

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي  
المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة  
مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣

رسالة تقدمت بها  
شيماء محمد نجيب جميل المرتضى

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة  
الماجستير في الاقتصاد

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور  
أنمار أمين حاجي البرواري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ  
طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾

صَلَّى  
الْعَظِيمِ

## شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله تعالى، يحتم على الباحث تسجيل جزيل الشكر والتقدير والامنتان لكل من ساهم وبأي قدر كان في إخراج هذا الجهد.

وابتداءً أتقدم بآيات الشكر والاعتزاز والعرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور انمار أمين حاجي البرواري الذي كان لإشرافه على الرسالة الأثر البالغ، والفضل الكبير في إنجازها حيث كرس الكثير من وقته وجهده في قراتها ومناقشة كل فقراتها.

وأسجل شكري وتقديري واحترامي للأستاذ المساعد عبد العزيز مصطفى عبد الكريم رئيس لجنة المناقشة، والسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور سعد محمود خليل الكواز، والدكتور عبد الحميد سليمان الظاهر، لتفضلهم بقراءة الرسالة وقبولهم الاشتراك في مناقشتها.

كما اثنى دور لجنة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد كل من الأستاذ الدكتور سالم توفيق محمد النجفي، والأستاذ الدكتور اثيل عبد الجبار الجومرد، والأستاذ الدكتور احمد حسين علي الهيتي، والأستاذ المساعد السيد عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، فلهم مني الشكر والتقدير للملاحظات القيمة التي قدموها لي أثناء الحلقات النقاشية لمشروع الرسالة خالص شكري وتقديري للدكتور فواز جاراالله الدليمي عميد الكلية الذي اسهم في تذليل العقبات التي واجهتني.

شكري واعتزالي للدكتور انمار أمين حاجي البرواري رئيس قسم الاقتصاد، وأساتذة القسم الذين أسهموا في ملاحظاتهم أثناء إعداد الرسالة، وخص بالذكر كل من الدكتور جاسم محمد شهاب والدكتور احمد ابراهيم منصور والدكتور قيس ناظم غزال والدكتور خالد حمادي المشهداني والأستاذ محمد نايف محمود والست ميسون عبد الله.

كما أتقدم بالشكر والاحترام الى الدكتور بشير شهاب سلطان الحديدي المقوم اللغوي. شكري واعتزالي إلى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد، وإلى موظفات مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد على ما قدموه لي من عون خلال المدة المنصرمة. التقدير والاحترام والامنتان والاعتذار لزوجي وأولادي لتحملهم إياي طيلة مدة الدراسة والبحث.

الباحث

## الخلاصة

الخصخصة تعني التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع المنشآت الخاسرة في القطاع العام إلى شركات أو أفراد من القطاع الخاص. وتعرف سياسة التحول العام من اقتصاديات موجهة أو مخططة مركزيا، أو اقتصاديات مختلطة إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد.

حيث اتبعت دول برامج إصلاح لاقتصاديات من شأنها تهيئة الاقتصاد والمجتمع لهذا التحول، والخصخصة هي المرحلة الأخيرة في عملية التحول إلى نظام السوق الحر. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد العوامل المؤثرة في تطور ونمو الأقطار، ومؤشرا على قدرة الاقتصاد في التكيف مع التطورات العالمية والتحول نحو آلية السوق، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق يساهم في زيادة حجم التدفقات المالية نحو الأقطار.

ويساهم FDI في نقل التكنولوجيا، ويساعد على تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، لذلك يعد مصدر تمويلي مهم، ويستطيع ربط الأقطار بشبكة إنتاج عالمية، لذلك كان التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعد محرك للنمو، والتنمية الاقتصادية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، من هنا كان اهتمام البحث كما ويهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر الخصخصة فضلا عن بقية العوامل الأخرى التي لها تأثيرات مختلفة حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة من دول العينة، وتتمثل العوامل بـ(الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والتضخم، والميزان التجاري، والخصخصة، والزمن)، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعتين، المجموعة الأولى المتمثلة دول الآسيوية والتي تضم (اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا) والمجموعة الثانية المتمثلة بمجموعة الدول الأوروبية، والتي تضم (بريطانيا بوصفها دولة رائدة في مجال الخصخصة، وهنغاريا، بولندا، وبلغاريا)، وتم تقسيم المجموعتين على وفق التصنيف الصناعي، من خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣.

ومن أجل تحقيق هدف البحث تم افتراض أن هناك اختلاف في درجة وأهمية كل محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الاقتصادية، وكذلك افتراض أن الخصخصة لها تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل إثبات هدف البحث وفرضيته فقد تم إجراء دراسة باستخدام المنهج الوصفي والكمي حيث تم التعرف على المفاهيم الأساسية للخصخصة ونشأتها، والتطور التاريخي، فضلا



عن الدوافع التي أدت إلى تنفيذها، والأهداف المتوخاة من تنفيذ برامج عمليات الخصخصة، فضلا عن أساليب وطرائق تطبيقها، وكذلك عن مراحل التطور نحو القطاع الخاص.

أما عن دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التعرف على المفهوم والتطور التاريخي، والمصدر والقنوات، فضلا عن العوامل الجاذبة لتلك الاستثمارات، ومحدداته ودوافعه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والسياسات المتبعة في جذب الاستثمارات للدول المضيفة، وقد ارتأينا أن يكون هناك ربط بين المفهومين المهمين لذلك وفي المرحلة الأخيرة من البحث تم إجراء تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال الحزمة البرمجية (Minitab)، حيث تم بداية توصيف الأنموذج القياسي من حيث عدد المعاملات، والشكل الرياضي، وإشارة وحجم المعلمات تم تناول أهم الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وقد تم قياس أثر متغير الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصل البحث إلى الأثر الإيجابي للخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة، باستثناء بولندا.

أما العوامل الاقتصادية الأخرى فقد كان لها تأثيرات مختلفة حيث ظهر أن الناتج المحلي الإجمالي ذا تأثير ليس معنويا لكل دول العينة.

وأن معدل التضخم كان ذات تأثير سالب على تدفق الاستثمارات الأجنبية (ماليزيا، بلغاريا) وذا تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (سنغافورة، هنغاريا).

أما متغير سعر الصرف فقد كان ذا تأثير سالب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (ماليزيا، وهنغاريا، كوريا الجنوبية) وذا تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا، وسنغافورة، بريطانيا، وبولندا.

وأما الميزان التجاري فقد أثبت له تأثير سالب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (بولندا، بريطانيا، هنغاريا، ماليزيا) وذو تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (اليابان، سنغافورة، وبلغاريا).

وهذا البحث محاولة متواضعة لدراسة التطورات التي دخلت على الاقتصاد العالمي فضلا عن المتغيرات الاقتصادية التقليدية وتأثيرها في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

## قائمة المحتويات

| الصفحة                                                                      | الموضوع                                                                     |
|-----------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٣-١                                                                         | المقدمة                                                                     |
| <b>الفصل الأول</b><br><b>برامج عملية الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر</b> |                                                                             |
| ٥                                                                           | تمهيد                                                                       |
| ١٨-٦                                                                        | المبحث الأول: برامج عملية الخصخصة                                           |
| ٦                                                                           | أولاً: الخصخصة، المفهوم، النشأة، والتطور                                    |
| ٨                                                                           | ثانياً: دوافع عمليات الخصخصة                                                |
| ١٢                                                                          | ثالثاً: الأهداف المتوخاة من إجراء برامج الخصخصة                             |
| ١٣                                                                          | رابعاً: أساليب وطرائق تطبيق عمليات الخصخصة ومشاركة الأجانب                  |
| ١٥                                                                          | خامساً: مراحل التطور نحو القطاع الخاص                                       |
| ١٧                                                                          | سادساً: مقاييس الخصخصة                                                      |
| ٣٢-١٩                                                                       | المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI                                |
| ١٩                                                                          | تمهيد                                                                       |
| ١٩                                                                          | أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم، التطور التاريخي، المصدر والقنوات |
| ٢٤                                                                          | ثانياً: عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر                                 |
| ٢٦                                                                          | ثالثاً: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر                                |
| ٢٩                                                                          | رابعاً: السياسات المتبعة في الاستثمار الأجنبي المباشر                       |
| ٣١                                                                          | خامساً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي        |
| ٤٧-٣٣                                                                       | المبحث الثالث: أثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر                 |
| ٣٣                                                                          | تمهيد                                                                       |
| ٤٠                                                                          | العرض المرجعي والدراسات السابقة                                             |
| <b>الفصل الثاني</b><br><b>تجارب عالمية</b>                                  |                                                                             |
| ٤٩                                                                          | تمهيد                                                                       |
| ٥٦-٥٢                                                                       | المبحث الأول: مجموعة الدول الصناعية الكبرى                                  |

| الصفحة                                                                                                                                                                   | الموضوع                                                                                            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢                                                                                                                                                                       | أ. بريطانيا                                                                                        |
| ٥٤                                                                                                                                                                       | ب. اليابان                                                                                         |
| ٦٠-٥٧                                                                                                                                                                    | المبحث الثاني: مجموعة الدول الصناعية                                                               |
| ٥٧                                                                                                                                                                       | أ. هنغاريا                                                                                         |
| ٥٨                                                                                                                                                                       | ب. سنغافورة                                                                                        |
| ٦٨-٦١                                                                                                                                                                    | المبحث الثالث: مجموعة الدول شبه الصناعية                                                           |
| ٦١                                                                                                                                                                       | أ. بولندا                                                                                          |
| ٦٢                                                                                                                                                                       | ب. كوريا الجنوبية                                                                                  |
| ٦٩-٦٥                                                                                                                                                                    | المبحث الرابع: مجموعة الدول في طريقها إلى التصنيع                                                  |
| ٦٥                                                                                                                                                                       | أ. بلغاريا                                                                                         |
| ٦٦                                                                                                                                                                       | ب. ماليزيا                                                                                         |
| <p align="center"><b>الفصل الثالث</b></p> <p align="center"><b>تحليل نتائج النماذج القياسية المقدرة لأثر الخصخصة وبعض المتغيرات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر</b></p> |                                                                                                    |
| ٧٦-٧١                                                                                                                                                                    | المبحث الأول: توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير                                          |
| ٨٩-٧٧                                                                                                                                                                    | المبحث الثاني: تحليل نتائج التقدير مقدرة لأثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة |
| ٩٣-٩٠                                                                                                                                                                    | المبحث الثالث: المقارنات بين مجموعة الدول الأوروبية والآسيوية                                      |
| <p align="center"><b>الاستنتاجات والمقترحات</b></p>                                                                                                                      |                                                                                                    |
| ٩٤                                                                                                                                                                       | أولاً: الاستنتاجات                                                                                 |
| ٩٥                                                                                                                                                                       | ثانياً: المقترحات                                                                                  |
| ٩٦                                                                                                                                                                       | الملاحق                                                                                            |
| ١٠٩-٩٨                                                                                                                                                                   | المصادر                                                                                            |
| 1-2                                                                                                                                                                      | الخلاصة باللغة الإنكليزية                                                                          |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان                                          | الصفحة |
|------------|--------------------------------------------------|--------|
| ١.         | يبين العوامل الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر    | ٢٦     |
| ٢.         | تقسيم دول العالم حسب التصنيف الصناعي             | ٥٢     |
| ٣.         | اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة | ٥٦     |
| ٤.         | المقارنات بين دول العينة باعتماد قيمة $R^2$      | ٩٠     |

## المقدمة

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تصاعدا مستمرا في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأغلب اقتصادات دول العالم، مقابل انحسار دور مصادر التمويل الخارجية الأخرى (كالقروض المصرفية، والمساعدات الإنمائية)، التي كانت تعد الأساس الذي تعتمد عليه معظم الدول في عمليات النمو، والتنمية الاقتصادية.

إن التحول إلى اقتصادات السوق يعد من أبرز سمات عقد التسعينات، من خلال تبني العديد من الدول لسياسات تهدف إلى تشجيع نشاط القطاع الخاص، بغض النظر عن الأيديولوجية السياسية التي تحكم النظام السياسي، فضلا عن ذلك فإن برامج البنك وصندوق النقد الدوليين، قد ركزت على موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، وفي مجال التكيف الهيكلي حيث أوضحت ضرورة تشجيع النشاطات التي يقوم بها القطاع الخاص بدلا من نشاطات القطاع العام الحكومي أو التعاوني.

لذلك فقد اكتسبت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهمية كبيرة، بوصفه مصدرا للتمويل، ومصدر للحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات التنظيمية، والإدارية فضلا عن التسويقية، من خلال ما تتيحه الشركات الأجنبية من إمكانية الاندماج في شبكة الإنتاج العالمي عن طريق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة اكتساب صادراتها القدرة على المنافسة في ظل بيئة متحررة.

### أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد بالخصخصة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العقود القليلة الماضية، من قبل الباحثين والمراكز البحثية في إطار التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد محركا للنمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة في ظل ثورة المعلوماتية، وتكنولوجيا الاتصالات.

### مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث وكالاتي: استخدام برامج عمليات الخصخصة في معظم الدول ومنها عينة البحث إلا أن الإجراءات المتخذة لجذب رؤوس الأموال كانت غير كفوءة في بعض الدول مما انعكس سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما دعا إلى البحث في هذه المشكلة، ودراسة أسبابها، وآفاقها المستقبلية، وأبعادها.

## هدف البحث:

يهدف البحث بالتعرف على أثر الخصخصة فضلا عن بعض العوامل الأخرى المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن تسليط الضوء على طبيعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على متغير الخصخصة بوصفه أحد محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن سياسات التحول للقطاع الخاص غالبا ما تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف لعل من أبرزها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تحقيق الهدف بالجذب FDI يتطلب العديد من الاستراتيجيات المترابطة من أجل إنجاز هذا الهدف، وعليه فإن البحث يهدف إلى تقدير وتحليل أثر الخصخصة فضلا عن بقية المحددات المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين:

- ١- تؤثر الخصخصة تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.
- ٢- اختلاف درجة وأهمية كل محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الاقتصادية، فضلا عن تغيرها عبر الزمن.

## منهج البحث:

سعيًا للوصول إلى اختبار فرضية البحث تم إجراء دراسة تطبيقية مقارنة باستخدام التحليلين الوصفي والكمي وذلك على وفق المنهج التجريبي وبما يفضي إلى تشخيص مقارن اقتصاديات دول العينة، لإثبات أثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويغطي البحث الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣ وتحقيقا لهدف البحث فقد قسم إلى ثلاثة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول يتناول الأسس النظرية لبرامج عمليات الخصخصة من خلال ثلاثة مباحث، اهتم الأول بالخصخصة، أما الثاني فتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في حين غطى الثالث الربط بين الخصخصة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فقد ركز على التجارب العالمية في هذا المجال فتناول تجارب الخصخصة في كل من المجموعة الأوروبية التي ضمت تجربة بريطانيا، وهنغاريا، وبولندا وبلغاريا. والمجموعة الآسيوية التي ضمت تجربة اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا وأثر ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واختص المبحث الثالث بالمقارنات.

في حين اهتم الفصل الثالث بالجانب التطبيقي للدراسة المتمثل بتوصيف الأنموذج القياسي بوصفه مبحثاً أولياً، ثم اهتم المبحث الثاني منه بتقدير وتحليل أثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وانتهى البحث بعدد من الاستنتاجات، وبناء على تلك الاستنتاجات خرج بعدد من المقترحات.

الجدول (٣)  
اتجاهات الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لدول العالم الأوربية والآسيوية للفترة (٢٠٠٣-١٩٨٠)

| ماليزيا     |                | بلغاريا     |                | كوريا الجنوبية |                | يونان       |                | سنغافورة    |                | هونغ كونغ   |                | اليابان     |                | بريطانيا    |                | المؤشرات<br>السنوات |
|-------------|----------------|-------------|----------------|----------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|-------------|----------------|---------------------|
| تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI    | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة | تدفق<br>FDI | حجم<br>الخصخصة |                     |
| ٢٦,٦٦       | ٢٠,٨٣          | ٠,١١٨       | ٠,٨٣           | ٢٣,٣٩          | ٢٥,١٥          | ١,٠١        | ٣,٢٩           | ٤٠,٥٥       | ١٢,٠٩          | ٣,٥٥        | ٣,٠٥           | ٢٩,٣٩       | ١٩,٥٦          | ٤٩,٩٦       | ٢٣,٧٥          | ١٩٨٠                |
| ٧٢,٢٢       | ٣٠,٥٦          | ٠,١٢٧       | ٠,١٨           | ٤٠,٩٣          | ٤٢,٤٢          | ١,٧٨        | ٢,٨٢           | ٦٣,٩٧       | ١٤,٤٥          | ٨,٠٤        | ٨,٠٤           | ٦٦,٠٧       | ٧٧,٩٠          | ٢٧,٠٢       | ٢٩,٣٣          | ١٩٨٥                |
| ٩٥,٢٠       | ١٢,٤٢          | ١,١٨        | ١,٤٣           | ٩٥,٥٠          | ٦٩,٤٤          | ٣٢,٥٢       | ٨,٠٩           | ٩١,٨٠       | ٣٧,١٤          | ٤٦,٠٠       | ٤٦,٠٠          | ٩٤,٧٠       | ١١٥,١٢         | ١٥٠,٣٥      | ٤٤١,٨٧         | ١٩٩٠                |
| ١٠٩,٣٠      | ١٤,٧٢          | ٣,٢٢        | ١٧,١٥          | ١٦٤,٧٦         | ١٣,١           | ٥٠,٢٧       | ١٨,٦١          | ١٤٧,٨٠      | ٩٢,٧٥          | ٤٧,٨        | ٤٧,٨           | ١١٤,١٤      | ٩٩,٨٢          | ٩٨,٥٦       | ٩٤,٦٤          | ١٩٩٥                |
| ٨٥,١٠       | ٥٨,٢٩          | ٢٨,٤٥       | ٢٢,٠٥          | ٢١٧,٦٥         | ٣٢,٩٧          | ٦٣,٨٥       | ٣٤,٠٠          | ١٨٣,٧٣      | ١٤١,٦٥         | ٨,١٦        | ١١٥,٤          | ١٢٠,٧٢      | ١٢٢,٣٣         | ٦٤٣,٧٧      | ٣٣١,٦٧         | ٢٠٠٠                |
| ٩٦,٢٠       | ٣٥,٦٦          | ٢٢,٧٢       | ٢٤,١١          | ٢٣٨,٧٥         | ٤٠,٢٣          | ٦٦,١٠       | ٣٥,٦٥          | ١٩٥,٢٠      | ٢١٤,٩٦         | ١٠,٠٦       | ٩٤,٨٩          | ١٢١,٤٠      | ١٥١,٦٣         | ٥٢٩,٢٤      | ٢١٩,٢٥         | ٢٠٠٣                |

المصدر : نشریات الأمم المتحدة الانتكاد للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٣، ص ١٠٠-١٠١.



الجدول (٤)

المقارنة بين مجموعة الدول الأوروبية أو مجموعة الدول الآسيوية باعتماد قيمة  $R^2$

| الدول             | بريطانيا | اليابان | هونغاريا | سنغافورة | يونان | كوريا الجنوبية | بلغاريا | ماليزيا |
|-------------------|----------|---------|----------|----------|-------|----------------|---------|---------|
| المؤشرات          |          |         |          |          |       |                |         |         |
| قبل إضافة الخصخصة | %٩٠      | %٨٩     | %٨١      | %٨٣      | %٨٥   | %٩١            | %٩٠     | %٨١     |
| بعد إضافة الخصخصة | %٩٢      | %٩٠     | %٨٧      | %٩٩      | %٨٦   | %٩٣            | %٩٣     | %٨٦     |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على معامل التحديد  $R^2$ .

# الفصل الأول

## برامج عمليات الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر

- المبحث الأول: برامج عمليات الخصخصة.
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: أثر الخصخصة كمحدد وعلاقتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## تمهيد:

حظيت برامج عمليات الخصخصة باهتمام من جانب الاقتصاديين والسياسيين في عقد الثمانينات من القرن الماضي للعديد من الدول النامية فضلا عن المتقدمة على حد سواء، وأصبح موضوع التخصيص محور للطرح والنقاش في المؤسسات والشركات فضلا عن الأكاديميات، وتمثلت تلك الحقبة بإعادة النظر في نطاق دور الدولة في الاقتصاد، وزاد الاهتمام بهذه السياسة مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء هيمنته على أوروبا الشرقية، والذي حمل معه تغيرا جذريا.

ونالت فكرة التخصيص هذا الاهتمام باعتبارها وسيلة أساسية لإصلاح المشروعات العامة وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتقليل العبء المالي على الدولة، الأمر الذي يتوقع أن ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي لهذه الدول ومن ثم التحسن في معدلات النمو الاقتصادي.

ويعد التخصيص من أهم التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الاقتصادية في العقود الأخيرة الماضية، أصبحت المبادرة الخاصة والحد من التدخل الحكومي في الإنتاج لخفض الإنفاق ومعالجة عجز الميزانيات الحكومية من الأهداف الأساسية، فالتقى الهدفان في صيغة العمل على إطلاق عملية التخصيص للإصلاح الاقتصادي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. إلى جانب ما تقدم فإن برامج البنك وصندوق النقد الدوليين أكدت ومنذ وقت مبكر على ضرورة تقليص نشاط الدولة وتوسيع نشاط القطاع الخاص.

## المبحث الأول

### برامج عمليات الخصخصة

أولاً: ١ - الخصخصة المفهوم.

٢ - النشأة والتطور التاريخي.

#### ١ - مفهوم الخصخصة:

حظي مفهوم الخصخصة وعلى مختلف المستويات ولجميع الدول باهتمام كبير. إلا أنه لم يحصل عليه إجماع حيث لم يتم الاتفاق على ترجمة واحدة لمفهوم (Privatization)، فمنهم من عبر عنها (التقويت، الخصخصة، التخصيصية، التخاصة، اقتصاد آلية السوق، الأهلنة، التفريد، الخوصصة، الريغانية<sup>(\*)</sup>)، التاتشرية<sup>(\*)</sup>، المخاصة، المخاصصة... الخ (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠: ١٧).

وقد عرفها قاموس (Webster) بأنها مأخوذة من Private وتعني (الخاص)، وخصص الشيء يعني جعله خاصاً به (النجار، ١٩٨٨: ١٢٧).

أما "Clarkson" فيرى أنها تحويل الأصول من الدولة إلى القطاع الخاص وتقترب بإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية، وإعادة هيكلة الإطار المؤسسي والأخذ بأساليب جديدة لإدارة الشركات (Clarkson, 1990: 180).

ويشير "Aktan" على أنها التحرر من القيود المتعلقة بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص (Aktan, 1995: 2).

ويتفق "Blom" مع "Aktan" في أن نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص اعتقاداً خاطئاً عنها وإنما الانتقال يكون لإدارة المنشأة (corporate governance) وهي وسيلة وليست هدفاً، وإن هدفها تكوين اقتصاد تتسم مشروعاته بالكفاءة لإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة عند سعر أقل ليفيد منها أفراد المجتمع (Blom, 1995: 8).

كما وعرفها "Munday" بأنها محاولة لزيادة قوى آلية السوق (Munday, 1996: 60).

إن تعدد التصورات حول مفهومها يشير إلى حداثة الفكرة وطبيعة أصولها حيث ظهر مصطلح الخصخصة لأول مرة عام ١٩٦٨ تحت هذا المفهوم في كتابات

---

(\*) نسبة إلى رونالد ريغان رئيس أمريكا.

(\*) تشير إلى ماركريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا.

"Peter Drucker" واكتسب أهمية بعدما قامت حكومتا Thatcher & Major عام ١٩٧٩ بوضع برنامجا واسعا للخصخصة تمثل بإعادة أغلب المؤسسات إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة (Solman, 1998: 377).

وعليه فإن التخصيصية تمثل في الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع الأفراد على المساهمة في هذا النشاط بفاعلية أكبر وهو ما يتفق وطروحات Newclasec من أن العرض هو المحرك للاقتصاد وليس الطلب، على اعتبار أن زيادة العرض نتيجة لزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (المالكي، ١٩٨٨: ٦٨).

ويشير رولف فان درهوفن بأنها قرارا سياسيا يتخذ بوصفه جزءا من برنامج للتكيف الهيكلي والتحويل الاقتصادي كإشارة للأسواق المحلية والدولية بمناخ جديد (صندوق النقد العربي، ١٩٩٦: ٢٩٢).

ويعرفها "دو بلس" بأنها عملية تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وتشجيعه على القيام بالاستثمارات وخلق بيئة منافسة حرة (دوبلس، ١٩٩٦: ٧١).

والمعنى الواسع لها هو تجريد المؤسسات العامة الخاسرة من جميع مزايا وأشكال الحماية وإخضاعها لقوانين السوق التنافسية وإزالة القيود أمام حرية القطاع الخاص (خلف، ٢٠٠٥: ١٨).

فعليه يمكن أن نسوق تعريفا للخصخصة والذي يتلائم مع موضوع الدراسة يمكن أن يتمثل بما يأتي: إن عملية الخصخصة هي تحول العمل والإنتاج والإدارة والتسويق إلى القطاع الخاص، أسلوبا وتوجها، وذلك ضمن إطار أشمل يهدف إلى رفع كفاءة وفعالية استخدام الموارد فهي محاولة لوجود وسيلة أفضل وأسلوب أكفأ في استخدام الموارد المتاحة وتعبئة الموارد الجديدة والكامنة، فهي إذن أسلوبا ووسيلة وليست هدفا وغاية. والخصخصة ليست وردية لا بل لها العديد من الآثار السلبية المؤثرة في حياة المواطن وبالأخص في مستويات معيشته، ولها علاقة مباشرة بدخله ويفضل أن تؤخذ بشكل تدريجي مع مراعاة المناخ الاقتصادي والاستثماري، والوضع العام للبلد المطبقة فيه، وليس بنظام الصدمة الكهربائية للاقتصاد، وإشراك العمال أنفسهم كما حدث في تجارب العديد من دول العام، وبالأخص تجربة بريطانيا، وأن لا يتم التخلي عن دور الدولة والقطاع العام بشكل كامل بل تبقى الدولة هي المراقب والموجه كما حدث في التجربة الآسيوية الماليزية وغيرها.

إن المناداة بتجسيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان موقفا طبيعيا من جانب رواد الفكر الكلاسيكي متناسبا مع تلك المرحلة، أما دعوة كينز القائمة على ضرورة التدخل الحكومي واتساع دائرة التدخل كان ضرورة للتخلص من أزمة الكساد الكبير

(١٩٢٩-١٩٣٢) من خلال المساهمة في تنشيط جانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للتأثير إيجابيا في حجم الناتج والدخل القومي (الشمري والمهداوي، ١٩٩٤: ٣).

أما الدعوة المعاصرة من قبل أتباع مدرسة شيكاغو التي يتزعمها ميلتون فريدمان فكان فكرها يتناسب مع المرحلة الاقتصادية العالمية للرأسمالية التي توجهت لإلغاء القيود، والتنظيمات القانونية والتشريعية، وتجميد اقتصادات السوق غير المقيدة، ودعم النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية، التي تجمع في ثناياها مصالح الفئات العليا من الرأسماليين بوصفه بديل عن الاحتكارات المحلية في الربع الأخير من القرن الماضي (الشمري، ١٩٩١: ١٩٩).

ففي منتصف السبعينات بدأت الدول الصناعية تعاني من تضخم مالي متزامن مع جمود اقتصادي (Stagflation) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام لذلك جاءت نظريات العرض، ودعوات تاتشر وريغان في تخفيض حجم الدولة الاقتصادي لمواجهة الحالة.

## ٢- الخصخصة النشأة والتطور التاريخي(\*):

مثلت سياسات التدخل المسرفة التي شهدتها القرن الثامن عشر جوهر أفكار المدرسة المركنتيلية في سبيل تحقيق الرفاه، إلا أن رياح القرن التاسع عشر جاءت لتحقيق ما نسميه "الانتقال المقابل" في الاتجاهات النظرية، من خلال نشر سياسات الحرية الاقتصادية المبنية على النظرية الكلاسيكية التي قادها آدم سميث والتي استمرت إلى أوائل القرن العشرين لتعرض لأول اختبار حقيقي مع حدوث أزمة الكساد العظيم حيث استمرت الأزمات التي كانت تعصف بالنظام الرأسمالي كل ثماني سنوات، التي من شأنها أن تهدد مصير النظام (حسن، ٢٠٠٤: ٩١). لذلك كان لابد من أن تترك الدولة دورها الحيادي، وتتجه نحو دور متدخل ضابط لتناقضات النمو الرأسمالي، من أجل الحفاظ على النظام الاقتصادي ككل، الأمر الذي أدى إلى نشوء رأسمالية الدولة الاحتكارية لبلدان الغرب الصناعي.

واستند الدور الجديد للدولة إلى ما يسمى "بالوفاق الكينزي" المستند إلى نظرية كينز، واتساقا معها كان لابد من التنسيق بين اقتصاد السوق، وفعالية الطلب الكلي لتوفير الاستخدام الكامل.

وفي بداية عقد السبعينات مع نشوب الأزمات المالية المتزامنة مع مشاكل اقتصادية، تمثلت بالبطالة والتضخم في الدول الصناعية، فضلا عن فشل نظريات التنمية في تراجع

---

(\*) لمزيد من الاطلاع أنظر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي"، ١٩٩٥، بيروت، ص ١٧-٥٦.

الأسعار الحقيقية للمواد الأولية وتغير حالة الدول الأقل نمواً، كل هذه الأسباب أدت إلى إعادة فكر (Newklacs) لمركز الصدارة، متجسدة "بوفاق واشنطن"، قد أسبغ عليه أهمية خاصة تمثل بقرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال ربط قروضهما ومعوناتهما من خلال ما عرف "بالشرطية" (أحمد وآخرون، ٢٠٠١: ٤٠-٤٣).

وزيد عليه مفهوم الحكمانية المرتكز على "ديمقراطية السوق" من قبل البنك الدولي منذ عام ١٩٩٠.

## ثانياً: دوافع عمليات الخصخصة.

هناك دوافع عدة أدت إلى تطبيق برامج الخصخصة في الكثير من الدول النامية والمتقدمة، فنتيجة لبوادر الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، وتسريع عمليات التطور التكنولوجي، مع بطئ النمو الاقتصادي أدى إلى تغير الطلب على المواد الأولية وتدهور معدلات التبادل التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة في الدول النامية، وزيادة القروض وأعباء تسديدها، فضلاً عن بروز المديونية العالمية لذلك حددت هذه الأزمة البلدان النامية بالانهيار نتيجة الديون وخدمتها، ثم ضمت ديون جديدة مشروطة لمعالجة رفع قدرة الدول على التسديد، ومن ثم أصبحت الديون متزايدة من قبل صندوق النقد وتوأمة البنك الدولي الذي تم التنسيق معه من أجل جدولة الديون، وفرض برامج متكاملة لمعالجة الخلل في الطلب الداخلي والقيود على حرية حركة رأس المال وعلى علاقات الإنتاج السائدة (العاني، ٢٠٠٥: ٦٨-٧١).

من أجل أن يؤدي القطاع الخاص دوره الرائد في النشاط الاقتصادي، كان لابد في عقد تهيئة البيئة الاقتصادية وتحقيق مناخ موات. لقد عاشت معظم الدول لعقود طويلة، وبخاصة في عقد الخمسينات من القرن الماضي تسيطر فيه الدولة من خلال القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي، وفي ظل إجراءات وتشريعات وقوانين معقدة للنشاط الخاص والتجارة الحرة، والتسعيرة الإلزامية والاحتكارات للعديد من الأنشطة، فإن القطاع الخاص بسبب ذلك ظل مهمشاً ففي أنشـــــطة محـــــددة فـــــي أغلـــــب الـــــدول (Plamade & Anayiotas, 2004: 273) وعليه فإن تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص، يتمثل بإزالة كل القيود التنظيمية والمعوقات وإعطاءه الدور الريادي والقيادي لذلك لابد من توافر السبل الآتية لتهيئة المناخ المناسب لإنجاح عملية الخصخصة وزيادة دورها الفاعل في هيكل الاقتصاد الوطني والمتمثل (الربيعي، ٢٠٠٠: ٥٧).

١- تحرير الأسعار.

٢- تحرير التجارة.

٣- تحرير سعر الصرف.

٤- الحرية الاقتصادية.

٥- سيادة المنافسة.

٦- المناخ الاستثماري.

وسوف يتم تناول تلك الفقرات بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

### ١- تحرير الأسعار:

من أجل أن يؤدي القطاع الخاص دوره، لابد أن تكون أسعار السوق هي أسعار حقيقية معبرة عن تفاعل قوة العرض والطلب، وهنا يتوجب على الحكومات أن تقوم بتحرير الأسعار، وذلك بإزالة التسعيرة الإجبارية، ورفع الدعم عن السلع المدعومة.

### ٢- تحرير التجارة:

إن حرية التجارة تعني حرية حركة السلع بين الدول بدون موانع قانونية، وكذلك حرية حركة العمال والفنيين والخبراء فضلا عن حرية حركة رأس المال. وعليه فإن إزالة القيود وتحرير قطاع التجارة الخارجية، والاتجاه إلى نظام الاقتصاد الحر هو مطلب أساس لإنجاح عمل القطاع الخاص وقيامه بدوره بشكل صحيح، وانتقال رأس المال بحرية بين الدول يعني دخول رؤوس الأموال الأجنبية لشراء الأصول من بيع المشروعات العامة التابعة للدولة والسيطرة على الاقتصاد والتحكم بمساراته (Kalotay Hunya, 2000: 39-65).

### ٣- تحرير سعر الصرف<sup>(\*)</sup>:

في الاقتصادات المخططة مركزيا تكون هناك أسعار متعددة، منها سعر الصرف الرسمي، ويحدد هذه من قبل البنك المركزي لتلك الدولة وسعر الصرف الموازي له يحدد من قبل العرض والطلب في السوق، إن هذا التعدد لأسعار الصرف قد أدى إلى الإضرار بأسعار صرف البلدان بفعل السوق السوداء، والأزمات المتعددة من وقت لآخر.

---

(\*) لمزيد من الإطلاع أنظر: قيس ناظم عزال، أسعار الصرف، رسالة ماجستير (١٩٩٢) كلية الإدارة

والاقتصاد - جامعة الموصل، ص ١٥-٨٠.



لذلك فقد اتجهت الحكومات للأخذ بالاقتصاد الحر وتوسيع دور القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب ترك سعر الصرف يتحدد بناء على قوى العرض والطلب وعلى العملات في السوق النقدي.

#### ٤ - الحرية الاقتصادية:

هو مبدأ قام عليه النظام الرأسمالي ابتداء من آدم سميث بقوله الشهير (دعه يعمل دعه يمر) الذي أدى إلى تنشيط الحافز على النمو وتراكم الثروة مما دفع الأفراد إلى عدم الإسراف في هذه الثروة، وكذلك الرغبة في الادخار والاستثمار لزيادة الثروة، أي فتح آفاق جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة فرص العمل.

#### ٥ - سيادة المنافسة:

يعد مبدأ المنافسة من الضروريات المهمة التي تحرك نشاط القطاع الخاص في ظل مبادئ الحرية الاقتصادية، والمنافسة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج، وزيادة الطلب وتطويره للنشاط الإنتاجي، وهذا سيقود إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية العالية.

#### ٦ - المناخ الاستثماري<sup>(\*)</sup>:

يشمل المناخ الاستثماري العناصر الاقتصادية المتمثلة بسعر صرف محدد على وفق قوة العرض والطلب، وسعر الفائدة، القوانين التي تسمح للمستثمر بتحويل أرباحه إلى الخارج، ونظام ضريبي حديث.

فضلا عن العناصر غير اقتصادية التي تتمثل باستقرار سياسي وقضائي، وقوانين عمالة عادلة، وامتيازات وإعفاءات التي يمكن اعتبارها حافزا للقطاع الخاص، وكذلك أن توفر المناخ الاستثماري السليم الذي يدفع المستثمر إلى توجيه أمواله باطمئنان إلى المشاريع (النجار، ١٩٩١: ١١٤-١١٥).

---

(\*) لمزيد من الاطلاع أنظر: د. سعيد النجار، نمو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي عن دراسة مستفيضة د. هناء خير الدين، دار الشرق، ١٩٩١، ص ١١٤-١١٥.

### ثالثاً: الأهداف المتوخاة من إجراء برامج الخصخصة.

يعد الهدف الذي تنتشده الدول النامية والمتقدمة من أهم الأسس الواجبة في نجاح برنامج الخصخصة وقد تختلف الأهداف من بلد لآخر، كأهداف إجمالية أو تفصيلية على مستوى القطاع أو الدولة (حسنين، ١٩٩٣: ٣٩).

وعليه فالأهداف المراد تحقيقها من الخصخصة تنحصر في:

١- رفع كفاءة الأداء للاقتصاد القومي: إن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة، وتقوم تلك القطاعات بإدارة أعمالها المرتكزة على الاستثمار على وفق آلية السوق والمنافسة (Michel, 1998: 62).

٢- إذا كانت المشاريع العامة تحقق خسائر يتم سدادها من الموازنة العامة فإن بيع المشاريع وتصفياتها يؤدي إلى وقف النزيف القومي للمشاريع الخاسرة (حمود، ١٩٩٦: ١٥٧).

٣- إقامة اقتصاد أساسه ملكية وسائل الإنتاج من خلال توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الإنتاج، وبذلك يتحقق مسؤولية المالك المباشر في الرقابة والمتابعة من أجل تعظيم العائد، ويعلمهم الادخار والمخاطرة بالأموال (عقراوي، ١٩٩٤: ٤٥).

٤- زيادة الإنتاج كما ونوعاً لكبح جماح التضخم، وإعادة التوازن بين العرض والطلب، والإنتاج والاستهلاك (كيله، ٢٠٠٤: ٢).

٥- خلق قيادات إدارية كفوءة تمتلك المبادرة والمجازفة والتعامل مع المعطيات الحالية للأسواق في ظل المتغيرات المتسارعة على الصعيد الدولي (Molz, 1989: 29-31).

٦- تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة (بروفيز، ١٩٨٧: ٧١).

٧- تقليص عجز ميزان المدفوعات وذلك بخفض الاستيرادات وزيادة الصادرات، من أجل خفض المديونية وزيادة حصيلة النقد الأجنبي (Guitian, 1987: 6).

٨- مراعاة مخاوف العمال من عملية الخصخصة من خلال ضمان حقوقهم المكتسبة، وتمليكهم نسبة من أسهم الشركة المخصصة مجاناً أو بالخصم، وتوفير إمكانية بيع الشركة للعاملين فيها، مع دفع تعويضات للعمال المسرحين (خضر، ٢٠٠٣: ٦).

#### رابعاً: أساليب وطرائق تطبيق عمليات الخصخصة (ومشاركة الأجانب)(\*) .

هناك العديد من الأساليب المستخدمة لتطبيق برامج الخصخصة، ومنها أسلوب البيع الجزئي وأسلوب البيع الكلي، ومن أكثرها انتشاراً وإثارة للجدل، أسلوب إدارة بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهناك أساليب لا تتطوي على بيع الوحدات، وذلك لأن اقتصاديات الدول النامية مكونة من القطاع العام والخاص (Fernandes, 1986: 219)، ولاختلاف البيئات السياسية وأياً كانت الطريقة فالسؤال عن النسبة التي يمكن بيعها على الأقل (٥١%) من أصول المشروعات المملوكة للدولة تعد خصخصة (الاسكوا، ١٩٩٩: ٧) ومن هذه الأساليب التي تتطوي على البيع (2005, [www.islamonline](http://www.islamonline)).

١- البيع المباشر: وهو أكثر الأساليب استخداماً، متمثلاً بـ (٨٠%) من المعاملات التي تمت وقد تطرح هذه الطريقة عروضاً واختيار المشتري الذي يعرض سعر أعلى، وتتميز بالشفافية، إلا أنها بطيئة وتتطلب مدة زمنية طويلة ونفقات إدارية كبيرة. طريقة المزاد العلني: وهو أسلوب يتميز بالشفافية، والسرعة وإيرادات كبيرة، لكنها لا تسمح للدولة بفرض شروط محددة للبيع (حسن، ٢٠٠٤: ١١١-١١٧).

والبيع لمستثمر استراتيجي ويتمثل ذلك: بنظام العطاءات، أو بيع بشكل مباشر وميزة هذه الطريقة هي لا يوجد وسيط بين الدولة والمشتري، وعن طريقها يمكن من إدخال تقانة متطورة، ومن ثم رفع كفاءة أداء المؤسسات (Lim & Mool, 1989: 137).

٢- بيع الأسهم في السوق المالية: تستخدم هذه الطريقة للشركات الكبيرة، والتي تمتلك رؤوس أموال جيدة، لكي تمول المؤسسات المخصصة إلى شركات مساهمة من خلال طرح أسهمها للاكتتاب (دحلان، ١٩٨٨: ١١١).

أما بالطرح العام للاكتتاب: وهو أن تطرح الحكومة جزءاً من أسهم رأسمالها للبيع في سوق الأوراق المالية، أو تقييم المنشأة وتقدر أسهم رأس المال ويحدد سعر السهم (غني، ١٩٩٠: ١٥٦).

أو بطرح خاص للاكتتاب: يقصد به بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد، ويفضل هنا الطرح الخاص، لعدم الالتزام بنشر المعلومات عن المنشأة، وهذا يعطيها السرعة ويوفر لها التكاليف.

أو خصخصة داخلية: يقصد بها بيع الشركة للعاملين والإدارة، ولها ميزات بأنها مدعومة شعبياً وسياسياً، ولا تحتاج الحكومة إلى مفاوضات لضمان حق العمال في الشركة، وهي من

---

(\*) لمزيد من التفصيل أنظر:

Institutional Aspects of Privatization A comparative Approach in the ESCWA Region, 1998.

الطرائق المناسبة جدا، ومحفزة للإنتاجية، ولخفض التكاليف لأنها توحد مصالح العاملين والإدارة، وهي أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية، لكنها قد لا تدخل تكنولوجيا، وانعدام روح المنافسة، وسوء التسعير يؤدي إلى خسائر للدولة والباحثة ترى أسلوب الخصخصة الداخلية هو من أفضل الأساليب، كما حدث وطبق في بريطانيا ويمكن تجاوز عيوبه وتلافي الخسائر بطرائق عدة.

٣- نظام القسائم: استخدمت هذه الطريقة كثيرا في التسعينات، ولاسيما في دول أوروبا الشرقية لأنها تجمع كل الشركات المراد خصصتها، وإعطاء شهادات لا يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني، أو استثمار في صناديق الاستثمار للخصخصة، وميزات هذه الطريقة السرعة وتحول عدد كبير من الشركات في آن واحد، وتتغلب على نقص رأس المال المحلي، وتتميز بالعدالة لعدم قصورها على عدد معين من المستثمرين بل مفتوحة لكل المواطنين ( ESCWA, 1998: 7 ) ( ESCWA, 1997: 8 ). وهناك أساليب أخرى لا تتطوي على بيع تتضمن الخصخصة من خلال عقود الإدارة والتأجير وتقسيم المنشأة إلى وحدات مستقلة، أو جذب استثمارات خاصة إضافية أو منح امتيازات ( المتوكل، ٢٠٠٠ : ٩-١٣ ). ومن هذه الأساليب ما يأتي:

#### ١ - تقسيم المنشأة إلى وحدات مستقلة:

تقسم المنشأة إلى عدة وحدات مستقلة وهنا طريقة خصخصة جزئية للمنشأة، وكأنما يعاد هيكل المنشأة.

#### ٢ - جلب استثمارات إضافية خاصة:

يمتاز هذا الأسلوب بجلب استثمارات من القطاع الخاص، للتمويل أو للتأهيل، والحكومة لا تبيع حصتها من رأس المال.

#### ٣ - الامتياز:

في هذا الأسلوب تحول الدولة حق التشغيل والتطوير إلى الشركة الخاصة، وتكون مدة الامتياز بين ١٥-٣٠ سنة بعدها تعود الأصول إلى القطاع العام، ويحوي عقد الامتياز كل ميزات التأجير والنفقات.

## مشاركة الأجانب (حمود، ١٩٩٦: ٣٠٦-٣٠٧):

لابد من وجود إطار تشريعي يوضح كيفية مساهمة المقيمين والأجانب في شراء أسهم المؤسسات المخصصة وتتمثل بالصيغ الآتية.

### ١ - مشاركة أبناء البلد:

يتم إشراك أبناء البلد في شراء الأسهم للشركات المطروحة للخصخصة، وهذا يسمح بنقل الفائض من الأموال من دول الفائض إلى دول العجز، أي إعادة تدوير الثروة، ويساعد في تنسيق السياسات المالية والنقدية كما يحدث في دول الخليج العربي.

### ٢ - مشاركة المقيمين في البلد:

وهم المواطنون الأجانب المقيمون في البلد، لكونهم يمثلون الركيزة والخبرة المطلوبة للتنمية، وقد يحصلون على دخول يصرفونها داخل البلد المقيمين فيه، ويحولون مدخراتهم إلى بلادهم، وهذه المدخرات تؤثر في ميزان الخدمات، حيث سيسمح لهم بشراء الأسهم ولكن ضمن شروط تقيد نسبة مساهمتهم كي لا يشكلون خطر على المشروع، وبذلك تساهم هذه المدخرات في تحريك أهداف التنمية.

### ٣ - مشاركة الأجانب الآخرين:

أي السماح للأجانب من خارج البلد وغير المقيمين فيه بالاستثمار، وهذا هو ما سمحت به اتفاقية (الجات) عندما شجعت على فتح الأسواق العالمية، من خلال مشاركة الأجانب بشراء أسهم من الشركات المخصصة، وسيتم في هذه الحالة اصطحاب الخبرة والتكنولوجيا، والمهارة الإدارية، وستعمل الشركات متعددة الجنسية على مساعدة المنتجات الوطنية باختراق الأسواق العالمية وزيادة حصة المشروع المخصص من مساحة السوق.

## خامسا: مراحل التحول نحو القطاع الخاص.

شعرت الدول أن وضعها الاقتصادي يتراجع بسبب تعثر القطاع العام عن تحقيق الطموحات التنموية، وبخاصة في منتصف السبعينات، وتفاقم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها معظم الدول وخاصة الدول النامية، وتعالى الدعوات من المنظمات الدولية للتحويل إلى إجراءات إصلاحات اقتصادية ومالية، وإعطاء القطاع الخاص دور أكبر لقيادة العمليات التنموية من خلال التوجه إلى آلية السوق، مما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مرحلتين وهما (الربيعي، ٢٠٠٤: ١١٠):

المرحلة الأولى: التي بدأت في مطلع عقد السبعينات وامتازت هذه المرحلة بانخفاض معدلات النمو مع تنامي الأعباء المالية، وتزايد مشاكل التضخم من سنة لأخرى، وهذا ما دفع الحكومات للبحث عن أسباب تردي أوضاعها الاقتصادية ومعالجتها ومن هذه الأسباب ما يأتي:

١- قيام الدولة بإنتاج وتوزيع سلع مضرّة بالصحة، مثل السجائر، والخمور، وهذه سلع ذات طابع عام، أي أصبحت الدولة مزارعا، وتاجر جملة ومفرد، وصانعا.

٢- ضآلة الموارد المالية، وعدم استخدامها بشكل أمثل، واللجوء إلى القروض، والإصدارات النقدية مما يزيد من ارتفاع الأسعار والتضخم، ويؤدي إلى زيادة العجزات في موازين المدفوعات.

٣- ظهور البطالة المقنعة بسبب تزايد التوظيف في القطاع العام، وهذا الأمر كان مسؤوليّة الدولة وحدها.

٤- إن فشل كثير من وحدات القطاع العام يعود لانخفاض إنتاجيته، وانعدام كفاءته الإدارية.

٥- تلجأ الدول إلى إعانة الوحدات الخاسرة، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة.

٦- الفساد الإداري، والعبث من سمات القطاع العام، مع ضعف الرقابة الفعالة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة منذ مطلع عقد التسعينات ظهرت دعوات البنك الدولي وصندوق النقد إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية، وزيادة المديونية الخارجية، وامتناع بعض الدول وعجزها عن الدفع، وظهور الدعوة إلى اقتصاد حر، وبرز القطب الواحد بزعامة أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه نهائيا عام ١٩٩١. وساعد على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي اشتراط المؤسسات المالية حصول الدول على مساعدات بالتزامها بالإصلاحات الاقتصادية والذي تضمن الأمور الآتية:

١- التوجه إلى الخصخصة، وتقليص دور الدولة.

٢- حرية التجارة الخارجية والداخلية.

٣- حرية سعر الفائدة وسعر الصرف.

٤- إطلاق المنافسة.

إن تنفيذ برامج الخصخصة في بعض الدول لا يشكل نسبة، وما زال في مرحلة البداية، وهذا التحول أدى فعلا إلى توجيه المدخرات الخاصة في الداخل إلى شراء مشاريع الدولة المعروضة للبيع أو المشاركة في الملكية، وعودة جزء من رؤوس الأموال التي هربت إلى الخارج للاستثمار في الداخل، فضلا عن أن الخصخصة أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى

جانب الاستثمارات المحلية لتشكل مجموعها مؤشرا متزايدا الأهمية من سنة لأخرى للاستثمارات الخاصة (اسكوا، ١٩٩٩: ٢٨).

#### سادسا: مقاييس الخصخصة.

هناك طرائق عدة لقياس الخصخصة، ويعبر عنها بعدة مؤشرات في عملية القياس ومن هذه الطرائق كما يأتي:

١- طريقة احتساب ناتج القطاع الخاص ويؤخذ في الحساب الناتج الصناعي حيث يتم حساب الناتج الصناعي للقطاع الخاص قبل الخصخصة، ثم يتم احتساب الناتج الصناعي للقطاع الخاص بعد الخصخصة، وهنا سيتم اكتشاف مدى أهمية الخصخصة في تطور الناتج الصناعي للقطاع الخاص (الخفاجي، ١٩٩٤: ١٧).

٢- طريقة احتساب تحسب الاستثمار الخاص/إجمالي الاستثمارات وسيتم احتساب إجمالي الاستثمارات كما يأتي:

الاستثمار العام + الاستثمار الخاص = إجمالي الاستثمارات  
ثم قسمة الاستثمار الخاص/إجمالي الاستثمارات.

(Vogelsong and others, 1994: 7).

٣- طريقة احتساب إجمالي تدفق رأس المال الخاص الداخل إلى الدولة المضيفة زائدا تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل مباشرة، وهنا يكون هذا المؤشر معبرا عن الخصخصة لكن يحتسب عندما تكون الخصخصة تمثل المتغير المعتمد، ولها تأثير في العديد من المتغيرات المستقلة (حمادي، ٢٠٠٦: ١٢٠).

٤- طريقة استخدام المتغير العشوائي:

هناك العديد من البحوث التي قامت بقياس عملية الخصخصة بطريقة (1.0)، التي قد تحقق في (1)، ولا تحقق في (0) ولكن من عيوب هذه الطريقة أنها تعمل نقل للدالة إلى الأعلى ولا تعطي قياس حقيقي (Arin & okkten, 2003: 1-37).

٥- طريقة احتساب قيمة الخصخصة المحلية: والتي سيعبر عنها بمختصر (PRIV) التي تعني قيمة الاستثمار الأجنبي الخاص، أي تدفق رأس المال الخاص وكما يأتي:

Gross Domestic Private Investment (GDPI) less.

Value Foreign Private Investment (VFPI) =

تدفق الاستثمار الخاص (PRIV).

(Trevino and others, 2002: 38).

٦- طريقة استخدام مؤشر تدفق رأس المال الخاص/GDP ويمكن ضربه في GDP وهو ما يتفق مع بقية المؤشرات ويحتسب بوصفه متغيرا مستقلا يعبر عنه كمؤشر للخصخصة واعتمد هذا المؤشر في هذه الرسالة استنادا إلى (Trevino and others, 2002: 38).

٧- وهناك العديد من المؤشرات التي تم استخدامها في كثير من الدول العربية ومنها عدد حالات الخصخصة، ومدى التقدم في الإصلاحات الكلية والذي يعد مؤشر التقدم في الخصخصة ومنها إصلاحات مالية وإصلاحات تجارية وإصلاحات سوق العمل، ومؤشر آخر وهو نصيب إيرادات الخصخصة في الناتج المحلي الإجمالي (Corbo, 1995: 238). كذلك مؤشر أداء الخصخصة الذي يأخذ بعين الاعتبار الربحية، الكفاءة الاقتصادية، الإنتاجية، حجم العمالة والمهارة والاستثمار (خضر، ٢٠٠٣: ٨).

٨- وقد استخدمت هنكاريًا بكثرة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر/عائد الخصخصة وكان قدره (88.3) عام ١٩٩٥ (الاسكوا، ١٩٩٩: ٢٩).



## المبحث الثاني

### الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

#### تمهيد:

شهد العالم من خلال العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رأس المال الأجنبي العالمي، والسبب وراء هذه الطفرة هو أن العديد من الدول تدرك الآن أن رأس المال الأجنبي يحمل معه الكثير من الفوائد والمزايا للدول المستفيدة، وفي الواقع فإن السؤال المهم هو ليس فقط السماح لرأس المال الأجنبي بدخول البلاد، بل إنما هو كيفية اجتذاب رأس المال هذا من خلال سياسات تعتمدها الدول المضيفة، الأمر الذي سوف يجعل المستثمرين الأجانب يتدفقون إلى السوق. وبناء على ذلك فقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير وبدأ التنظير حول مفهوم ومحددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا خارجيا للتمويل مكمل عن المصادر المحلية التي غالبا ما تكون نادرة، ومصدر بديل عن القروض وبسبب ضعف المدخرات المحلية لذا يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية للاستثمار بوصفها وسيلة مكملة، وطريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة والمعرفة التقنية فضلا عن المهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق والتي على أساسها بنيت التحالفات والشراكات بين دول العالم، من خلال الشركات متعددة الجنسية التي لها إمكانات الاندماج في شبكات الإنتاج العالمي الذي قاد إلى زيادة التطورات المعاصرة.

#### أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر (النظرية والمفهوم)

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية من خلال تلك الفترة في قطاعات المعادن، والزراعة، وقطاع الخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، بما فيها الطاقة الكهربائية، والاتصالات، وبحلول عام ١٩١٤ كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي (١٥) مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمارات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وكانت أمريكا تعد أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي عام ١٩٣٨ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي (٦٦) مليار دولار، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيس لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمار شيوعا، وقد اتبعت معظم الدول خلال عقد الخمسينات، والستينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه

والمغلق، وركزت التنمية على الصناعات المحلية، ورافق ذلك الخوف من الآثار السلبية المحتملة له ممثل بخلق تبعية اقتصادية، وإضعاف الشركات المحلية، فضلا عن التدخل السياسي الأمر الذي أدى إلى تراجع ملحوظ في تدفقاته، أما في عقد السبعينات فقد تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما تقدم يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هي ظاهرة قديمة بمفهومها، إذ تعود أولياتها إلى منتصف القرن التاسع عشر فقد كانت تحت مفهوم حركة رأس المال، في ظل قاعدة الذهب الذي يحكم حركة رأس المال وميزان المدفوعات والميزان التجاري (الورد، ٢٠٠١: ٩٥) (الجميل، ٢٠٠١: ١٤٤-١٤٥). وقد استخدم مفهومه لأول مرة عام ١٩٣٠ من قبل (Herbertfeis)، فقد أطلقت على الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية (حاجي ومحمود، ٢٠٠٥: ١٣٤). ثم تم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي عام ١٩٦٨ عن طريق الشركات الممارسة لنشاطها خارج الحدود الوطنية بموجودات ثابتة مادية يعتبر استثمار أجنبي مباشر، أما الشركات الممارسة خارج الحدود لنشاط مالي يعتبر استثمار محفظي (56: Wikin, 1999: 30) (Mintz & Tsiopoulos, 1997).

وإذا كانت التدفقات خارجة من الدولة تسمى تلك الدولة الأم أما الداخلة إلى الدولة تسمى الدولة المضيفة (عبد الحسن والسامرائي، ١٩٩٨: ٦). ومن أبرز معالم حركة نظام النقد العالمي هو تأسيس صندوق النقد الدولي من أجل رقابة حركة رأس المال (Dunning, 1999: 5).

إن شعور المستثمر الأجنبي بالخطر يقوده للمغادرة وبسرعة للبلد المضيف الأمر الذي قد يعود إلى مشاكل خطيرة قصيرة الأجل، تحصل في البلد المضيف، ومن جهة أخرى يكون الأثر طويل الأجل من حيث أهدافه (برتان، ١٩٨٢: ١٠-١١).

وقد حددت تعاريف متعددة حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرفه Kojima على أنه تحركات رأس المال الأجنبي في مؤسسة بهدف تحقيق الأرباح والسيطرة على إدارة المؤسسة (57: Kojima, 1982). أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) فتمثل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون كذلك حين يمتلك المستثمر (١٠٪) من الأسهم لمؤسسة ما، أو ما يعادل ذلك لمؤسسة فردية (IMF, 1997:18).

في حين عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه امتلاك مستثمر أجنبي لأصل إنتاجي في بلد آخر بقصد إدارته ([www.wto.org](http://www.wto.org)) وتمحور تعريف المنظمة الدولية للتنمية والتعاون (OECD) علاقات دائمية مستمرة من مستثمر أجنبي في مؤسسة ما من أجل أن يكون له تأثير في إدارتها (UNCTAD, 1999:16) وعرفته

المنظمة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ASEAN) على أنه كل نوع من الموجودات لا يحتوي إلا على أملاك منقولة وغير منقولة مثل العقارات، التعهدات، والخطوط الإنتاجية، الحقوق النقدية ... الخ (ESCWA, 2000: 4).

كما وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه بالإضافة إلى الأصول الإنتاجية (سلمان وآخرون، ٢٠٠٠: ١٧٧). وقد عرفته (Linda) بأنه النشاط الذي يظهر بوصفه جزءا من الخطة الاستراتيجية الاستثمارية الواسعة للشركات المتعددة الجنسية، وهو استجابة للتقلبات الحاصلة في أسعار الصرف (Linda, 2003: 1).

أما (Criffin) فقد عرفه بأنه الحصول على الموجودات لأغراض السيطرة، وقد يعني امتلاك (١٠٪) من الأسهم القابلة للتصويت في المؤسسات (Criffin, 2004: 1).

إن وجهة النظر الاقتصادية تهتم فقط بالاستثمار الأجنبي المباشر دون الأخذ بنظر الاعتبار أهمية ودور الاستثمار المالي والمحفظي (سليمان، ٢٠٠٤: ١١).

ومن تعريفاته هي تدفقات ناشئة، لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية المستقبلية للمشاركة مع رأس المال المحلي لتعظيم الأرباح (الكواز، ٢٠٠٥: ٢) (الباشا، ٢٠٠١: ١٠) فعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو عبارة عن تدفقات نقدية خارجية في موجودات، من مستثمر أجنبي ليس له هوية البلد المضيف، في منشأة إنتاجية أو خدمية، من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، وللحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل القائمة سعيا لتحقيق أهداف معينة.

### الاتجاهات التاريخية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت القرون الماضية تطورات في شكل التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى معظم دول العالم النامية منها والمتقدمة (Brune, Solik, 1995: 2023) فقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الأولى ازدهار في تدفق السندات، حتى حدوث أزمة الكساد الكبير فقد كان هناك حاجة لتمويل العجز في القطاع العام. أما المرحلة الأخرى فقد شهدت تطور الإقراض المصرفي، بسبب تطور البنى التحتية، والهياكل الارتكازية للدول، فضلا عن تحقيق التنمية وإعادة الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية لبلدان أوروبا، وقد تزامن ذلك مع أزمة النفط، وأزمة المكسيك عام ١٩٨٢. كما وشهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين التركيز على الحداثة والتطور في نمو التجارة العالمية والاستثمار.

ومما تقدم يمكن تقسيم المراحل التاريخية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة فترات تطويرية وهي كالاتي (محمود، ٢٠٠٣: ١٧-١٨).

#### ١ - عقد الخمسينات:

في هذه الفترة كان هناك توسع في التدفقات الاستثمارية، وقد تحفزت أسواق العملة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان مرتبط بالانكشاف الاقتصادي، أما الصفقات والمعاملات فكانت ضعيفة وخاضعة للرقابة.

#### ٢ - عقد الستينات:

في هذه الفترة حدثت اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات، بسبب الاستثمار في القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى انهيار نظام Bretton Woods، وبقت مشاكل التمويل وتنظيم التجارة مرتبطة في عمل النظام المالي العالمي، فضلا عن الاهتمام الكبير في الرقابة لرؤوس الأموال، ومع ذلك استمرت رؤوس الأموال بالنمو وزيادة حجمها ولم تستطيع مشاكل التمويل من تغييرها.

#### ٣ - عقد السبعينات:

كانت فترة مهمة، ومصدر تمويلي للبلدان من قروض ودعم ومساعدات، وتوسع في اعتمادات الصادرات، وتطور في التدفقات الاستثمارية الدولية وبخاصة بعد ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وبدأ حجم الديون في الدول النامية بالتزايد، فلم يكن الدعم المقدم من الدول المتقدمة يفي للغرض مما أدى إلى تفجير أزمة الديون في معظم الدول.

#### ٤ - عقد الثمانينات:

استمرت التدفقات الرأسمالية بشكل ثابت في هذه الفترة، في حين انخفض التمويل الخاص بشكل خطير، مما أدى إلى دعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتوجه إلى القطاع الخاص وتقليل حجم الدولة في الحياة الاقتصادية في الدول الآسيوية، وكذلك في دول التحول الاشتراكي بعد التسعينات.

#### ٥ - عقد التسعينات:

شهدت هذه الفترة توسع في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى معظم الأقطار الآسيوية والأوروبية المتحولة، بسبب تحرير الأسواق، وخصخصة النشاط الاقتصادي لأغلبية الأقطار. وبدأت بواكر الأزمة الآسيوية المتمثل بالانهيار الكبير الذي حصل في أسواق المال لدول جنوب شرق آسيا (النمو الآسيوية)، في عام ١٩٩٧، وبدأت الخسائر المالية بالتزايد حيث بلغت (١٧٠) مليار دولار.

### الاستثمار الأجنبي المباشر مصادره وقنواته:

ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسية وهي ظاهرة حديثة نسبياً،  
تقترن بتدويل الإنتاج، وإن عمل ونشاط الفروع الأجنبية تمثل العناصر الأساسية للاستثمار  
الأجنبي المباشر.

وتكون هذه الشركات خارج حدود الدولة الأم لنشر نشاطها إلى العالم، ويمكن أن تكون  
هذه الشركات كبيرة أو متوسطة أو شركات صغيرة، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة التي  
تنفذ بها الشركات نشاطها (United Nation, 1998: 6-15).

والشركة متعدد الجنسية هي ليست واحدة بل تتكون من شركات عدة تعد إحداها شركة  
قائدة تسمى (الشركة القابضة) التي تدير سائر الشركات في إطار إستراتيجية اقتصادية عالمية،  
ويوجد العديد من الشركات التابعة لها تسمى شركات مساهمة  
(الفخري، ٢٠٠٠: ١٩).

هناك تنظيم بين الشركة الأم والشركات الفروع التابعة لها، ودولة الشركة الأم وفروع  
الدولة المضيفة لها، ويوجد بينهم علاقات عنكبوتية معقدة، إذ تكون الشركة الأم المصدر الرئيس  
له ولشبكة فروعه.

وقد يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً إما بصيغة التدفق الداخلي أو التدفق  
الخارجي من وإلى دولة معينة (الجميل، ٢٠٠٢: ٤٨).

وقد بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية بموجب التقرير العالمي للاستثمار لعام ٢٠٠٤  
(٦١.٠٠٠) شركة، وعدد الفروع التابعة لها (٩٠.٠٠٠) شركة أجنبية. ووصل رصيده ما مقداره  
(٧) ترليون دولار.

إن الشركات متعددة الجنسية ليست من الدول المتقدمة فقط بل من الدول النامية تقوم  
بتصديره إلى الدول الأخرى، وقد أصبح نصيبها (١١٪) في النصف الثاني من تسعينات القرن  
العشرين (العمران العربي، ٢٠٠٤: ٢٦). أما الجهات التي تتعهد بالاستثمار فهي إما أشخاص  
طبيعيون، أو جهات حكومية، أو مؤسسات مالية (قطاع عام ومختلط)، فضلاً عن دور مؤسسة  
التمويل الدولية المنتسبة لمجموعة البنك الدولي المشجعة للاستثمار  
(شريف، ١٩٧٨: ٣).

كما استطاعت هذه الشركات أن تنتشر وتتنمو بعشرات الدول النامية والمتقدمة، وأصبحت  
قوة اقتصادية مؤثرة دولياً، ولها هياكل منظمة، وعكست تطورات مالية وتكنولوجية ونقدية، بشكل  
شركات وتحالفات متداخلة مع الشركة الأم، وعكست هذه الشركات تعدد المنافسين في السوق  
والبحث عن أسواق جديدة كفوءة (الجميل، ٢٠٠٢: ١١٦-١٢٠).

## ثانيا: العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

اعتمدت العديد من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء استراتيجيات لجذب الاستثمارات، وشكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الظاهرة الأكثر جدلا فيما يتعلق بمنافعها وكلفها على الدول المستقبلية له، وهكذا بدأت العديد من الدول بعرض الحوافز لجذب تلك الاستثمارات (الجميل، ٢٠٠٢: ٢٨٤-٢٨٥). ويمكن بصورة عامة تقسيم العوامل الجاذبة له إلى مجموعتين هما (Alicia & Daniel, 2003: 13):

أولاً: عوامل الدفع أو (العوامل المرتبطة بالبلد الأم).

ثانيا: عوامل السحب أو (العوامل المرتبط بالبلد المضيف).

### أولاً: عوامل الدفع أو (العوامل المرتبطة بالبلد الأم).

١- عامل الدورة الاقتصادية للبلد الأم.

إن تنامي اقتصاد البلد الأم يزيد من ثروة الشركة ويخفف من حدة القيود المالية التي قد يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن زيادة عائدات البلد الأم تكون مرتبطة بالتوسعات الخارجية بسبب ارتباط الإنتاجية المحلية لرأس المال بعلاقة إيجابية تبادلية مع النمو وحجم التطور (Alicia & Daniel, 2003: 13).

٢- حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها البلدان المتقدمة وقد تسهم في حجمه وقد أشارت دراسة Thomason، ٢٠٠٠ أن النمو العالمي يؤثر إيجابيا في تدفقاته تجاه الدول المستقبلية (Thomason, 2000: 62).

٣- ومن العوامل الدافعة معدلات سعر الفائدة في البلد الأم، إذ أن الأسعار الحقيقية تعيق تدفقاته، وهذا ما أشارت إليه دراسة Loazya & Serven، ٢٠٠٢ حيث أن الأسعار الفائدة المتحققة في البلد تعني تكاليف أقل لرأس المال في البلد الأصلي، وهذا تبرير لخروج الاستثمارات إلى خارج الحدود لتنفيذ عملياتها (Loazya & Serven, 2002: 2).

٤- الظروف المالية للبلد الأم:

تعد الظروف المالية من العوامل الدافعة التي تؤثر في قرارات تدفقاته من خلال تحليل عوامل الثروة التي يمثلها سعر الصرف وهو ما أشارت إليه دراسة Reinhart، ٢٠٠٢، أن الارتفاع المتوقع في سعر صرف الدولار يؤجل تدفقاته من جانب الشركات التجارية الأمريكية، فكلما كانت التقلبات عالية في سعر الصرف، كان مرافقا لها تدفقات أكبر له (Reinhart, 2002: 32).

ثانيا: عوامل السحب المرتبطة بالبلد المضيف.

لقد تناولت قسم من الدراسات عوامل السحب للاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالبلد المضيف ومنها (9: 2002, Carolyn & Lyan).

١- عوامل النمو الاقتصادي المتوقع للبلد المضيف مقاسة بمعدل النمو إلى الناتج القومي الإجمالي وهو ما أشارت إليه دراسة (7: 2002, Carolyn & Lyan) الذي أعده أحد عوامل الجذب.

٢- تعد القطاعات المالية المتطورة، والنظم والقوانين التشريعية المناسبة من العوامل المشجعة لجذبه.

٣- الشفافية وكفاية البنى التحتية وبخاصة في مجال الاتصالات عوامل جذب له.

٤- استقرار البيئة الاقتصادية الملائمة تعد أحد العوامل الإيجابية لجذبه.

٥- ومن العوامل المشجعة والمعززة له التكامل الاقتصادي، والاندماج بين الدول الأم والدول المستقطبة.

٦- درجة الانفتاح في البلد المضيف مقاسة بنسبة التجارة (الواردات مضافا عليها الصادرات)/الناتج القومي، تعد أحد عوامل الجذب للبلد المضيف.

٧- درجة المخاطر السياسية مقاسة بمتوسط عدد الثورات والانقلابات وحالات العصيان والاضطرابات.

٨- الاستقرار الاقتصادي الشامل مقاس بمعدل التضخم.

٩- جاذبية سوق البلد المضيف مقاسة بمعدل النمو.

مما تقدم يمكن إجمال العوامل الجاذبة السابقة بما يأتي ([www.alrydh.up.com](http://www.alrydh.up.com)):

١- الجوانب الاجتماعية.

٢- البنى التحتية.

٣- شكل الحكومات وهيكلها.

٤- المنافسة.

٥- العوامل الأساسية.

الجدول (١) يوضح العوامل الجاذبة للاستثمار

## الجدول (١)

يبين العوامل الجاذبة للاستثمار حسب الأولوية وهي

| العوامل الجاذبة     | مستوى الأهمية   | المؤشر                                                          |
|---------------------|-----------------|-----------------------------------------------------------------|
| المنافسة            | بالدرجة الأولى  | مؤشر التنافسية العالمي                                          |
| شكل الحكومة وهيكلها | بالدرجة الثانية | مؤشر الشفافية، ومؤشر الضبابية، مؤشر التقييم<br>السيادي الدولي   |
| العوامل الأساسية    | بالدرجة الثالثة | مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر المخاطر<br>القطرية، مؤشر العولمة. |
| البنى التحتية       | بالدرجة الرابعة | مؤشر الإعانات للبنى التحتية، والهيكل<br>الارتكازية.             |
| الجوانب الاجتماعية  | بالدرجة الخامسة | مؤشر نظرة المجتمع للاستثمار.                                    |

Source: [www.alrydh.up.com](http://www.alrydh.up.com), P. 1-50.

### ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي.

هناك العديد من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها، تتفاعل تارة وتتداعى تارة أخرى وتختلف أوضاعاً جديدة في محصلتها الإقبال أو الانصراف عن الاستثمار الأجنبي المباشر (السامرائي، ١٩٩٩: ٩١).

ومن هذه العناصر ما يقاس بشكل كمي، ومنها ما لا يقاس كمياً بل تعد متغيرات نوعية كدرجة التقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي، والاستقرار السياسي (محمود، ٢٠٠٣: ٤٠).

#### أ- المحددات الكمية.

##### ١ - حجم الأسواق في الدول المضيفة.

يعد صغر حجم السوق واتساعه من المحددات المهمة، لأنه السوق بالحجم الصغير لا يشجع على جذب الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام، ومن الأسواق الأخرى الكبيرة من أجل تحقيق اقتصادات الحجم. ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (Sun, 2002: 16).



ويعد (GDP) محرك الشركات متعددة الجنسية من أجل استثمار أموالها وقد أثبتت الدراسات العلاقة الإيجابية بين زيادة (GDP) وتدفعاته. كما تم إثباته في دراسة للانكتاد (Unctad, 1998: 135-140).

وتشير دراسة صقر، ٢٠٠١ إلى أن حجم السوق يمكن أن يكون أقل تأثيراً، أو محدد تقليدي غير مهم، إذا استخدم الاستثمار الأجنبي المباشر للقطر المضيف بوصفه قاعدة إنتاج فقط وأخذ الربح من ميزة الكلفة للقطر المضيف، من أجل تصدير الإنتاج بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى (صقر، ٢٠٠١: ٥١).

وقد أثرت العولمة على شكل الاستثمار الأجنبي وهدفه، وتكامل الأسواق، والتصنيع المنتشر جغرافياً من خلال الاستثمار والتجارة إذ أصبح الاستثمار الأجنبي جزءاً من الاقتصاد العالمي لذلك انخفضت أهمية الناتج المحلي الإجمالي (غزال، ٢٠٠٣: ١١١).

٢- معدل التضخم.

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولمدة طويلة. قد يقاس التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والمنتج (الرقم القياسي للأسعار الحقيقية) وتعد من أهم مؤشرات ويعكس الارتفاع في معدل التضخم بيئة استثمارية غير مؤكدة وحالة ضعف وعدم استقرار اقتصادي، إذ أن هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وحجم تدفقاته ودراسة صقر، ٢٠٠١ بينت أن معدلات التضخم إذا لم تتجاوز (٢٠٪) فذلك يعني جذب ملحوظاته (صقر، ٢٠٠١: ٥٣)، وسيكون تأثير معدل التضخم حسب دراسة Hard & Fimahefa، ٢٠٠٣ وكما يأتي:

ارتفاع معدلات تضخم يؤدي إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية نسبياً مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وانكماشه وهذا بدوره يؤدي إلى إفلاس الشركات وبيع المنتجين المحليين بأسعار مخفضة مما يقود إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Hard & Razafimahefa, 2003: 4-5).

### ٣- سعر الصرف:

هو نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، وقد أثبتت معظم الدراسات أن العلاقة تكون عكسية بين زيادة تدفقاته وارتفاع سعر الصرف، وكلما زاد تنوع المحفظة المالية وتوجه المستثمرين نحو الأسواق المالية لغرض المضاربة وكسب الربح أو للتحوط من عدم الاستقرار، أدى إلى تغييرات سعر الصرف زادت تحركات رأس المال، دراسة Caves، ١٩٩٦ أثبتت الارتباط السلبي بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر (Caves, 1996: 40).

#### ٤ - الميزان التجاري:

سيكون التركيز على صادرات وواردات القطاع الخاص، ونسبتها من الإجمالي فهذا مؤشر عن نشاط القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية، أما حالة اللاتوازن في الميزان التجاري نتيجة العجز لميزان المدفوعات فهذا يعني أن البلد يعيش بإمكانيات أكبر من إمكانياته وأن حالة العجز لمدة طويلة ستؤدي إلى زيادة الضرائب المستقبلية مما تؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهذا ما أشارت إليه دراسة Free & Shenyder، ١٩٨٥، مشار إليها في دراسة (Ahn, Adj and Willet, 1999: 9).

#### ٥ - التطورات التكنولوجية.

الشركات الأجنبية متعددة الجنسية تجلب معها التقنية العالية التي تحتاجها في مشاريعها (1: 2000, Holding)، كما ويمكن جلب تقنية متطورة للبلد عن طريق العقود الإدارية والتراخيص، وأن توافر الأيدي العاملة المدربة الفنية، والمهندسين تمكن البلد المضيف من استغلال التكنولوجيا المشتراه، ومن أجل المحافظة على المركز التنافسي في الأسواق الأجنبية فإن ذلك لا يتم إلا بتصدير سلع ومنتجات جديدة بتقنية عالية لا تقل عما موجود في السوق الأجنبية (أبو قحف، ٢٠٠١: ٤١).

#### ٦ - الخصخصة.

تشير العديد من الدراسات أن الانتقال من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يكون حافزا للتحويل الاقتصادي بما يوفره من موارد مالية، وتكنولوجيا، وخبرات إدارية للوصول إلى الأسواق العالمية، وهي أداة مهمة لتنمية القطاع الخاص، ولتحقيق القدرة التنافسية، ومع تزايد العولمة الإنتاجية وانتقال الشركات متعددة الجنسية من استراتيجيات التكامل البسيط إلى التكامل المعقد، أصبح جانب الموقع في قرارات الشركات متعددة الجنسية يتأثر بارتباط البلد بشبكة إنتاج عالمية، وأن يجمع البلد المضيف بين تحرير التجارة والخصخصة، فضلا عن الاستقرار الاقتصادي والاستثمار في رأس المال المادي والبشري وسياسات الهيكل الصناعي واتجاهها وبناء التكنولوجيا، إذا الفروقات في اجتذابه تعود إلى مدى تماسك سياسة الإصلاح الاقتصادي لكي تشجع المستثمرين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (العكدي، ٢٠٠٠: ٧٣).

وقد أثبتت دراسة Bandelj، ٢٠٠٢ أن العلاقة طردية وموجبة بين الخصخصة وتدفقاته (Bandelj, 2002: 1-33).

#### ب- متغيرات نوعية غير قابلة للقياس:

وتتمثل بمجموعة عوامل مثل الاستقرار السياسي ودرجة المخاطر السياسية، والتي تساهم في زيادة دفع رأس المال الأجنبي، وكذلك الخصائص المميزة للدول المضيفة مثل طلب السوق المحلي، ومدى توفر الموارد البشرية، ومدى التقدم الحضاري والتطور الاقتصادي، فضلا عن خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى مثل الاتفاقات الاقتصادية والسياسية.

#### رابعاً: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد عدد من المؤشرات التي تظهر حجم الاستثمارات وتوجهاتها، من أجل خدمة تلك الدول المستعمرة في أثناء فترة الاستعمار وتنفيذ سياساتها، بدأت الدول بتأسيس مشاريع كالسكك الحديدية والموانئ وتم تشغيلها من جانب الحكومات والشركات، وكانت منافعها للدولة المستعمرة بكونها موجودات ثابتة لا يمكن تحويلها وآلت إلى الحكومات بعد نيل الاستقلال، واستمرت الهيمنة للقطاع العام الحكومي لغاية نهاية السبعينات حيث بدأ المناداة بتحرير الاقتصادات من خلال عمليات الخصخصة، ولذلك لا بد من الوقوف على أهم سياساته وهي (الجميل، ٢٠٠٣: ٦٨):

١- سياسة الخصخصة.

٢- سياسة التحرر المالي.

٣- سياسة تشجيع الاستثمار.

#### ١ - سياسة الخصخصة.

بدأ الترويج لها بعد تشخيص المشاكل العديدة التي رافقت القطاع العام، فضلا عن تأشير حالات العجز في موازين المدفوعات، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية (الجميل، ٢٠٠٣: ٦٩)، مما أدى إلى التفكير في التحول إلى القطاع الخاص وقد سهل ذلك التحسن في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية أسوة بالمتقدمة، التي تم تبنيها من المنظمات الدولية (بول، ١٩٨٥: ٤٢)، وتم تنفيذها عبر قنوات الشركات متعددة الجنسية، واللجوء لتقييمها كونها سياسة تنتهجها الحكومات، وبين قبول دخوله (Kalotay & Hunya, 2000: 39-65). أما اتجاه السياسات فقد كانت متباعدة في الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وقد تمت بإشراف صندوق النقد الدولي

(الجميل، ٢٠٠٣: ٧٢). كما تم وضع قواعد للاندماج مع الشركات الأجنبية وإعطاء حق في كامل التملك، وإعطاء تسهيلات إجرائية وحماية للمستثمر.

وتحقق ذلك ضمن إطار اتفاقيات وتحالفات بين الأقطاب الثلاثة الكبرى القطب الأمريكي تحالف نافتا، والقطب الأوروبي بتحالفه الاتحاد الأوروبي، والتحالف الآسيوي. وهكذا مثل هذه التحالفات تشير إلى وجود بنية تحتية تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ومصالحة متبادلة اقتصادية وسياسية.

ونتيجة لفشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، كان لابد من البحث عن متغير آخر يساعد في تنفيذ البرامج التنموية (حمود، ١٩٩٥: ٢٠)، وبروزه بوصفه أحد أهم العوامل التي تقدم الخبرة والتمويل وتزامن مع تنفيذ سياسات الخصخصة وأصبح عقد التسعينات عقد جذبه وفي بحث الشركات عن فرص وبيئات مناسبة فقد وضعت شروط مقيدة كي لا تواجه الأقطار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأزمات البلدان المالية والاقتصادية (Cornford and Brandon, 1999: 1-17).

## ٢- سياسة التحرر المالي:

إن سياسة الإصلاح المالي تعد من أهم أهداف صندوق النقد الدولي، تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه المنظمات الدولية، وكان من أهم بنودها هو الاستثمار الأجنبي المباشر وإدارة حركة رأس المال، وتدويل الأموال، وتخطي الحدود، وتكوين بيئة تنافسية تدعمه، وقد أعطيت الحرية لحركة رأس المال أن تعمل على وفق آلية السوق، ومن دون تدخل الحكومات ثم الترويج له وقد تزامن ذلك مع سياسة الخصخصة (دولي وآخرون، ١٩٨٧: ٣١-٣٤).

## ٣- سياسة تشجيع الاستثمار:

هناك جيل جديد من سياسات تشجيع الاستثمار استخدمت أساليب التجمعات بهدف جذبه، وإتباع أساليب جديدة تتجه نحو السوق وتحرر نظم الاستثمار والتخفيف من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وتعزيز دور المستثمر الأجنبي، وإعطاء دور أكبر لقوى السوق في تخصيص الموارد (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١: ٥-٧).

أما الجيل الثاني فهو يعمل على تشجيع سياسات جذبه من خلال الوكالات الوطنية لتشجيعه.

أما الجيل الثالث فهو يستبق الأحداث في اجتذابه بوصفها نقطة انطلاق، المستثمر وجذبه صناعات كي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي، وأن العنصر الحاسم في الجذب هو تحسين تسويق مواقع معينة في أنشطة محددة، ومفتاح النجاح هو أن تعالج هذه السياسة إحدى محدداته الاقتصادية الأساسية، والاتصال بالشركات عبر الوطنية حيث قدره قطاع الأعمال

التجاري على التنافس، والمهارة طريق للوصول إلى المنتج، والشركة القومية تجذب الاستثمار مع القدرة على المنافسة، ودينامية القطاع المحلي، والروابط الأمامية والخلفية التي تقيمها المؤسسات المحلية مع الشركات الأجنبية (العالي، ٢٠٠٢: ٣-١).

#### خامسا: أسباب ودوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوسع في عمل الشركة متعددة الجنسية من الأم إلى المضيف، ويتضمن هذا التوسع تدفق رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والخبرة، وانتقالها إلى المضيف، حيث تجمع عناصر الإنتاج المحلية وعناصر الإنتاج الأجنبية من أجل إنتاج سلع معدة إما للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وهذه الانتقالية لعناصر الإنتاج تسيطر عليها الجهة المستثمرة، وتتباين وجهات النظر الاقتصادية في دوافع الاستثمار المباشر. وأسبابه من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية، عندما تريد الاستثمار في بلد ما، فإنها تعادل بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال في الخارج فإذا كانت أكبر من كلفة رأس المال الحدية داخل البلد الأم على افتراض أن الكلفة الحدية لرأس المال هي واحدة بخصوص الاستثمار المحلي والخارجي، فهذا الأمر سيكون حافز للاستثمار في البلد الأم (Lizondo, 1991: 68-69).

وقد تبين في بريطانيا على الرغم من ارتفاع معدلات الفائدة بعد الحرب العالمية الأولى ونشاط الحركة الاقتصادية، أن تحرك رؤوس الأموال وبحثها عن التوظيف فإن مردوده أقل لكنه أكثر أمانا، هذا السبب لم يكن العنصر الوحيد في اتخاذ القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية (برتان، ١٩٨٢: ٣٢).

ومن الأسباب الأخرى لتفسير القيام بالإنتاج الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم في سوق المنافسة الكاملة، باعتباره ليس مجرد تدفق لرؤوس الأموال من أجل الحصول على عوائد عالية وإلا لسمي بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، لكنه يستخدم مزايا الملكية للشركات الأجنبية، نظرا لامتلاكها ميزة احتكارية تمكنها من الاستثمار بربحية أكبر من الشركات المحلية المنافسة، وقد ركز John Dunning، ١٩٥٨ في دراسته على الشركات متعددة الجنسية الأمريكية العاملة في بريطانيا وقد وجد أن الشركات الأمريكية أكثر إنتاجية، لقدرتها على نقل التكنولوجيا والأصول غير الملموسة كالمهارات التسويقية، والإدارية من الشركة الأم (الأمريكية) إلى البلد المضيف (بريطانيا)، وقد استنتج Dunning أن التأثير الكامل للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي كان قد حقق زيادة في مستويات الإنتاجية البريطانية، ثم حقق عوائد صافية

للاقتصاد البريطاني (Dunning, 1994: 36). إن الحصول على الربح الاحتكاري يعد حافزا للشركات لاستثمارها في الخارج بكلفة أقل مقارنة بالعوائد التي تحصل عليها في الداخل.

ومن الأسباب الأخرى في قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الخارج هو إحلال الشركات متعددة الجنسية تعاملاتها داخليا بدلا من تعاملاتها في السوق الدولي غير الكامل إذ يعود إليها بأرباح عالية جدا إذا ما تم امتلاكها للموارد المرتبطة بالملكية والسيطرة عليها من موقع منفرد بدلا من معاملاتها الخارجية (Lizondo, 1991, 71).

كما أن ميل أي شركة لتدويل نشاطها يتوقف على مدى استحوادها على موارد لا يمكن لمنافسيها الحصول عليها أو على المقارنة التي تجريها بين المنافع التي نحصل عليها من الاستعمال الداخلي لهذه الموارد وبين الفوائد والمخاطر التي تنتج عن التنازل عن الموارد لشركة أخرى (عطية، ١٩٨٦: ٧٥).

وقد تكون أسباب اختيار الشركات المتعددة الجنسية البلد المضيف بوصفه موقعا، لبيان أهمية العوامل الموقعية الخاصة بالبلد المضيف مما تقدم يتبين لنا دور السياسات الوطنية، ولاسيما سياسة تحرير أنظمتها ومدى انسجامها مع السياسة التجارية، وسياسة الخصخصة اللتين تؤثران بشكل مباشر في سياستها. وسياسة الاقتصاد الكلي مثل السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف والسؤال هنا هو هل سيتم (استثمار جديد أم إعادة استثمار الأرباح للشركات الأجنبية) و(هل قطاع الاستثمار أولي، تحويلي أم قطاع خدمات) ثم دافع البحث عن الأسواق والموارد أم البحث عن الكفاءة (UNCTAD, 1998: 107).

إن خروج الأموال خارج دولها بهدف الاستثمار هو لتحقيق أهداف عديدة أهمها هي (Alan, 1995: 40-41):

- ١- أخذ المبادرة في مجال المنافسة.
- ٢- مزاحمة أسواق الشركات الأم وخلق استجابة مشاركة.
- ٣- وجود منافسة لهيمنة الشركة ذاتها على السوق لتبقى على أنشطتها واستمراريتها.
- ٤- تسعى شركات دول الأم أن تكون قريبة من المستهلك الأجنبي لخفض تكاليفها، وتحقيق الكفاءة.
- ٥- اقتحام الأسواق والتقرب من التكنولوجيا، والخبرات المتطورة الحقيقية.
- ٦- إن الهدف المهم هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

## المبحث الثالث

### أثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

#### تمهيد:

لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين مهمة سهلة للحكومات في مختلف الدول، وتحقيق ذلك الأمر من دون توافر استثمار أجنبي مستقر وثابت هو عبارة عن تحديث أكبر وأعظم، ولقد تعرضت المواقف المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر للثورة عليها في عقد الستينات من القرن الماضي، لأن العديد من الدول في أنحاء العالم بدأت بإتباع نهج جديد نحو النمو، يقوم على التحرير الاقتصادي، وعلى إدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو أهم تحدي أمامها في ذلك الوقت، ولقد تخلت العديد من الدول عن السياسات التي تسيطر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام فضلا عن تحقيق النظرة العدائية تجاه الشركات متعددة الجنسية، وقد كشفت التجارب أن العديد من الدول التي رفضت المستثمر الأجنبي في السابق بدأت اليوم تعتمد السياسات التي تهدف إلى اجتذاب ذلك المستثمر، ولعل من أبرزها سياسة الخصخصة، وعليه فقط أسهمت برامج الخصخصة دورا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال بيع الأموال الثابتة المملوكة للدولة كليا، أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

ويتنوع دور الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال فهو إما أن تكون مباشرة كما هو الحال في الاستثمارات من خلال الشركات متعددة الجنسية في الشركات والمصانع المختلفة، أو أن يكون بشكل غير مباشر كما هو الحال الاستثمار في الأسهم والسندات، الذي يطلق عليه تسمية الاستثمار في محافظ الأوراق المالية، إذ يتسم الأول بتحويل ملكية الأموال الثابتة إلى القطاع الخاص كما في تحويل ملكية أنواع معينة من الشركات أو المنشآت أو قد يكلف المستثمر الأجنبي بمهام إدارتها، في حين يمثل النوع الثاني من الاستثمار في شراء أسهم وسندات شركات أو منشآت معينة (الاسكوا، ١٩٩٦: ٢٨).

ومن هذا الشأن عدت الخصخصة وفي العديد من دول العالم وسيلة لإحداث تغييرات هيكلية فيها، من أجل زيادة إنتاجية شركاتها، ومن ثم رفع كفاءة أداء الاقتصاد الذي يسير في هذا الاتجاه (Sadek & Bolble, 2005: 15). لقد أظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية دور الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن خصخصة قطاع البنى الأساسية، والقطاع المالي يعد من أكثر القطاعات جذبا للمستثمرين الأجانب، وهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطلب إطارا لإدارة الشركات المخصصة. وهو الأمر الذي يتعلق بصناعة القرار، وإدارة المنشأة أو الشركة بهدف تسهيل

عملية صنع القرار من قبل الشركات متعددة الجنسية أو حملة الأسهم والسندات، ومن أجل إحداث تغييرات هيكلية في احتكارات البلدان الآسيوية من خلال إتباع برامج عمليات الخصخصة لجذب إليه أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فذلك يتطلب توفير البيئة الاستثمارية الملائمة، ورفع كفاءة أداء مؤسساتها، وتوفير ورفع معدلات نمو الاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية والموارد البشرية والبنى الأساسية أي إحداث قدرا من التغير في الإطار المؤسسي والقانوني فيها، بهدف تحقيق نموها الاقتصادي المطلوب والمعتمد على آلية السوق (ZHAN, 1993: 7).

وإن ضرورة توفير البيئة السياسية الملائمة، والمناخ الاستثماري الملائم من أجل تحقيق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات ومنها دراسة Trevion، ٢٠٠٢ (J. Trevion, 2002: 39).

وتظهر أهمية الخصخصة وعلاقتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزامن مع أهمية المخاطر الاستثمارية، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال إتباع شروط IMF بحيث أن القطاع الخاص اعد المحرك الأساس والباعث لتلك الاستثمارات بما يزيد من قدرات البلد ويخفف من عجز موازينها (Nina and Bandelj, 2002: 25).

كما أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية في هذا المجال بأن الخصخصة هي وسيلة لإصلاح أداء القطاع العام وضمان سرعة استجابة الإنتاج، وقطاع التجارة لأوضاع السوق لأن ذلك يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية، التي تعد وسيلة لجذب المدخرات بهدف توسيع نطاق الاستثمار وفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص. فضلا عما سبق، تسهم الدولة بدور كبير في تحفيز القطاع الخاص، وجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية، من خلال توليها لسياسات حمائية لهذه الاستثمارات، وتوفير الهياكل الأساسية للشركات المستثمرة وبذلك تعد الدولة أداة فاعلة لآلية السوق فضلا عن دورها الرقابي والتشريعي على طبيعة الاستثمارات المقامة فيها (الخطيب، ٢٠٠٥: ٣).

وإن الدور الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المضيفة له، وهذا الدور تمثل في نقل التكنولوجيا الحديثة وتوسيع قنوات التمويل والتسويق، ورفع الكفاءة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد مصادر التمويل الذي يتصف بالاستقرار مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات المالية (Corbo, 1993: 226).

وفي دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي طبقت على ثماني بلدان نامية عن دور الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أوضحت بأن التخصيص هو عملية لجذب وتفعيل دوره، وتوظيف عوامل الإنتاج، وذلك يسهم في زيادة إنتاجية هذه العوامل



في البلدان النامية منها والمتقدمة، وبذلك عد الاستثمار المذكور آنفا في دول قيد الدراسة أداة مهمة من أدوات تنميتها الاقتصادية، وأوضحت الدراسة اختلاف أهمية الاستثمار الأجنبي من دولة إلى أخرى تبعا لأهمية الدور المتوقع أدائه في الاقتصاد المضيف (الشؤون الاقتصادية والمالية، ٢٠٠٢: ٩) وهذا الدور يتوقف على مجموعة عوامل منها حجم الأسواق المالية، وبدائية الأساليب المالية المستخدمة في خصخصة المشاريع الحكومية التي تتسم بضخامة رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وذلك أدى إلى تعثر العديد من المشروعات المتحولة إلى الخصخصة وذلك لعدم مقدرة أسواقها المالية من استيعاب الحجم الكبير من رؤوس الأموال، ومن هذا الشأن سعى العديد من البلدان الهادفة لخصخصة مشاريعها الحكومية إلى فتح أسواق مالية للاستثمارات الأجنبية فيها، وأسهم التطبيق الجيد لسياسة الخصخصة إلى تحقيق نتائج إيجابية، ومن نتائج هذا التطبيق تمثلت في زيادة حجم المدخرات المحلية لتوظيفها في المجالات الاستثمارية، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. من أجل تنفيذ برامج الخصخصة لجذبه أوضحت الدراسات بأن برامج الخصخصة لا تكفي وحدها لاتخاذ القرار الاستثماري في هذا الشأن، لوجود عدد من العوامل المؤثرة في ذلك والتي يمكن إجمالها بالآتي (عثمان، ١٩٩٤: ٣٥):

١- المناخ الاقتصادي السائد في الدول المضيفة.

٢- الاستقرار السياسي السائد في الدول المضيفة.

إذ يسهم المناخ الاقتصادي السائد في البلد المضيف من حيث الموقع، وتوفير الموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، والبنى الارتكازية في جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عما سبق فإن الاستقرار السياسي وخلق البلد المضيف من حالات الكوارث الطبيعية، والأزمات السياسية أسهم ذلك في تحقيق الغرض المشار إليه آنفا.

### عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفرها الخصخصة:

أولا: الأسواق الجديدة.

تمنح الخصخصة المستثمر الأجنبي فرصة دخوله أسواق جديدة وذلك يتضح في أغلب البلدان، وينعكس أثره في رفع معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وزيادة عوائد هذا النوع من الأسواق، وتوفير عمالة ماهرة بأجور منخفضة مقارنة بتوفير الأيدي العاملة غير الماهرة (المشهداني، ١٩٩٩: ٦٧)، وتسهم الخصخصة أيضا في تحقيق فرص جديدة لتصدير المنتجات التي أنتجتها في المشاريع المعدة للتصدير، وذلك يعد هدفا رئيسا للعديد من الدول النامية الهادفة للمنافسة في الأسواق العالمية، وتشغيل المشاريع الخاسرة، ويتضح ذلك خلال المدى القصير من

بدء الاستثمار الأجنبي في البلد المتحول نحو الخصخصة (العكدي، ٢٠٠٠: ١٣٨).

فضلا عنا سبق، تعمل الخصخصة على توفر متطلبات التكامل والترابط بين الأسواق المحلية والعالمية وبين تداعي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال تطوير الأسواق العالمية للبلد المضيف، وذلك بدوره يعد عامل جذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما عبر عمليات الاندماج (العكدي، ٢٠٠٠: ١٣٨).

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون دورا احتكاريًا في الدول المضيفة له، إذا قد يتمثل دوره في عملية المشاركة مع الشركات المحلية، ومن ثم تقاسم العوائد على أساس الحصص وهي الصفة التي ساد انتشارها في العديد من الدول الآسيوية، لأنها تعكس رغبة البلدان في حصولها على الموارد التكنولوجية والقدرات الإدارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية، دون تخلي الدول المضيفة عن حق الرقابة والسيطرة على المشروع المشترك مع الشركات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى فإن المشاريع المشتركة تصلح لأن تكون أحد قنوات جمع المزايا الحديثة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية، من دون أن تكون متعارضة مع مصالحها الاجتماعية. ولابد من الإشارة في هذا الشأن إلى أن حالة التكامل والاندماج في الأسواق تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسة هي نوع التكامل الإقليمي وموثوقيته، والمدى الذي تنفذ فيه الدول الأعضاء حالة التكامل الإقليمي، والسرعة التي تنفذ بها الدول الأعضاء للتكامل الإقليمي.

**ثانيا: قلة الحواجز أمام دخول الأسواق.**

يعد الاستثمار في الشركات المملوكة من جانب الدولة حالة أفضل من إقامة مشاريع صناعية ذات رؤوس أموال ضخمة، وتظهر أهمية هذه الاستراتيجية في الدول التي تعاني من سوء توزيع عوائد عوامل الإنتاج، وفي تدني كفاءة الأداء لقنوات التمويل (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩: ٣٦٠) إن الرؤية المستقبلية لطبيعة عمل الاستثمار الأجنبي الخاص، يتمثل في وجود اتفاق يتم بموجبه مساهمة القطاع الخاص بدور فاعل في النشاط الاقتصادي من خلال مشاركة معظم الأنشطة الاقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية داخل البلد وخارجه لضمان تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى المعيشة للمواطن مع تحقيق هدفه الأساس المتمثل في جني أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتخفيف معدلات التكاليف.

مع الأخذ بنظر الاعتبار دور الدولة الفاعل في التوجيه والإشراف من أجل تحقيق إنتاج بجودة عالية، ونوعية سلعية وخدمية تعمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلد وتسهم في التنمية الاقتصادية والبشرية، ومن هذا الشأن يحدث طريقة للترابط بين القطاع العام والخاص من خلال التنظيم، والتسعير التي تعد طريقة اقتصادية مثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية (عثمان،

١٩٩٤: ١٤٩). فضلا عن كونها طريقة صحيحة لتركيز الاستثمار المباشر في النشاط الاقتصادي بصورة أشمل لأن الصادرات وعوائد التكنولوجيا والاستثمار المحلي تتركز بشكل كبير كلما ازدادت كفاءة الاقتصاد وازدادت مقدرته التنافسية، وبذلك يصبح أكثر قدرة في استقبال وإرسال مزيد من الاستثمارات (العوض، ٢٠٠٣: ٧).

ويؤدي الاختراع والابتكار إلى إحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والتجارة والعمالة، إذ تشهد أنشطة البحث الإنمائي التي تستخدم التكنولوجيا المستوردة نموا بسرعة تفوق السرعة التي تنمو بها الأنشطة نفسها التي لا تستخدم التقنية الحديثة، فضلا عن إفادة الشركات المحلية من الخبرات والابتكارات التي تتمتع بها بيوتات الخبرة الأجنبية في حالة خصصتها مع الشركات الأجنبية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٣: ٧).

### دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة الخصخصة:

يعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد الدافع الرئيس للبلدان الآسيوية والأوروبية المتحولة من النظام الاشتراكي، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أن اعتماد العديد من بلدان العالم النظام الاقتصادي الحر وآلية السوق في نشاطها الاقتصادي أسهم في جعلها تعتمد هذا الاتجاه بهدف تنظيم أنشطتها الاقتصادية وتصحيح هياكلها الإنتاجية، وتحرير أسواقها، وفسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دخول بلدانها، ومما لاشك فيه فإن هذه السياسات وما توفره من مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والمحلي تعد ذا أهمية كبيرة في تحديد جاذبية البلد المضيف للأموال الأجنبية بهدف رفع مستوى تنميتها، وزيادة معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي وذلك يعكس مدى نجاح تلك السياسات في اقتصاداتها، فضلا عن توفر عدد من العوامل المساهمة في تحقيق تنميتها الاقتصادية منها، الموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وتلك هي الوسائل الفعالة لتجاوز سلبيات البلدان النامية والمتمثلة في بطء معدلات نموها الاقتصادي وعجز موازين مدفوعاتها، والتضخم في قيم معاملاتها، وتدني نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي العوامل التي تعكس تدني كفاءة الأداء في مجالات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، ومن هنا كانت الخصخصة أحد أهم الوسائل اللازمة لمعالجة التغيرات الهيكلية في بلدان العالم النامي والمتقدم، فلا بد من اعتماد الطرق(\*) والوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ برامج الخصخصة ومنها نظام الإنشاء والتشغيل والتمويل الذي له قبول واسع في مجال الخصخصة وفي العديد من دول العالم، لأنه يتسم

---

(\*) لمزيد من التفصيل أنظر:

Coskun Can Aktan, Op.cit, PP. 13-50  
A comparative Approach in ESCWA Region, 1998.

بالبساطة ويؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويستخدم خصخصة البنى التحتية الارتكازية مثل محطات المياه، والوقود والطاقة الكهربائية، ومعالجة المياه، والصرف الصحي والطرق والجسور، والمطارات والموانئ، وفيه يقوم المستثمرون ببناء مشروع معين وتشغيله لمدة زمنية محددة ثم يؤول إلى الحكومة ويكون إطاره التنظيمي بثلاثة جوانب هي، قانوني، وفني، واقتصادي، وذلك يظهر من خلال حالة التعاقد بين الحكومة والمستثمرين من أجل تنظيم الإنتاج، والتشغيل، والأسعار، والتوزيع، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

فضلا عن سبق يوجد نظام آخر للخصخصة يتمثل في المشروعات المشتركة والتي تعني مشاركة دولية بين طرفين الأول محلي والثاني أجنبي، وذلك يعد أحد أهم الوسائل في جذبها، والحصول على تكنولوجيا متطورة من الخارج (Jiyad, 1995: 19-30). وهو الأمر الذي أكدته دراسة بيطار، ٢٠٠٤ والتي أشارت إلى أن التحولات الاقتصادية أو تنفيذ برامج الخصخصة تؤدي إلى جذبها وموارد مالية من خارج الدولة (بيطار، ٢٠٠٤: ١٠٤).

لقد أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقاتها. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصادات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا مهما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وهي تتطوي على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة، ومن خلال المدة التي شهدت نشاطا خاصا والمحصورة بين (١٩٨٨-١٩٩٥) تلقت الدول النامية (٣٨) مليار دولار على شكل تدفقاتها و(٢١) مليار دولار استثمار أجنبي غير مباشر، ويمثلان المبلغان نسبة (٤٥٪) من إيرادات الخصخصة.

ويمكن تنفيذ الخصخصة، إما بأسلوب البيع المباشر، ويبدو أن مشاركة الأجانب لا تتم إلا عن طريق هذا الأسلوب، أو البيع عن طريق الاكتتاب، إلا أن المالكين الجدد قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية.

وهكذا، يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، وهذا الأمر يعتمد على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص مهمة هي الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية.

ويمكن أن ينتج إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدولة بيعا مباشرا، وهذا يؤدي إلى تحفيز المزيد من تدفقه. فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من

تحقيق زيادة مستمرة في تدفقاته إليها نتيجة الاستقرار السياسي، وكبر حجم المشاريع المخصصة.

وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقاته بعدة طرائق أبرزها (الغزالي، ٢٠٠٤: ١٨):

- ١- إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد.
- ٢- إزالة كل العقبات المعيقة للاستثمار.
- ٣- تحسين البنية الأساسية.
- ٤- إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

نستنتج مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر مطلوب في عملية التحول من الاقتصادات ذات التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر، ولاسيما في البلدان النامية التي تقل فيها المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض دخولها، وعجزها عن إنتاج التحول المطلوب في اقتصاداتها وبذلك سيكون الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في تلك البلدان لعدة اعتبارات منها حجم الاستثمار الأجنبي، ونسبة الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي، ونوع القطاعات والأنشطة التي سيتم فيها الاستثمار، وبذلك يسهم الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في إنجاح عملية الخصخصة وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي للأسباب الآتية (الربيعي، ٢٠٠٤: ١٨٤):

- ١- توفر الاستثمارات الأجنبية التمويل المالي الذي يسهم في تعجيل عملية الخصخصة.
- ٢- توفر الاستثمارات الأجنبية فرص عمل جديدة في أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية مختلفة، وذلك يسهم في الحد من ظاهرة البطالة فضلا عن تحسين المستوى المعاشي، وتعمل شروط العمل في الشركات الأجنبية إلى تأهيل وتدريب العاملين فيها ورفع كفاءة الأجهزة الإدارية والخدمية.
- ٣- تعمل الاستثمارات التكنولوجية الحديثة في إحداث قفزات نوعية في العمل الإداري وترفع إنتاجية عوامل الإنتاج وتؤثر في القطاع من خلال المنافسة وذلك يحدث تسابق بهدف تطوير العملية الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج المحلي.
- ٤- توفر الاستثمارات الأجنبية المناخ الملائم لإعادة استثمار الأرباح المحققة لرأس المال الأجنبي داخل البلد المضيف ينعكس أثر ذلك في إحداث مزيد من التطور في الاقتصاد المحلي.

٥- تعمل الاستثمارات الأجنبية التي تجذبها الخصخصة إلى زيادة عوائد البلد من العملات الأجنبية وإلى رفع قيمة العملة الوطنية واستقرار أسعار صرفها فضلا عن استقرار الأسعار والقيم الحقيقية للسلع والخدمات وكبح التضخم.

يتضح مما ورد أنفا أن الآلية المعتمدة في تحقيق الغرض المشار إليه تتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية التي عليها أن تستخدم أسعار الصرف بوصفها وسيلة لمعالجة الاختلالات الكبيرة التي تعاني منها اقتصادات البلد المضيفة مثل إصلاح مبادئ السياسة المالية العامة، والقصور في أداء المصارف، ويتركز الأمر الأكثر أهمية في الحد من معدلات التضخم أو استخدام السياسة النقدية الإجمالية بوصفها وسيلة وأداة ارتكاز لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصادات المتجهة نحو الخصخصة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Corbo, 1993: 270).

### الاستعراض المرجعي والدراسات السابقة.

إن تطور الأفكار التي تتعلق بموضوع الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر عبر التاريخ الاقتصادي للمجتمعات المختلفة في نظريات التنمية الاقتصادية، الذي يعد من المسائل المهمة في دراسة العلاقة بين الخصخصة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي التاريخ الاقتصادي هناك تميز بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه ظاهرة اقتصادية حديثة، ومن المدخل التاريخية التي أكدت على العلاقة بينهما نستعرض ما جاء منها:

### الرسائل الجامعية.

١- قدم الباحث (Maziar, 1993) أطروحة دكتوراه في ستراتيجية تشجيع القطاع الخاص في هنغاريا وبولندا وأثرها الاقتصادي، وتوصل الباحث من خلال اتباعه أسلوب التحليل المقارن، بين الستراتيجيات المخططة والمنفذة فعلا وما توصلت إليه الكفاءة الاقتصادية نتيجة لبرنامج الخصخصة واعتماد بولندا على ستراتيجية القطاع الخاص بطريقة شاملة، وهي طريقة سريعة وتعتمد على الصدمة الكهربائية للاقتصاد مما ترك أثرا سلبيا على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

٢- قدم الباحث (Junki, 1996) أطروحة دكتوراه موسومة بمدى مساهمة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدان شرق آسيا، باستخدام أسلوب التحليل القياسي، وتطرقة إلى الخصخصة، وسيادة اقتصاد السوق ينبغي أن يرافقه دور فعال للدولة مكمل لآلية السوق من أجل جذب استثمارات أجنبية مباشرة، وتدفقات لرؤوس الأموال في البلدان المضيفة بشكل أكبر.

٣- قدم الباحث (Dongsso, 1997) أطروحة دكتوراه، موسومة ببرنامج الخصخصة في كوريا الجنوبية، وأثر الخصخصة في المنشآت التي تم تخصيصها كليا أدت إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة أكبر من المنشآت التي تم تخصيصها بشكل جزئي.

٤- رسالة ماجستير (العكدي، ٢٠٠٠)، بعنوان تقييم محددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فأكدت الدراسة على أن هناك محددات وفق الاستثمار الأجنبي المباشر منها محددات تقليدية اقتصادية، كالموارد الطبيعية، والأسواق، والأيدي العاملة، ومحددات سياسية، منها الاستقرار السياسي، ودرجة المخاطر ومحدد ثالث أهم وهو برامج عمليات الخصخصة، كما مشار إليه في النموذج الآتي:

(المخاطر السياسية، الخصخصة، الدخل، الناتج المحلي الإجمالي)  $Y = F$

٥- قدمت الباحثة (حميد، ٢٠٠٤) رسالتها الموسومة "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية" وتوصلت الباحثة إلى أن هناك عدة محددات لتدفقاته في الأقطار العربية التي تشكل نسبة الاستثمار فيها (١٪) ومنها الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، خدمة الدين، الحجم النسبي للصادرات، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي، الادخار المحلي، ميزان الحساب التجاري، وغيرها بوصفها محددات مهمة لتدفقاته في الأقطار العربية، من خلال أسلوب تحليلي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ كما في النموذج الآتي:

$$FDI = GDP + Yg + TB/Y + INF/Y + GE/Y + S/Y$$

حيث أن:

$FDI$  = الاستثمار الأجنبي المباشر.

$GDP$  = الناتج المحلي الإجمالي.

$Yg$  = معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المقدر.

$TB/Y$  = نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي.

$INF/Y$  = نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي.

$GE/Y$  = نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي.

$S/Y$  = نسبة الادخار إلى الناتج القومي.

## البحوث والدراسات:

١- دراسة للباحث (Dunning, 1958)، أول من ركز على دراسة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، وأخذ مفهوم رأس المال الخاص والتوجه إلى القطاع الخاص لكون يعطي عوائد أكبر بتكاليف أقل، وفي دراسته لعمليات الشركات التابعة (TNCS) الأمريكية العاملة في بريطانيا مقارنة بالشركات البريطانية المنافسة لها، ووجد بأنها أكثر إنتاجية من منافستها المحلية، ونسب Dunning هذه الحقيقة لقدرات الأول على نقل التكنولوجيا والأصول غير الملموسة، وخرج باستنتاج أن رأس المال الخاص الأمريكي له تأثير في زيادة مستويات الإنتاجية البريطانية في كل الشركات في مجال الصناعة، ومن ثم حقق فوائد صافية للاقتصاد البريطاني.

٢- كتب (Corbo, 1995) بحث بعنوان أمريكا اللاتينية في عالم يتعولم، وتطرق الباحث إلى أن عمليات الخصخصة في خمسة دول من أمريكا اللاتينية، وأهميتها في إتباع سياسات إما مالية مركزة تارة على سعر الصرف أو مركز تارة أخرى على معدل التضخم، أو سياسة نقدية إجمالية، ويستنتج أن للخصخصة أثر إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العينة (فنزويلا، الأرجنتين، بوليفيا، المكسيك، بيرو) إلى جانب الاستقرار السياسي والتخلص من المخاطر، وعدم الاستقرار على وفق النموذج الآتي:

$$Y = F (X_1, X_2, X_3, X_4)$$

$$Y = a_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4$$

$a_0$  معلمة الثابت.

$X_1$  سعر الصرف

$X_2$  معدل التضخم

$X_3$  الاستقرار السياسي

$X_4$  الخصخصة

$b_1$ - $b_4$  معلمات النموذج

٣- دراسة الباحثة (Anamaryia, 1999)، لقد قسمت الباحثة دراستها في العوامل المؤثرة في تدفق رأس المال الأجنبي إلى عوامل داخلية وتشمل:

١- تطور القدرة الائتمانية، وتقليل المخاطر لعدد من الدول ساهم في جذبها، فضلا عن ذلك إعادة هيكلة الديون الخارجية.

٢- كذلك الإصلاح الهيكلي، الذي أدى إلى زيادة الإنتاجية والعوائد، مما أدى إلى رفع قدره الأسواق الناشئة على جذبها.



٣- نجاح برامج الاستقرار الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، مما أدى إلى زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعوامل خارجية، وتشمل انخفاض أسعار الفائدة العالمي الذي دفع المستثمرين الأجانب التوجه نحو الأسواق الناشئة، وبسبب الكساد الكبير الذي حدث في أمريكا واليابان ومعظم الدول الأوروبية، وكذلك تطور الهيكل المالي في الدول الصناعية مما ساعد على زيادة دفع رأس المال الأجنبي إلى الأسواق الناشئة.

٤- بحث الدكتور (صقر، ٢٠٠١) بعنوان العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال أفريقيا، أكد البحث بأن محدداته هي محددات مكانية وهذه المحددات لها دور مؤثر في جذبها، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، ومعدل التضخم، والإصلاح الاقتصادي، والاستقرار السياسي، والعولمة وعبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$Y = B + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6G$$

$X_1$  = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

$X_2$  = معدل التضخم

$X_3$  = سعر الصرف

$X_4$  = الخصخصة

$X_5$  = الاستقرار السياسي

$G$  = العولمة

وكانت النتائج متباينة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- قدم الباحث (Trevion and others, 2002)، بحث بعنوان إعادة هيكلة وتشكيل

الأسواق، وتطرق الباحثون إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة محددات وهي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الميزان التجاري، الخصخصة،

الاستقرار السياسي، الزمن)، وكانت الدالة لهذه المتغيرات كما يأتي:

$$Y = a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6 + U_i$$

حيث مثلت

$X_1$  = الناتج المحلي الإجمالي

$X_2$  = سعر الصرف

$X_3$  = معدل التضخم

$X_4$  = الميزان التجاري

$X_5$  = الخصخصة وعبر عنها بتدفق رأس المال الخاص

$$x_6 = \text{الزمن}$$

٦- قدم الباحث (Bandehj, 2002)، بحث بعنوان Creation of Foreign Direct Investment, Markets in Central and Eastern Europe يخلص البحث إلى أن من الشروط الأساسية المحركة له في وسط وشرق أوروبا وخاصة في بولندا للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠) وكانت تعود لعدة عوامل ومن أهمها الخصخصة والمتمثلة بالاستثمار الخاص كنسبة من GDP، والنمو في GDP، وحجم الأسواق المتمثل بـGDP، وعامل المخاطر الاستثمارية، والزمن، حيث قبل الخصخصة كان نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الأجنبية ١٩ مليار دولار، في حين بعد إتباع شروط (IMF) في تطبيق عمليات الخصخصة أصبحت الاستثمارات القادمة إلى القطاعات الاقتصادية ٥٠ مليار دولار. ويشير البحث إلى الدور الإيجابي للخصخصة في زيادة تدفقاته إلى القطاع الخاص وستكون الدالة ممثلة بالأنموذج الآتي:

(الزمن، الخصخصة، المخاطر الاستثمارية، نمو الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الناتج المحلي)  $FDI = F$

٧- قدم الباحث (خضر، ٢٠٠٣)، بحث بعنوان خصخصة البنى التحتية، وأورد الباحث أهمية البنى التحتية في عملية الخصخصة التي تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة، وتشكل عملية الخصخصة جزء من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد، بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي ملازمة لعملية سياسية تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة.

٨- بحث (كيلة، ٢٠٠٤)، يخلص البحث إلى أهمية دور القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، الذي هو محرك للنمو وباعث لجذبه، وجاء ذلك من خلال مقالة سميت التبشير بالخصخصة ومن خلال التجارب العالمية البريطانية، والهولندية، والتي لها دور كبير في تطور رأس المال الأجنبي والمحلي، وتطور الاقتصاد كليا.

٩- وقدم مركز المشروعات الدولية (الغزالي، ٢٠٠٣: ١٧) مقالا بعنوان كيف تجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلص البحث، لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة مهمة سهلة لحكومات الدول النامية التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ويجب أن يتم ذلك الأمر مع توفير استثمار أجنبي مباشر مستقر وثابت، ويرى الباحث إن الدول التي رفضت في السابق المستثمرين الأجانب ككوريا الشمالية بدأت الآن تفتح أبوابها أمامه، وأدركت دول عديدة في إفريقيا أهمية الاستثمارات الأجنبية، وقد استخدم البحث عينة من أمريكا اللاتينية لعام ٢٠٠٢ (٢٠١) مليار دولار، وتدفق استثمار مباشر خاص (٣٨.٥) مليار دولار، بينما بلغ تدفق رأس المال الخاص في آسيا (٦٩.٥) مليار دولار، والاستثمار المباشر الخاص فيها بلغ (٥٥.٣)

مليار دولار، وفي إفريقيا بلغ تدفق رأس المال الخاص (٥.٥) مليار دولار، والاستثمار المباشر الخاص فيها (٨.٩) مليار دولار.

١٠- قدم الباحث Privatization Sector FDI Trends (Plmade, 2004) يلخص

البحث فيه أن حصة النمو في الصين ومعظم الدول المتطورة زادت منذ عام ١٩٩٩ نتيجة لإتباع برامج الخصخصة، وبدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب إلى أغلب القطاعات الاقتصادية لمعظم الأقطار، ولأنه تم تطبيق برامج الخصخصة فيها بشكل مباشر وتدرجي، وكانت تتمثل التجربة الصينية في أخذ كل قطاع على حدة ويتم فيه خصخصة كل مؤسسة صغيرة، ثم بعد إثبات نجاح البرنامج فيها يتم الانتقال إلى المؤسسة الأخرى، إلى أن يتم خصخصة القطاع بكامله، وهذا له الأثر الإيجابي في امتصاص البطالة، وتطور الأيدي العاملة الماهرة، حيث بلغت إنتاجية العامل عام ١٩٩٣ (١٠٠) وحدة، في حين بلغت في ٢٠٠٠ (٣٥٦) وحدة، وزاد الإنتاج من (١٠٠) وحدة إلى (٣٨٠) وحدة وانخفضت معدلات البطالة من (١٠٠) وحدة عام ١٩٩٣ إلى (١١١) وحدة عام ٢٠٠٠ كما في الأنموذج الآتي:

(الخصخصة، حجم الصادرات، سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي)  $FDI =$

## الكتب:

١- كتاب الدكتور (عبد الفضيل، ٢٠٠٠) الموسوم بالعرب والتجربة الآسيوية، وشرح فيه مدى أهمية دور الدولة في الرقابة والمتابعة، وعدم إطلاق العنان للقطاع الخاص، مع استبعاد القطاع العام بل النجاح يتم من خلال تهيئة القطاعين للمضي سوية بحيث يكمل كل منهما الآخر، وهذا تم تجربته في دول جنوب شرق آسيا، ودول النمر السبع وأهمية تجربة الخصخصة في تلك الدول، وبخاصة بعد حدوث الأزمة الآسيوية في سحب القروض قصيرة الأجل، مما عملت دول النمو على تهيئة الوضع الاقتصادي للبلد، من خلال التقشف الاقتصادي الكامل، وجذب استثمارات أجنبية والاتجاه نحو التصدير، وتنويع الصادرات، وقد استطاعت حكومات تلك الدول من تجاوز الأزمة، والنهوض باقتصادها، وتحقيق معدلات نمو عالية ومبهره كما في ماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية.

٢- كتاب (الجميل، ٢٠٠١) بعنوان (التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات)، حيث أكد الكتاب أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الدولي، وركز على الأسس النظرية والاتجاهات الخاصة بالاستثمار وأهم التقنيات في تقويم الاستثمار الأجنبي، ومن أهم سياسات الاستثمار كانت التحرر المالي

والاقتصادي، وسياسة الخصخصة، وسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك كيفية تقويم قرار الاستثمار والنظر التي يتم الاستناد إليها وهي التفضيل الزمني والقيمة الحالية وكيف ترتبط بأسعار الصرف ومعالجة ذلك من خلال الموازنة بين العائد والكلف.

٣- (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ٢٠٠٣) أصدرت كتاب بعنوان سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاسكوا، وتناولت حالة الأردن، والبحرين، واليمن بوصفها حالات دراسية، واتضح أن سياسة دولة المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حقق نجاح في ميدان استقرار السياسة الكلية، من خلال قوانين تشجيع الاستثمارات وترجع بعض المشاكل لعوامل اقتصادية وإلى حالة عدم استقرار السياسة الاقتصادية متمثلة في ارتفاع العجز المالي، وعدم استقرار أسعار الصرف، وضعف الإطار المؤسسي، وهذه العوامل دفعت الدول إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

٤- كتاب (الربيعي، ٢٠٠٤) بعنوان الخصخصة وأثرها في تنمية الدول النامية، وتطرق فيه إلى أهمية الآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية، والآثار السياسية، والآثار البيئية للخصخصة في زيادة حجم تدفق رأس المال الخاص، والأجنبي، وزيادة حجم الاستثمار المحلي، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الذي سوف يدفع رأس المال الخاص إلى الإقدام على الاستثمار لشراء الشركات العامة الخاسرة، وتحويل المدخرات الخاصة إلى استثمارات وزيادته بالطرائق والأساليب المختلفة، ثم تطرق في الفصول الأخرى منه إلى أهمية الاستثمارات التي تجذبها الخصخصة، التي تؤدي إلى زيادة العملات النادرة في البلاد وهي تؤدي إلى تقوية مركز العملة الوطنية واستقرارها أمام أسعار العملات الأخرى، فضلا عن مساعدتها على استقرار الأسعار والقيم الحقيقية للسلع والخدمات وكبح جماح التضخم، وكانت عينة الدراسة لتجارب الدول (تركيا، وشيلي، وماليزيا).

مما تقدم يتبين أن هناك العديد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية حول علاقة الخصخصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي أكدت تأثير الخصخصة في جذبها، وجاءت دراستي تكملة لهذه الدراسات وكما في النموذج القياسي الآتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6$$

حيث أن:

$$Y_i = \text{المتغير المعتمد.}$$

$$B_0 = \text{معلمة الثابت.}$$

$$B_1 \dots B_6 = \text{معلمات الانحدار.}$$

$$X_1 \dots X_6 = \text{المتغيرات المستقلة.}$$

$$X_1 = \text{تمثل إجمالي الناتج المحلي.}$$

$$X_2 = \text{تمثل سعر الصرف.}$$

$$X_3 = \text{تمثل معدل التضخم.}$$

$$X_4 = \text{تمثل الميزان التجاري.}$$

$$X_5 = \text{تمثل الخصخصة.}$$

$$X_6 = \text{تمثل الزمن.}$$

# الفصل الثاني

## تجارب عالمية

### تمهيد

#### المبحث الأول: تجارب عالمية

##### مجموعة الدول الصناعية الكبرى

أ. تجربة بريطانيا.

ب. تجربة اليابان.

##### المبحث الثاني: مجموعة الدول الصناعية

أ. تجربة هنغاريا.

ب. تجربة سنغافورة.

##### المبحث الثالث: مجموعة الدول شبه الصناعية

أ. تجربة بولندا.

ب. تجربة كوريا الجنوبية.

##### المبحث الرابع: مجموعة الدول في طريقها إلى التصنيع

أ. تجربة بلغاريا.

ب. تجربة ماليزيا.

## تمهيد:

لقد تم اعتماد عدد من التجارب الدولية العالمية بوصفها عينة للدراسة على وفق معايير اقتصادية، نستعرض فيها دول العينة والتي قسمت إلى تجارب مجموعة الدول الآسيوية، وتجارب مجموعة الدول الأوروبية، باعتماد التصنيف الصناعي لهاتين المجموعتين. وحول التجربة الآسيوية في مجال التحولات إلى الخصخصة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم إلقاء الضوء على الإيجابيات وكذلك السلبيات في هذا المجال.

فمنذ بداية عقد الستينات شهدت بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) صعودا متناميا على الساحة الاقتصادية العالمية، وأصبحت بعد ثلاثة عقود ضمن الكتل الاقتصادية الكبيرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وعلى الرغم من ضالة الموارد الأولية إلا أنها اتجهت نحو التصدير للسلع الصناعية من أجل الوصول إلى توازن في موازين مدفوعاتها، وتم إدماج البلدان الآسيوية بعد الحرب العالمية الثانية في ظل (الحرب الباردة)، في إطار المساعدات الأمريكية، من خلال برامج اقتصادية ساهمت فيها المؤسسات الدولية الاقتصادية دورا رئيسا، في عام ١٩٥٥ تم دعم الواردات الأمريكية في إطار السلع اليابانية وتمحورت خطط النمر السبعة حول تصدير منتجات سهلة الصنع من دون احتياج إلى رأس مال على الرغم من استخدامها لعدد من الأيدي العاملة.

غير أن التجربة الآسيوية شقت طريقا آخر، يتميز بتنوع صادراتها إلى منتجات أكثر تعقيدا، وتجاوزت بذلك فرضية ريكاردو حول تقسيم العمل والتخصص بين البلدان الصناعية الموفرة رأس المال، والبلدان الفقيرة الموفرة للأيدي العاملة، لذلك نقلت من دول مصنعة للعب الأطفال إلى دول مصنعة للسفن، والسيارات، والبتروكيماويات، والصلب، التي تتطلب تقنيات متطورة جدا، ثم إلى دول مصنعة للإلكترونيات وبأسعار تنافسية.

ومن أهم الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هاتين المجموعتين بوصفها عينة لدراستنا ما

يأتي:

- ١- كلتا المجموعتين تضم دولاً في مختلف مراحل التصنيف الصناعي.
- ٢- إن تجارب التخصيص خارج هاتين المجموعتين، كأن تكون المجموعة الإفريقية أو أمريكا اللاتينية كانت ضعيفة، وبدأت بأوقات متأخرة، ولم تحقق نجاحات كبيرة إلا من خلال التطبيق الجيد لبرامج عمليات الخصخصة.
- ٣- إن أكبر تدفقاته في العالم كانت لهاتين المجموعتين.

٤- أغلب دول المجموعتين قامت بعمليات التخصيص منذ بداية الثمانينات، حيث أحدثت تغييرات في بيئة الاقتصاد العالمي، فازدادت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي.

٥- تحتاج الدول الآسيوية إلى زيادة تدفقاته، التي تعمل على تحسين البيئة المناخية للاستثمار فيها، والتي لقيت عمليات الخصخصة الدور في جذبها. كانت تجربة بريطانيا من أنجح التجارب العالمية، في التحول نحو القطاع الخاص وإعطائه دورا أكبر في قيادة الاقتصاد والاتجاه نحو آلية السوق، أما الدول التي تحولت وغطت جميع دول أوروبا الشرقية وبخاصة بعد التغيرات في عام ١٩٨٩، وإنهيار الأنظمة الشمولية نتيجة للفشل الذي لحق بالقطاع العام، ولذلك وأسوة ببقية الدول الأوروبية بدأت الخصخصة بالتغلغل إلى دول أوروبا الشرقية، والاتجاه إلى الاستثمارات الأجنبية بوصفها وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في ظل التصحيح في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول، وعلمنا بأن هناك مساحة للقطاع الخاص، وهناك استثمارات أجنبية مباشرة قبل انهيار الفكر الاشتراكي.

لقد تم اختيار عام ١٩٨٠، لأن ثورة الخصخصة بدأت منذ عام ١٩٨٠، وقد أحدثت تغييرا واضحا في بيئة الاقتصاد العالمي، فازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في معظم الدول الآسيوية والأوروبية، وقد أوضحت دراسة Reed، ١٩٩٥ عن ثورة الخصخصة، التي طبقت في القطاع العام المتحول إلى القطاع الخاص المدعوم ضرائبيا، وسياسيا (Reed, 1995: 22).

أما في أوروبا الشرقية التي حدثت بها تغيرات عام ١٩٨٩، ولكن القطاع الخاص كان موجودا قبل ١٩٨٩ بكثير، واستخدام رأس المال الخاص أيضا كان موجودا إلا أنه ليس بالمفهوم الحالي المتداول لبرامج عملية الخصخصة، فضلا عن ذلك كان هناك العديد من الاستثمارات الأجنبية في بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا وذلك لقربها من دول أوروبا الغربية، وكذلك في هنغاريا تحديدا قبل عام ١٩٨٩.

وقد تم اعتماد التصنيف العالمي لتصنيف عينة البحث إلى مجاميع صناعية، بسبب توجهات جميع الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي في الأغلب من خلال دراسة هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى المجالات التجارية المرتبطة بالقطاع الصناعي، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الصناعي، سيعطي صورة عن مدى النجاح في برامج عمليات الخصخصة، وبقدرته في جذبه. من أجل إبراز أهمية الدراسة، فقد بلغت تدفقاته العالمية (٤٦٢) مليار دولار عام ٢٠٠٢ تشكل المجموعة الأوروبية منها (٥٥.٤٪)، وكانت نسبة المجموعة الآسيوية (٣٤.١٪)، في حين كانت نسبة المجموعة الإفريقية (١.٧٪)، وكانت نسبة أمريكا



اللاتينية (٨.٤٪) في حين شكلت تدفقاته إلى دول العينة في المجموعة الآسيوية ما نسبته (٣٦.٧٪) من مجموع الدول الآسيوية ككل.

في حين شكلت تدفقاته إلى دول العينة في المجموعة الأوروبية نسبة (٢٨.٤٪) من مجموع الدول الأوروبية ككل.

## المبحث الأول

### تجارب عالمية

تصنيف دول العينة إلى مجاميع صناعية، اعتماداً على التصنيف الصناعي العالمي وهي كما في الجدول (٢).

#### الجدول (٢)

##### تقسيم دول العالم حسب التصنيف الصناعي

| مجموعة الدول الآسيوية | مجموعة الدول الأوروبية | دول العالم حسب التصنيف الصناعي     |
|-----------------------|------------------------|------------------------------------|
| اليابان               | بريطانيا               | مجموعة الدول الصناعية الكبرى       |
| سنغافورة              | هنغاريا                | مجموعة الدول الصناعية              |
| كوريا الجنوبية        | بولندا                 | مجموعة الدول شبه الصناعية          |
| ماليزيا               | بلغاريا                | مجموعة الدول في طريقها إلى التصنيع |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باعتماد التصنيف الصناعي العالمي.

#### مجموعة الدول الصناعية الكبرى.

أ. تجربة إنكلترا.

ب. تجربة اليابان.

أ. تجربة بريطانيا.

للخصخصة تاريخ طويل في بريطانيا حيث عرفت لأول مرة بمصطلح إلغاء التأمين، عندما عاد حزب المحافظين إلى السلطة في بداية الخمسينات، حيث قام بإلغاء تأمين صناعة الصلب، وقد حاول إدوار هيث رئيس وزراء بريطانيا في عقد الستينات من القرن الماضي، تنفيذ برنامج متكامل للخصخصة، ثم عاد حزب المحافظين إلى السلطة في السبعينات من القرن الماضي، حيث دعا إلى المسار الرأسمالي، والنمو الاقتصادي عن طريق القطاع الخاص، بقيادة مارجريت تاتشر، بحجة فشل محاولات إصلاح القطاع العام، ومن أجل تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي، وسعياً لزيادة الإنتاج والنهوض بالاقتصاد في كل قطاعاته، وتكثيف العوائد والأرباح فقد رفع (شعار الخصخصة)، أي الجمع بين المنطلقات الأيديولوجية أو المنطلقات الإدارية (Bennedsen, 2000: 559-581).

وانطلقت الخصخصة خلال (١٢ عاماً) حتى تولي جون ميكر، وما زالت مستمرة باثنتي وعشرين طريقة للخصخصة، تنبعث من الأجهزة الإدارية، والبيئة الاستثمارية، والحياة الاقتصادية

والاجتماعية في بريطانيا، وقد تنوعت أساليب الخصخصة مع استمرار وحدة الهدف والغايات الرامية لتحقيقها، مما يؤكد صحة المقولة بأن الخصخصة وسيلة للوصول إلى هدف اقتصادي واجتماعي (Djankov and Murrell, 2002: 739-798).

إن إحدى الأساليب المستخدمة للخصخصة تتجسد من خلال إلغاء الاحتكار للمؤسسات العامة وتقليص الظل الإداري والرقابي للدولة من أجل إفساح المجال للمنافسة، وآلية السوق، والتحويل القانوني للقطاع الخاص بدلا من القطاع العام، انسحاب الحكومة المباشرة من تقديم الخدمات، وإدارة المرافق المرتبطة بمصالح الجمهور، وكانت النتيجة من جراء تنفيذ برامج الخصخصة إن انخفضت مساهمة القطاع العام إلى (٥%) عند حكم مارجريت تاتشر. وكانت تتم عمليات الخصخصة بمشاركة المواطنين في شراء وتحليل أسهم الشركات المخصصة (Meggin & Netter, 2001: 89-321).

وتعد المملكة المتحدة في طليعة الدول التي بدأت في عام ١٩٧٩ بالخصخصة، حيث بلغت عائداتها من خصخصة المشروعات المملوكة للدولة (٩٥ مليار) جنيه إسترليني ([www.eia.doe.gov](http://www.eia.doe.gov)).

وقد شملت خطة تاتشر بخصخصة سبع مطارات من بينها مطار هيثرو، واشترى أكثر من مليوني بريطاني (١.٤ مليار) سهم في بورصة الأوراق المالية، وتم بيع مليون وحدة من المساكن العامة بعرضها على مستأجريها الذين أصبحوا ملاكا لها يديرونها بأنفسهم، وزاد عدد المساكن من (٢ مليون) إلى (٣ مليون)، وتم خصخصة المنافع الرئيسية مثل معامل الغاز عام ١٩٨٦، والمياه عام ١٩٨٩، وقطاع الكهرباء عام ١٩٩٠، وتحول نحو (٧٥%) من لائحة مرتبات القطاع العام إلى القطاع الخاص ([www.mackinac.org](http://www.mackinac.org)).

وقد تم خصخصة العديد من الوحدات والمنشآت الصناعية، ومنها صناعة الصلب وصناعة السمنت، وصناعة الإلكترونيات، وصناعة السيارات، وكذلك في قطاعات أخرى كالاتصالات والبريد، والنقل والمواصلات وغيرها.

لقد عملت بريطانيا على إصدار العديد من القوانين الحديثة المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذت العديد من الإجراءات المتعلقة بتصحيح الخلل في السياسة الاقتصادية الكلية وبخاصة التحكم في معدلات التضخم، وضمان استقرار أسعار الصرف للعملة، وقوانين لحماية المنافسة وهي من القوانين الأساسية التي تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق توفير ضمانات للمستثمرين ومن ثم تشجيعهم على زيادة استثماراتهم في بريطانيا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، والصين من الدول المصدرة لتلك الاستثمارات إلى معظم القطاعات داخل بريطانيا وبخاصة القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، والقطاع المالي في بريطانيا، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى أكثر من (٦٠%) في أواخر التسعينات، وما

زالت بريطانيا تحتل حصة الأسد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لما قدمته حكومتها من تسهيلات وحوافز مشجعة للمستثمر الأجنبي.

أما تطور اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بريطانيا في خلال الأعوام ١٩٨٠-٢٠٠٣ يوضحها الجدول (٣).

من الجدول (٣) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا مستمرة حيث كانت (٤٩.٩٦) مليار دولار عام ١٩٨٠، وأصبحت عام ١٩٩٠ (١٥٠.٣٥) مليار دولار، وازدادت عام ٢٠٠٣ إلى (٥٣٩.٢٤) مليار دولار.

من الجدول (٣) نلاحظ أن ازدياد في دفع رأس مال الخاص إلى بريطانيا من جراء عمليات الخصخصة حيث بلغ عام ١٩٨٠ (٢٣.٧٥) مليار دولار، بينما أصبح عام ٢٠٠٣ (٢١٩.٢٥) مليار دولار. مما تقدم يتضح هناك اتجاه طردي بين عمليات الخصخصة والتدفقات القادمة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بريطانيا.

#### ب. تجربة اليابان.

اليابان هي إحدى أهم الدول الصناعية الكبرى، تبلغ مساحتها (٩١) مليون فدان، ويبلغ عدد سكانها (١٢٨) مليون نسمة وعليه فهي من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ولها مزايا حضارية وثقافية متجانسة، كما ويؤمن الأفراد في اليابان بمبدأ العمل بشكل مجموعات (Jomo, 2001: 20).

لقد بدأت عمليات الخصخصة في اليابان منذ الخمسينات من القرن الماضي، وسبب ذلك هو الزيادة في الإنتاجية التي تعود إلى المستوى العالي للاستثمار الصناعي، الذي بلغ ما يعادل (١٨٪) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة كبيرة قياساً بالنسبة المتحققة في الأقطار الصناعية، حيث كانت نسبة الاستثمار الصناعي في أمريكا تبلغ (١٠٪)، وفي ألمانيا (١٥٪)، وأقل من (١٠٪) في إنكلترا (Jomo, 2001: 17).

ويمكن تمييز دور الدولة في الحياة الاقتصادية في اليابان حيث النشاط الاقتصادي يدار من قبل القطاع الخاص والقطاع الحكومي، والدولة كانت مسيطرة بشكل مباشر بالإشراف على الموارد الطبيعية، وكذلك على نشاطات القطاع الخاص من خلال التشريعات من أجل حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، وزيادة تدخل الدولة منافساً للصناعات المماثلة في القطاع الخاص وليس بصفة محتكر (ملائكة، ١٩٩٩: ٦٩).

منذ عام ١٩٤٩ بدأت اليابان بتطبيع العلاقات النقابية ضمن القطاع الخاص، وإن العمال والإدارة تأكدوا من حقيقة أن بقاء مصانعهم في حالة تنافسية في الأسواق هي أساس وجودهم، وفي النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي بدأ يتزايد حجم القوة العاملة اليابانية

وبدأ النمو بالانفجار، وازداد الطلب على السلع الخاصة خلال الحرب الكورية ثم تزامن ذلك مع إدخال تكنولوجيا متقدمة، وتوسيع الصادرات الصناعية، ثم توسيع الطاقة الإنتاجية، وارتفاع الأجور، وتوسع آفاق الاقتصاد الياباني.

وفي عقد الستينيات من القرن الماضي بدأ الاستثمار يتوسع كثيرا وبخاصة في القوة البشرية، وتزايد العلاقات الصناعية وكان ميلاد اتحاد عمال التعدين الدولي يشير إلى أن قيادة الحركة العالمية انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص (ايكزاوا، ١٩٩٢ : ٦٩-٩١). إن العمليات الصناعية داخل المصنع الواحد تقسم إلى أجزاء مختلفة اختصارا للوقت، وللحصول على المهارات، فالعمليات المحددة تنفصل عن الشركة الأساسية الكبرى التي تحافظ على أدنى مستوى للكلفة، وأن المصانع الصغيرة والمتوسطة تضطلع بعمليات إنتاجية متخصصة يديرها خبراء مهرة (تاكاجي، ١٩٨٨ : ١٤٢-١٤٤).

وأصبحت اليابان وبفضل تنفيذ برامج الخصخصة فيها وبشكل تدريجي من أهم الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تصدر استثمارات أجنبية إلى أمريكا (٢٢٪)، الصين ١٤٪، كوريا الجنوبية ٥٪ وتستورد اليابان استثمارات أجنبية مباشرة من أمريكا (٣١٪)، الصين (٦٪)، كوريا الجنوبية (٥٪)، وقد شكلت خصخصة القطاع الصناعي (٣٤٪)، وخصخصة قطاع الخدمات (٦٤٪) (وزارة الخارجية، ١٩٨٨ : ١٣٤).

من الجدول (٣) نجد أن تدفق رأس المال الأجنبي قد ارتفع في اليابان من ٢٩.٣٩ مليار دولار إلى ٦٦.٠٧ مليار دولار عام ١٩٨٥، وأصبح عام ٢٠٠٣ (١٢١.٤٠) مليار دولار، أي ما مقداره أربعة أضعاف عام ١٩٨٠، وهذا نتيجة لإجراء عمليات الخصخصة في اليابان، وذلك نتيجة للنمو الذي حققه الاقتصاد الياباني من حيث الشركات عبر الوطنية وتوفر البنى التحتية، ويعد الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

من الجدول (٣) نلاحظ ازدياد في دفع رأس المال الخاص إلى اليابان سواء من أمريكا أو كوريا الجنوبية، أو الصين من (١٩.٥٦) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٧٧.٩٠) عام ١٩٨٥، وازداد أيضا في عام ٢٠٠٣ إلى (١٥١.٦٣) مليار دولار، أي ما يقارب تسعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٨٠ وهذا بفضل عمليات الخصخصة التي أدت إلى زيادة دفع رأس المال الخاص، ورأس المال الأجنبي ومن ثم حاصل جمعها يكون رأس المال العام الداخل إلى الدولة المستخدم في العديد من المشاريع الاستثمارية.

مما تقدم يتضح أن هناك علاقة طردية بين عمليات الخصخصة، والتدفقات الداخلة لليابان من الاستثمار الأجنبي المباشر.



## المبحث الثاني مجموعة الدول الصناعية

أ. هنغاريا.

ب. سنغافورة.

### أ. تجربة هنغاريا.

إن تجربة هنغاريا في تطبيق الخصخصة قد تمت بأسلوب تدريجي، وقد اندفعت هنغاريا كغيرها من الدول المتقدمة والنامية وحتى الأقل نمواً والاقتصادات المتحولة نحو الخصخصة، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الهنغاري ودول أوروبا الشرقية. وقد تم بيع نحو (٧٥٪) من أصول المشروعات العامة، واستخدام العديد من الأنظمة المتبعة في تطبيق عمليات الخصخصة ومنها استخدام نظام البيع التجاري إلى مستثمر استراتيجي على نطاق واسع، واستخدام نظام الكوبونات، ثم التحول إلى نظام البيع التجاري أو النقدي لمستثمر استراتيجي وهو النظام المطبق حالياً. وفي هنغاريا تم التخلص من العديد من المشروعات المملوكة للدولة من خلال إجراءات الإفلاس ([www.eia.doe.gov](http://www.eia.doe.gov)).

في البداية قامت هنغاريا بخصخصة المشاريع الصغيرة كالمطاعم، ومشاريع الخدمات الصغيرة ومن ثم الاتجاه نحو القطاعات الكبيرة كقطاع الكهرباء، وقطاع الاتصالات، وقطاع الطرق والجسور، وقطاع الخدمات الصحية، وقطاع المياه والصرف الصحي، وقطاع الخدمات الاجتماعية، وقد تم خصخصة قطاع الكهرباء بعدة طرائق منها البيع المباشر للقطاع الخاص، أو بنظام الامتياز طويل الأجل.

وقد اتضحت الآثار الإيجابية للخصخصة في هنغاريا من خلال ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات الدولية، وإن ذلك يعني أن الدولة قد نجحت في نقل جزء من العبء الملقى على عاتقها لتمويل الاستثمار في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ([www.worldbank.org.cgi](http://www.worldbank.org.cgi)).

وأما في مجال خصخصة الوحدات الصناعية فقد تم خصخصة العديد من المصانع الصغيرة، والمعامل، والوحدات الإنتاجية كمصانع الزيوت النباتية، ومصنع السمنت، وقد تم رفع كفاءة العديد من الوحدات التي كانت تعد مشاريع عامة خاسرة.

إن اهتمام هنغاريا بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا ينبع من حاجتها الماسة إلى موارد مالية إضافية لتمويل التنمية فحسب، بل إلى حاجتها إلى تكنولوجيا حديثة لتحديث

صناعتها ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فقد أدى انفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة لرفع القدرة التنافسية لهنغاريا من أجل زيادة حصتها التصديرية.

من الجدول (٣) يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى هنغاريا بلغت (٠.٤٩) مليار دولار، لكن بعد الانهيار في النظام الشمولي بلغت قيمة دفق FDI الداخل في عام ١٩٩٠ (١.٥٤) مليار دولار، وازدادت هذه النسبة لتبلغ عام ٢٠٠٣ (١٠.٠٦) مليار دولار، أي ما مقداره تقريبا عشرة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٩٠، وهذا بسبب إجراء عمليات الخصخصة والاستقرار السياسي والاقتصادي في هنغاريا.

من الجدول (٣) يتضح أن دفق رأس المال الخاص كان موجودا منذ عام ١٩٨٠ ويبلغ (٣.٠) مليار دولار، وبفعل التحولات التي حصلت في هنغاريا واستخدام برامج الخصخصة ارتفع دفق رأس المال الخاص إلى (٤٦.٠) مليار دولار، ثم زاد عام ٢٠٠٣ إلى (٩٤.٨) مليار دولار، زاد ثلاثين ضعفا عما كان عليه قبل إجراء عمليات الخصخصة في هنغاريا. مما تقدم يتضح هناك علاقة إيجابية بين الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ب. تجربة سنغافورة.

تعد سنغافورة من الدول الصناعية المهمة، التي حققت نمو في إطار أنموذج منصة التصدير، يبلغ عدد سكان سنغافورة (٢.٨) مليون نسمة، وتبلغ مساحتها (٢٥٠ كم<sup>٢</sup>)، ومتوسط دخل سكانها السنوي (١٦.٥٠٠) دولار، وهي جزيرة مجردة من الموارد الطبيعية، فقط استطاع السنغافوريون دمج رأس المال البشري مع الثقافة وأساليب الإدارة الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي.

بدأت الخصخصة في سنغافورة قبل عام ١٩٦٥ إلا أنها لم تكن بالمفهوم الحالي بل تجربة نمو في اقتصاد مفتوح وصغير، وقد تم جذب السياح المستثمرين، والإفادة من ظروف الحرب الباردة، حيث اتخذتها الشركات الدولية نقطة ارتكاز لها (عبد الفضيل، ٢٠٠٠: ٢٧).

لقد تطورت مؤشرات التنمية للاقتصاد السنغافوري في الستينات، مقارنة بنهاية التسعينات، حيث حدث تطور هائل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الاستثمار، التي تم تمويلها من تدفقاته الداخلة بواسطة الشركات متعددة الجنسية للإفادة من معدلات الربحية نظرا لانخفاض الأجور وانضباط قوة العمل.



ونلاحظ في عمليات الخصخصة في عقد التسعينات من خلال مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تطور من (١٧٪) في الستينات إلى (٣٠٪) عام ١٩٨٠ ثم تراجع إلى (٢٢٪) في عام ١٩٩٧. ومع بداية التسعينات ازدهرت صناعة تقانة المعلومات التي تصدرها الولايات المتحدة وأوروبا، ثم إطلاق خطة عام ٢٠٠٠ لتصبح سنغافورة المركز العالمي لخدمات رجال الأعمال، والنقل والمواصلات، وقد ساعدت البنية المعلوماتية على توليد مزيد من القيمة المضافة في قطاع الموانئ والمطارات الجوية أفادت سنغافورة من الفرص الجديدة الناجمة عن التطورات في الاقتصاد العالمي، وبخاصة في مجال تدفقات FDI، والتجارة الدولية، وحافظت على درجة عالية من المركزية في الأسواق والمؤسسات لتحقيق أهداف التنمية كزيادة الوظائف، وامتصاص العمالة، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي. كانت الحكومة هي الموجه الرئيس، وأن المشروع في القطاع الخاص إذا ما تم توجيهه بكفاءة في ظل إرشادات حكومية سيكون أداة فعالة لتحفيز ورفع عجلة التطور.

وحددت الأنشطة الصناعية ذات أولوية بالنسبة لستراتيجية التنمية وفقا لمعايير منها توليد القيمة المضافة ومستوى المهارة لقوة العمل، وكثافة رأس المال (Singapole, 1993: 26-30).

واستخدمت استراتيجية إحلال الاستيرادات في سنغافورة لكن سرعان ما أثبتت فشلها لضيق السوق، لذلك تم الاتجاه نحو قطاع التصدير من خلال تدفقاته الداخلة إلى سنغافورة (Kopur, 1983: 12-15) حيث بلغ نصيب الشركات الأجنبية المشتركة من قوة العمل الموظفة (٦٧٪)، (٨٥٪) من إجمالي الاستثمارات الثابتة، (٧٦٪) من القيمة المضافة، (٦١٪) من إجمالي الصادرات.

ونتيجة لعوامل الاستقرار السياسي، أصبحت سنغافورة مركز تصديري للشركات الدولية النشاط وتستخدم الحزم التقانية، وتؤمن الأسواق الجاهزة لتسويق المنتجات، وأفادت سنغافورة من الرواج التصديري، وهكذا سعت لتكوين مركز رئيس للخدمات. لقد كانت الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتشجيع الوصول إلى معدلات نمو أكبر وللاستمرار من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، ووجود بيئة أفضل لتراكم رأس المال البشري والمادي ومن هنا تم المزج بين السياسات الحكومية وآلية السوق (عبد الفضيل، ٢٠٠٠: ٣٥-٤٠).

لقد تدفق إلى سنغافورة العديد من الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في القطاع الصناعي إذ شكلت نسبة الاستثمارات فيه (٦٠.٣٪)، وتمت بمبادرة من شركات أجنبية بمبلغ (٩.٢) مليار دولار، حيث أن (٧٠٪) منها مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، اليابان، الصين وشملت هذه الاستثمارات القطاعات والأنشطة الآتية:

- منتجات كهربائية وإلكترونية.

- الغاز الطبيعي.

- منتجات بتروكيمائية ونفطية.

من الجدول (٣) نلاحظ زيادة في دفق FDI الداخل إلى سنغافورة من عام ١٩٨٠ الذي بلغ (٤٠٠.٥) مليار دولار إلى (٩١.٨١) عام ١٩٩٠، والذي ارتفع عام ٢٠٠٠ (١٨٣.٧٣)، وبلغ عام ٢٠٠٣ (١٩٥.٢٠) مليار دولار.

وهذا بفضل برامج الخصخصة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبفضل دور الدولة

الرقابي.

الجدول (٣) يوضح زيادة في دفق رأس المال الخاص من (١٢.٠٩) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٤.٤٥) مليار دولار عام ١٩٨٥، وكذلك ارتفع أكثر في عام ١٩٩٠ (٣٧.١٤) إلى (١٤١.٦٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠ و(٢١٤.٩٦) مليار دولار عام ٢٠٠٣ أي تضاعف رأس المال الخاص عشرين ضعفا في عام ٢٠٠٣ عن ما هو عليه عام ١٩٨٠ وهذا نتيجة لتنفيذ برامج عمليات الخصخصة، وعوامل أخرى حددت وذكرت آنفا.

مما سبق أعلاه يتضح هناك علاقة إيجابية بين الخصخصة وتدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر الداخل إلى سنغافورة.

## المبحث الثالث

### مجموعة الدول شبه الصناعية

أ. تجربة بولندا.

ب. تجربة كوريا الجنوبية.

أ. تجربة بولندا.

إن الحديث عن تجربة أي دولة في أوروبا الشرقية هو حديث لحالة واحدة، وهو امتداد للتجربة السوفيتية في الإصلاح الاقتصادي.

حيث اعتمدت بولندا التخطيط بوصفه أسلوباً لتحقيق نمو متسارع بعد الحرب العالمية، وتم حجب الحوافز الفردية، وتوظيف الخريجين، ومن ثم تدنت الإنتاجية، وانخفاض المستوى المعاشي (المعماري، ١٩٩٣: ٢٧١-٢٨٤).

تم تغيير الخطة الخمسية عام (١٩٦٦-١٩٧٠) في بولندا في المجالات الاقتصادية، وزاد التأكيد على الصناعات الكيماوية، والصناعات الأكثر تقدماً، وعلى صناعات التصدير ونمو الإنتاج مع تحسين جودة المنتجات، وتحقيق مستويات تقنية عالية، وتنفيذ إصلاحات في الأسعار والاستثمار الرأسمالي الممول من ميزانية الدولة، وتنفيذ إصلاحات في الأسعار والاستثمار الرأسمالي المحدود من ميزانية الدولة، مما تقدم يعني الإصلاح لهذه الفترة كان حافزاً لدعم التنمية فقط.

أما بعد عام ١٩٧٠، بدأ معالجة الخلل في مفاصل الاقتصاد ككل، لكن هذه الإصلاحات لم تتجاوز المديونية العالمية، لذلك سار الاقتصاد البولندي باتجاه السوق، ومن ثم اتجه الاقتصاد نحو الهاوية نتيجة للإصلاحات التي حدثت بسرعة كبيرة، وتأثير المشاكل السياسية على الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٨٠ التي جعلت الاقتصاد البولندي يهتز، وفضلاً عن عدم قدرته على إعادة التوازن مما أربك الخطة الاقتصادية، وقد أظهر عقد الثمانينات العجز والفشل للتجربة البولندية، فالإصلاحات لم تكن عرضياً في بولندا، وإنما هو عملية تطور منطقية وضرورية للاستجابة لحاجات مراحل أعلى للتنمية، والمحافظة على النمو التدريجي الذي يحصل لكل بلد الذي يعتمد على الأسلوب العلمي للتخطيط. لذلك أعطيت أعلى معدلات نمو اقتصادي بسبب حصول أعلى درجات الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاحات الاقتصادية البولندية كانت تقضي خلق ظروف إيجابية لمعدلات نمو بمستويات أقرب إلى المعدل الاشتراكي الأمثل أكثر مما كانت في الماضي بعد فشل التخطيط في بولندا وهو متأني من الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية واتجاه التغير نحو آلية

السوق. وتمت عمليات الخصخصة في بولندا بنظام الصدمة وبالتحول السريع واتخاذ استراتيجية لتشجيع القطاع الخاص تسمى بالستراتيجية الشاملة (7: Maziar, 1993). لذلك جاءت تسمية عملية الإصلاحات الاقتصادية لها تأثيرا سلبيا في الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثم على الاقتصاد البولندي ككل.

وبحكم كون بولندا قريبة من دول أوروبا الغربية فقد بدأت فيها عمليات الخصخصة عام ١٩٨٠ وتمت في بولندا خصخصة قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية للتزود بمصدر مأمون ومضمون لمياه الشرب أو في صورة إنتاج المياه ومعالجتها. أما النقل والتوزيع فبقيت من مسؤولية الحكومة. وتمت خصخصة قطاع الطرق السريعة إما أن تكون لإنشاء طرق جديدة أو خصخصة لطرق قديمة أو قائمة بالفعل بغية تجديدها وإدارتها بكفاءة، ومن ثم خصخصة المطارات، وشركة الكهرباء، وشركة التليفونات (Bilsen and Konings, 1998: 45-200).

الجدول (٣) يوضح حجم تدفق رأس المال الأجنبي في عام ١٩٨٠ (١٠٠١)، ثم ازداد حجم تدفقه في عام ١٩٩٠ إلى (٣٢.٥٢) مليار دولار، وذلك السبب إجراء تنفيذ عمليات الخصخصة التي أدت إلى زيادة في جذب تدفقاته، وارتفع في عام ٢٠٠٣ إلى (٦٦.١٠)، وهذا يعني ازداد تدفقه حوالي أكثر من ٦٠ ضعفا بعد تنفيذ برامج الخصخصة. من الجدول (٣) نلاحظ وجود قطاع خاص، ورأس مال خاص، واستثمارات أجنبية مباشرة في بولندا منذ عام ١٩٨٠ حيث بلغ دفق رأس المال الخاص (٣.٢٩) مليار دولار وازداد عام ١٩٩٠ إلى (٨.٠٩) مليار دولار، ووصل عام ٢٠٠٣ (٣٥.٦٥) مليار دولار، أي تضاعف عما كان عليه عام ١٩٨٠ ثلاثين ضعفا وهذا بسبب وجود عمليات الخصخصة.

## ب. تجربة كوريا الجنوبية.

منذ بداية الستينات، أصبح الاقتصاد الكوري من أسرع الاقتصادات نموا، إن الجهود لقيادة كوريا حولت هيكل الصناعة الوطنية من كثيفة العمل، قائمة على أصول الاستيرادات إلى صناعة كثيفة رأس المال، واقتصاد موجه نحو التصدير (Shilovtsov, 1989: 15). كان دور الدولة المميز في عملية إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية، والتوسع في رأس المال التجاري وتحويله إلى استثمارات أجنبية، أما دور الرأسماليين ممثلة في عدد من المجتمعات الكبرى (Chachols)، لها دور في إجراء عملية النهضة الصناعية والتصديرية بالتنسيق مع السياسات الحكومية. وفي غداة الحرب العالمية الثانية استفادت كوريا من

المساعدات الأجنبية من اليابان ودول العالم خلال الحرب الباردة  
(Chun, 1993: 93).

وخلال فترة منتصف عقد السبعينات إلى منتصف عقد التسعينات اعتمدت كوريا على  
الادخار الذاتي وتحولت إلى نمر حقيقي له دايناميتية ذاتية.

وفي فترة الثمانينات تسارعت معدلات النمو نتيجة لزيادة حجم الصادرات والاستثمارات  
الناتجة لزيادة حجم الطلب الأجنبي على المنتجات الكورية، ولقد عانى ميزان المدفوعات الكوري  
عجزاً خلال ١٩٩٠-١٩٩١ نتيجة للعجز في الميزان التجاري ثم أسفرت عملية التنمية عن  
تحولات في هيكل الصناعة التحويلية لاسيما التحولات من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى  
صناعات ثقيلة كثيفة رأس المال، وتحولات قوة العمل حيث ازداد النصيب النسبي للعمالة في  
قطاع الصناعة (Fukagawa, 1997: 88).

إن دور التجمعات منذ عقد الخمسينات حتى منتصف عقد الثمانينات وتبنيه استراتيجيات  
تدمج عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل في إطار المجتمع الصناعي العملاق بحيث يكون  
تكاملاً رأسياً بعمليات الإنتاج من المنبع إلى المصب بحيث تكون ذات أذرع عديدة مثلاً صناعة  
الغزل والنسيج داخل كل تجمع تبدأ من صناعة الألياف إلى صناعة ماكينة النسيج ثم الملابس  
الجاهزة، وسلوك التجمع أقرب إلى احتكار القلة كاحتكار المعلومات وقنوات التمويل  
(Fukagawa, 1997: 95).

طوال حقبة السبعينات كان هناك حوار بين المجتمعات والدولة حول السياسات  
الاقتصادية الكلية مما أثر على استراتيجيات النمو وأثر في علاقاتها مع الشركات الأخرى،  
والعلاقة بينها مع الموردين الداخليين (Soros, 1998: 138).

حيث سيطرت الحكومة بشكل مباشر على قنوات التمويل والحوافز في اقتصاد كوريا  
الجنوبية حيث تم خصخصة المصارف مرة أخرى في الثمانينات مع تحديد سقف لحيازة الأسهم  
المملوكة للجمعيات الصناعية الكبرى<sup>(\*)</sup> وقد مارست الحكومة تأثيراً قوياً على الائتمان في هذه  
المصارف. واتسم الاقتصاد الكوري بكثافة استخدام القروض الداعية للسياسات الاقتصادية،  
وبمعدلات منخفضة لأسعار الفائدة، وبوجود أسواق مالية غير منظمة للإقراض لكنها غير  
حقيقية.

ظل هيكل الصناعة محكوماً بالسياسات الصناعية الحكومية ذات طابع الانتقائي، وهو  
نتائج سياسات حكومية تدخلية وانتقائية في مجالات دفع الشركات الصناعية على تكوين وحدات

---

(\*) تم تأميم المصارف الخاصة في عهد بارك تونغ هي المتولي منذ عام ١٩٦٠ ثم خصصت تحت إدارة شون  
دوو هوان في الثمانينات.

اقتصادية عملاقة متقدمة تكنولوجيا، وتحقيق وفورات عالية من أجل التصدير، وتغيير حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل دعم دور رأس المال الوطني في ملكية قطاع الأعمال الخاص، وتقديم تسهيلات كبيرة للتجمع من نظام حوافز مالية كمعاملة خاصة، وقروض السياسات للأنشطة الصناعية المستهدفة، كان مصدر التمويل ليس FDI كما في سنغافورة وماليزيا بل كانت القروض الأجنبية التي تتعاقد عليها الدولة حيث كان حجمه محدود. ونشرت جريدة فورثون أكثر من ٥٠٠ شركة عملاقة على وفق معيار رأس المال عشرة منها كورية سامسونج، هيونداي، غولد ستار، دايو، بوهانغ للمعادن، دوسان، ... الخ.

لقد تم اعتماد نظام رقابي مالي صارم على النقد الأجنبي في كوريا لمنع تسرب حصيلة النقد إلى أنشطة غير إنتاجية، أو هروبه إلى الخارج. كانت شركات البناء الكورية منذ السبعينات مصدرا مهما لتراكم رأس المال في كوريا تميزت تلك الشركات بالانضباط وسرعة الإنجاز والجودة.

واعتمدت كوريا على الاقتصاد الياباني لاستيراد حاجياته من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، حيث حقق تنافسا كبيرا في الأسواق المحلية العالمية وساعد ذلك التقسيم المرن للأنشطة الصناعية والتسهيلات الإنتاجية بين اليابان وكوريا في إطار الأوز الطائر. حيث أصبحت كوريا الجنوبية عام ١٩٨٤ من أكبر المراكز التصديرية، وأفضل بلد في صناعة السيارات وهذا بفعل التنفيذ الجيد لبرامج الخصخصة.

وقد أدى ذلك إلى التنوع في الإنتاج الصناعي وكان قطاع الإلكترونيك والكيمياء يشكلان نصف الإنتاج مما ساعدها على الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، ولم تكتف كوريا باندماجها في الاقتصاد الدولي بتنوع منتجاتها بل عملت على تنويع منافذها الشيء الذي مكنها من الدخول إلى أهم الأسواق العالمية وجذب استثمارات أجنبية أخرى.

من الجدول (٣) يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ١٩٨٠ الذي كان يبلغ (٢٣.٣٩) مليار دولار، والذي ارتفع في عام ١٩٨٥ إلى (٤٠.٩٣) مليار دولار ثم في عام ١٩٩٠ الذي بلغ (٩٥.٥٠) مليار دولار، وازداد عام ٢٠٠٣ إلى (٢٣٨.٧٥) مليار دولار، أي زاد بمقدار عشرة أضعاف عما كان عليه.

من الجدول (٣) نلاحظ زيادة في دفع رأس المال الخاص في عام ١٩٨٠ (٢٥.١٥) مليار دولار زاد وبلغ عام ١٩٨٥ (٤٢.٤٢) مليار دولار، حتى بلغت عام ٢٠٠٠ (٣٢.٩٧) مليار دولار، وازداد حتى وصل عام ٢٠٠٣ (٤٠.٢٣) مليار دولار. وبناء على ما سبق يتضح أن هناك علاقة إيجابية بين الخصخصة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى كوريا الجنوبية.

## المبحث الرابع

### مجموعة الدول في طريقها إلى التصنيع

أ. تجربة بلغاريا.

ب. تجربة ماليزيا.

#### أ. تجربة بلغاريا.

لقد تم التحول من القطاع العام، إلى القطاع الخاص في فترة التسعينات في بلغاريا، وذلك بإتباع النظام التدريجي في عملية التحول، وطبقت برامج عمليات الخصخصة في بلغاريا بعدة أساليب مختلفة على وفق الأهداف المرجوة منها، وأيا كان الأسلوب المتبع (البيع المباشر، الإيجار، المشاركة مع المستثمر الأجنبي، عقود الامتياز، ... الخ) فالمطلوب النسبة التي يمكن بيعها من أصول المنشأة وهي على الأقل (٥١٪) من أصول المشروعات المملوكة للدولة (اسكوا، ١٩٩٩، ٦). وأهم الأساليب المتبعة هي المشروعات المشتركة، وهي مشاركة بين اثنين أو أكثر من المنشآت في مجال الإنتاج وتقاسم الأرباح والخسائر، وأسلوب الامتياز، وكلاهما يجذبان استثمارات أجنبية مباشرة لبلغاريا، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة. إلا أن القطاع الخاص في بلغاريا كان قبيل هذه المدة بنطاق محدود على الرغم من تعدد الأساليب إلا أنه ما زالت نسبة الخصخصة في بلغاريا محدودة وتقدر حوالي (١٠٪) من أصول المشروعات المملوكة للدولة. وعندما قامت الحكومة البلغارية باستخدام نظام المستندات فإن عمليات الخصخصة فقدت زخمها بانتهاء هذا النظام، حيث تم التحول إلى نظام البيع التجاري، والنقدي لمستثمر استراتيجي، أو طرح أسهم المنشأة العامة (كاملة، أو جزء منها) في بورصة الأوراق المالية أو البيع بالمزاد العلني، أو البيع الجزئي أو الكلي لأسهم المنشأة إلى العاملين فيها (اسكوا، ١٩٩٩: ١٣).

لقد قطعت عمليات برامج الخصخصة في بلغاريا لمشروعات الدولة شوطا كبيرا، حيث تم التخلص من (٨١٪) من المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتركز المرحلة النهائية من الخصخصة في تلك الدولة على البنية الأساسية، وبيع النسبة الباقية من الأصول.

لقد تم خصخصة العديد من الوحدات والمنشآت الصغيرة، والكبيرة، والعديد من المصانع ومنها مصانع التعليب، ومعامل الطابوق، والعديد من المصانع الحكومية الإنتاجية، معامل أدوات البناء، وكذلك العديد من القطاعات ومنها قطاع النقل، وقطاع الكهرباء حيث وصلت نسبة الخصخصة في جميع المنشآت الكهربائية ٩٣٪ من إيرادات الخصخصة التي تعود للقطاع الخاص، وقطاع البنى التحتية والبنى الأساسية، والاتجاه الحديث نحو قطاع الخدمات، وقطاع

الاتصالات والاتجاه نحو خصخصة الإلكترونيات من أجل زيادة المنافسة، وعلى الرغم من ذلك فإن الإنجاز السريع في مجال الاتصالات لم ينل حظاً وفيراً في التطوير كما حدث في الدول المتقدمة نتيجة للانقمار إلى التكنولوجيا المتقدمة، والموارد المالية اللازمة لهذا القطاع. كما تم خصخصة العديد من المطاعم، والجسور، سواء القديمة من أجل تجديدها، أو إنشاء جسور جديدة ([www.eia.doe.gov](http://www.eia.doe.gov)).

من الجدول (٣) نلاحظ أن تدفقاته كانت ضئيلة جداً في بلغاريا عام ١٩٨٠ حيث بلغت (٠.١١٨) مليار دولار، وكننتيجة لما حصل في عقد التسعينات من تنفيذ عمليات الخصخصة والتحويلات التي حدثت في القطاع العام إلى الخاص ارتفعت حجم التدفقات ووصلت عام ١٩٩٠ (١.١٨) مليار دولار، وازدادت عام ١٩٩٥ بعد الاستقرار إلى (٣.٢٢) مليار دولار، وهكذا وصل أعلى تدفق لها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت (٢٨.٤٥) مليار دولار، وتراجعت في عام ٢٠٠٣ إلى (٢٢.٧٢) مليار دولار، أي تضاعفت عن عام ١٩٨٠ مقدار اثنان وعشرون ضعفاً. من الجدول (٣) يتضح لنا أن حجم تدفق رأس المال الخاص في عام ١٩٨٠ قد بلغ (٠.٨٣) مليار دولار، وتراجع عام ١٩٨٥ (٠.١٨) مليار دولار، وفي فترة التسعينات زادت الاستثمارات الأجنبية صاحبها زيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى أن وصل عام ١٩٩٥ (١٧.١٥) مليار دولار، وارتفع عام ٢٠٠٣ إلى أن وصل (٢٤.١١) مليار دولار، وهذا بفعل عمليات الخصخصة. وعليه يتضح أن هناك علاقة إيجابية بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى بلغاريا.

#### ب. تجربة ماليزيا.

في ظل التحويلات الاقتصادية التي يشهدها عالمنا المعاصر تبقى ماليزيا الدولة التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو أبهرت الخبراء الدوليين، وقد عرف هذا البلد كيف يتقيد من التقسيم الدولي للعمل ليصبح قبلة للاستثمارات الأجنبية، بفضل السياسة الرشيدة التي تبنتها ماليزيا منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، ودعمها بالخطوة التنموية الطموحة التي تمتد لعام (٢٠٢٠) (عبد الله، ١٩٩٩: ٤٢).

لا يزيد عدد سكان ماليزيا عن العشرين مليون نسمة، وتبنت ماليزيا سياسات عديدة لتأهيل مؤسساتها الإنتاجية، ومواردها البشرية من أجل تحقيق أهدافها المعلنة في محاربة التخلف من جهة، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، من خلال توزيع أكثر عدالة للثروة من جهة أخرى (بوجلل، ٢٠٠١: ١٢٤).



إن موقع ماليزيا الجغرافي ساعدها على اللحاق بخطى  
التنانين الأربعة، أو الدول الصناعية الجديدة (NPI) وهم كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان،  
وهونك كونج، المجموعة التي حققت منذ منتصف السبعينات معدلات نمو كبيرة، وتوصف الدول  
الناشئة بالنموذج الآسيوي وهم (ماليزيا، تايلند، الفلبين، اندونيسيا).

ونتيجة للأزمة المالية التي عصفت بماليزيا في عام ١٩٩٧، وامتدت آثارها إلى عام  
١٩٩٨، من أهم أسباب هذه الأزمة كانت القروض قصيرة الأجل التي زعزعت الاقتصاد  
الماليزي، وكانت السياسة الاقتصادية الماليزية تتلخص بـ (بوجلال، ٢٠٠٢: ١٣٠):

١- التحول من الاكتفاء باستغلال الموارد الطبيعية إلى التصنيع، من خلال التصدير حيث  
استغل القصد، والمطاط خلال الحقبة الاستعمارية، لكن في منتصف الستينات تحولت السياسة  
الاقتصادية الكلية الماليزية إلى تحويل الموارد الأولية محليا، والسعي وراء إحلال الواردات من  
أجل الحد من التبعية للأسواق الخارجية، ثم تبنت السلطات سياسة صناعية للقطاعات الأساسية،  
ومن ثم اتجهت إلى تطوير الصادرات، وكونت مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية  
المباشرة (عبد الله، ١٩٩٩: ٤٥)، ومن ثم الإفادة من تقسيم العمل الدولي، والسبب يعود إلى  
انخفاض أثمان الموارد الأولية، في عام ١٩٦٦ كان قطاع التصدير لم يطور، وكان يعتمد على  
رأس المال الأجنبي وهنا نقطة البداية في الاندماج في القطاع الدولي.

شاركت الشركات الأجنبية مع رأس المال المحلي في عام ١٩٨٦ بنسبة (١٠٠٪)  
شريطة تصدير (٨٠٪) من الإنتاج، و(٢٠٪) من الإنتاج يصرف في السوق المحلي.

وقد تم اعتماد برامج الخصخصة في العام نفسه من أجل جذب استثمارات أجنبية مباشرة  
أكثر وهنا بدأ السعي الجاد لماليزيا، وساعدها تحول بعض الأنشطة من اليابان كانخفاض  
تكاليف الإنتاج، والأيدي العاملة، وارتفاع قيمة العملات اليابانية، والسنغافورية، وهكذا تحولت  
ماليزيا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي يدعم التصدير.

٢- التطور الإيجابي للتجارة الخارجية.

إن التحولات السابقة أدت إلى تطور نوعي في الصادرات، وتضاعفت الصادرات  
المصنعة، في حين انخفضت صادرات المطاط.

فقد استغلت ماليزيا مواردها الطبيعية (غاز، مطاط، زيت، حديد)، ومواردها البشرية،  
وساعدها سياسة الانفتاح على تنوع مصادر الدخل، ومنتجاتها الصناعية والإلكترونية،  
والكهربائية، وحققت معدلات نمو جيدة.

فمن الأسباب المهمة لنجاح التجربة الماليزية، دور الدولة بقيادة مهاتير محمد، وإدارته  
الرشيدة في تولي الاقتصاد بقبضة حديدية من جهة، وهدف الدولة في معرفة كيفية محاربة الفقر  
من جهة أخرى، فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وناهيك عن رأس المال الأجنبي

عن طريقه جذبت استثمارات أجنبية مباشرة عديدة من أجل تحسين مستوى معيشة أفراد ماليزيا (Aoki, 1997: 170).

استحدثت السلطات الماليزية هيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم من الأزمة المالية في ماليزيا، إلا أنها لم تزعزع ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الماليزي حيث واجهت الدولة سياسة تقشف تجاه الأزمة، وعدم التوسع في الاقتراض، واستمرار التدفقات المالية الأجنبية مما ساعدها على تنفيذ خططها التمويلية (NDP)، والانطلاق لتنفيذ البرنامج التنموي الطموح لتصبح ماليزيا في عداد الدول المتقدمة، وذلك من خلال إعطاء محفزات ضريبية، وقطاعية وقوانين جباية تجارية، وإعفاءات كمركية، وإعفاءات ضريبية على الأرباح، ومحفزات البحث والتطوير، ومشجعات للأيدي العاملة، وسياسة مساندة للتطوير. وقد اكتملت سياسة التنمية الجديدة (NEP) مع نهاية الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، ونهاية البرنامج الثاني سياسة التنمية الوطنية (NDP) الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٠. وأما في مجال الخصخصة فقد قامت ماليزيا بخصخصة العديد من قطاعاتها الاقتصادية ومنها قطاع الاتصالات، والمطارات والموانئ، وصناعة الإلكترونيات، وقطاع المياه، ومعالجة مياه الصرف... الخ وقطاعات الاقتصاد كافة، وكانت النتيجة أن بدأ الاقتصاد الماليزي بنمو معدلات سنوية إذ تتراوح ما بين (٧٪-٨٪)، وأما الإنتاج الصناعي فبدأ ينمو بمعدلات تزيد عن (١٠٪) وأن (٢٠٪) من السكان هم في سن العمل في القطاع الصناعي الذي غدا يوفر ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت حصة الفرد الواحد من الدخل القومي (٤٠٠٠) دولار سنويا (العطية، ٢٠٠١: ١٥٦).

في الواقع أن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية في ماليزيا يعكس حقيقة أن هذه الاستثمارات تحولت إلى مصدر تمويلي مهم فاق في أهميته القروض والمنح الحكومية وحتى القروض الخاصة.

وإن التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت في ماليزيا بنسبة (١٤.٣٪) في حين كان التغير السنوي للقروض المصرفية (١٢٪) للفترة (١٩٨٥-١٩٩٥).

نلاحظ من الجدول (٣)، أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد منذ عام ١٩٨٠ حيث بلغ (٢٦.٢٢) مليار دولار، ثم ارتفع عام ١٩٨٥ إلى (٧٢.٢٢) مليار دولار، وأصبح في التسعينات (٩٥.٢٠) مليار دولار، وأصبحت في ٢٠٠٣ (٩٦.٢٠) مليار دولار.

نلاحظ أن حجم تدفق رأس المال الخاص من الجدول (١٨) قد بلغ عام ١٩٨٠ (٢٠.٨٣) مليار دولار، وارتفع عام ١٩٨٥ إلى (٣٠.٥٦) مليار دولار، وفي فترة التسعينات وبسبب الأزمة الآسيوية، قد تراجع حجم رأس المال الخاص من (١٢.٤٢) عام ١٩٩٠ إلى (١٧.٧٢) مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن ثم قد انتعش في ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ حتى بلغ (٥٨.٢٩) مليار دولار و(٣٥.٦٦) مليار دولار على التوالي، أي قد تضاعفت عما كان عليه بسبب التنفيذ الناتج لبرامج الخصخصة.

مما سبق يتضح أن هنالك علاقة طردية إيجابية بين الخصخصة، ودفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.

## الفصل الثالث

### تحليل نتائج النماذج القياسية لأثر الخصخصة وبعض المتغيرات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- المبحث الأول: توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير.**
- المبحث الثاني: تحليل نتائج النماذج القياسية لأثر الخصخصة في  
جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة.**
- المبحث الثالث: المقارنة بين مجموعة الدول الأوروبية ومجموعة  
الدول الآسيوية لكل مستوى من مستويات التصنيف الصناعي  
باعتماد القدرة التفسيرية للنماذج المقدرة.**

## المبحث الأول

### توصيف متغيرات النماذج القياسية المستخدمة في التقدير

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية في تفسيرها للظواهر الاقتصادية على مفاهيم تقليدية، ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة الصياغات الوصفية على نحو يجعلها قابلة للتقدير الكمي، عبر الاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي التي تساعد في اختبار صحة فروض النظرية الاقتصادية، لتجعلها أكثر منطقية وقرباً من الواقع، وأكثر قبولاً في تفسير سلوك الوحدات الاقتصادية، ومن ثم يمكن استخدامها في التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، والمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية على نحو سليم.

مما تقدم ولغرض إثبات فرضية البحث التي تنص على الدور الإيجابي للخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تم استخدام عدد من النماذج القياسية لغرض اختبار هذه الفرضية، من أجل ذلك تم تحديد متغيرات الأنموذج بوصفها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج، أما الخطوة الثانية فقد تناولت هيكلة العلاقة الرابطة بين متغيرات الأنموذج بصيغة رياضية (Koutosyiannis, 1977: 16)، وابتداء من وصف الأنموذج الذي يمثل بداية العمل القياسي الذي يحدد المشكلة المطلوب دراستها (محبوب، ١٩٨٢: ٢٣). بالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة في هذا المجال لتحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء الأنموذج، والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدرة، التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم التقدير (Chang, 1984: 7-10).

وفي موضوع دراستنا المتعلق بدور الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن العديد من الدراسات التطبيقية للموضوعات المنجزة من قبل منظمة التجارة والتنمية الانكثاد (Trevino and others, 2002: 29) أشارت إلى أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في الأنموذج القياسي المعتمد في تقدير الظاهرة موضوع البحث.

**أولاً: المتغير المعتمد (Y).**

لقد تم الاعتماد على قيم الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه متغيراً معتمداً في النماذج القياسية لدول العينة.

**ثانياً: المتغيرات المستقلة.**

تم الاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية (x's) التي مثلت محددات للاستثمار الأجنبي المباشر وكما يأتي (Trevino and others, 2002: 1-50):

١- الناتج المحلي الإجمالي  $x_1$  والإشارة (+).

٢- سعر الصرف  $x_2$  والإشارة (-).

٣- معدل التضخم  $X_3$  والإشارة (- أو +).

٤- الميزان التجاري  $X_4$  والإشارة (-).

٥- الخصخصة  $X_5$  والإشارة (+).

٦- متغير التقدم التكنولوجي  $X_6$  والإشارة (+).

غطت الدراسة سلسلة زمنية مداها أربعة وعشرين عاما (١٩٨٠-٢٠٠٣)، وكان دوافع اختيار هذه المدة يعود لعدة أسباب منها:

١- أنها شهدت ثورة الخصخصة ابتداء في الدول الآسيوية ومرورا بدول التحول (أوروبا الشرقية) فضلا عن ذلك فإن جميع دول العينة قد طبقت عملية التحول نحو القطاع الخاص من خلال المدة المذكورة آنفا، وشهدت أيضا نضوج نتائج عملية الخصخصة في بعض الدول، التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية ولاسيما في الدول الآسيوية والأوروبية.

ومن أجل إثبات فرضية البحث استخدمت بيانات السلاسل الزمنية التي تعكس نتائجها التغيرات الحاصلة في كل بلد بحسب ماله من خصائص، وسمات تختلف عن البلد الآخر، من حيث مرحلة درجة التطور التي وصل إليها، ومستوى تأثير الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولأغراض التقدير والتحليل، استخدمت عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (BLUE) (كاظم ومسلم، ٢٠٠٢: ٢-١٦).

وتأتي مرحلة توصيف النموذج إعداد الشكل الرياضي للنموذج، أي التعبير عن المتغيرات المذكورة آنفا بصيغة رياضية وكالاتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6)$$

ومن ثم صياغة العلاقة الموضحة آنفا، بصيغة قياسية حيث تأخذ الشكل الآتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + U_i$$

حيث أن:

$$Y_i = \text{المتغير المعتمد.}$$

$$B_0 = \text{معلمة الثابت.}$$

$$B_1 \dots B_6 = \text{معلمات الانحدار.}$$

$$X_1 \dots X_6 = \text{المتغيرات المستقلة.}$$

$$U_i = \text{المتغير العشوائي.}$$

$$n = 24.$$

$$k = 6.$$

وتم اختيار دول العينة باعتماد مجموعتين الأولى هي، المجموعة الآسيوية والثانية هي المجموعة الأوروبية، وعلى وفق التصنيف الصناعي، في تحديد الدول.

- 1- Great Industrialized Countries.
- 2- Industrialized Countries.
- 3- Semi Industrialized Countries.
- 4- Industrializing Countries.
- 5- Non Industrializing Countries.

وقد تم اختيار دول عينة الدراسة عمديا على كل مستوى من مستويات التصنيف بحيث شملت كل مجموعة دولة آسيوية تناظرها دولة أوروبية، تتصف باستخدامها وتطبيقها لبرامج عمليات الخصخصة، وهي متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وتم الحصول على البيانات من مصادرها الأصلية وهي:

١- منشورات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي

.Year Book of National Account Statistics

٢- مواقع على شبكة الإنترنت.

[www.unctad.org](http://www.unctad.org)

[www.osean.org](http://www.osean.org)

وفيما يأتي تحليل المتغيرات المشار إليها آنفا وتأثيرها في جذب FDI لدول العينة، مع التوضيح المسبق لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات على وفق النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة في هذا الموضوع.

#### ١ - الناتج المحلي الإجمالي Cross Domestic Product :

يقيس هذا المتغير حجم الأسواق المحلية والأجنبية، ومدى اتساعها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكي يلائم حركة الشركات متعددة الجنسية من أجل استثمار أموالها فيها، وقد أوضحت أدبيات النظرية الاقتصادية بأن العلاقة موجبة بين قيم (GDP) وتدفقات (FDI) كما أكدت هذه العلاقة العديد من الدراسات التطبيقية منها دراسة دunning، ١٩٨٠ التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين قيم الناتج المحلي الإجمالي وقيم الاستثمار الأجنبي المباشر (حميد، ٢٠٠٤: ٢٨)، وقد استخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات ومنها دراسة CIPE، ٢٠٠٤ التي تشير إلى خصائص السوق المحلية أهم عامل يتركز على قدرة الدولة المضيفة على جذب FDI، كسوق المنتجات أو خدمات الشركات متعددة الجنسية MNCS، ويمثل حجم السوق المحلي، والثروة النسبية أو القدرة الشرائية للسكان، وإمكانات نمو هذه المتغيرات، وكذلك نمو الاقتصاد ككل، أهم المعايير الأساسية التي تستخدمها هذه الشركات في تحديد ما إذا كان

الموقع المختار يستحق المزيد من النظر والاعتبار، وهناك في هذا الصدد أهمية لقاعدة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للدولة (CIPE, 2004: 16).

## ٢ - معدل التضخم Inflation Rate:

يعرف معدل التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وتعكس معدلات التضخم العالية حالة من عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، وهذه الحالة تحقق بيئة استثمارية غير سليمة، وتشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق (FDI)، وقد أشارت دراسة Harms، ٢٠٠٢ لذلك حيث تناولت أثر معدل التضخم في الاستثمار الأجنبي المباشر وفي عدد من الأقطار النامية باستخدام بيانات مقطعية، وبطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم ذو أثر سلبي في (FDI) (غزال، ٢٠٠٣: ١١١-١١٤).

## ٣ - سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate:

يعرف سعر الصرف الخارجي على أنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، والنسبة التي يتم على أساسها ذلك التبادل تعرف بسعر الصرف (حشيش، ١٩٩٧: ٦٧-٧٨). إن تخفيض قيمة العملة يتمثل في انخفاض أسعار السلع والخدمات في البلد المخفض لقيمة عملته الخارجية قياساً بالعملة الأجنبية، ونسبة إلى أسعار السلع والخدمات في البلدان الأخرى جاعلاً السلع المنتجة محلياً أكثر مقدرة على المنافسة في السوقين المحلي والأجنبي (Krein, 1979: 103)، وذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها ويتجه البلد لتقليل استيراداته المرتفعة الأسعار من البلدان الأجنبية وهو الأمر الذي يحفز على جذب (FDI) وبذلك تكون علاقة هذا المتغير عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي أشارت إليه دراسة الباشا، ١٩٨٩ (الباشا، ١٩٨٩: ٣٨٦). وقد أشارت دراسة CIPE، ٢٠٠٤ أن تقييم العملة أمر مهم للشركات متعددة الجنسية التي ترغب في التصدير من الدول المضيفة والدول ذاتها التي تسعى إلى توليد مكاسب من التصدير، والعملات المحلية المقومة بأكثر من قيمتها المحلية (أي أن الكلفة كبيرة جداً عند قياسها بالعملات الصعبة) تضر الصادرات من البلد المحلي، لأن الصادرات أغلى ثمناً من الصادرات في الدول المنافسة (CIPE, 2004: 18).

## ٤ - الميزان التجاري Balance Trade:

وهو أحد بنود ميزان المدفوعات الذي يشير إلى قيم الصادرات والاستيرادات، وتشير حالة العجز أو الفائض في الميزان التجاري إلى الوضع الاقتصادي للدولة، وتتص النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين قيم الميزان التجاري بوصفه متغيراً مستقلاً، وبين تدفقات (FDI) بوصفه متغيراً معتمداً، وهو ما أشارت إليه دراسة Trevion، ٢٠٠٢ حيث أوضحت بأن حالة



الفائض في الميزان التجاري تؤدي إلى خفض التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وحالة العجز تسهم في جذب (FDI) (Trevion, 2002: 40).

#### ٥ - الخصخصة Privatization:

هناك علاقة طردية بين الخصخصة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الخصخصة إلى زيادة جذب (FDI)، وقد تم قياس الخصخصة بإجمالي تدفق رأس المال الخاص أي ما يدعى بالاستثمار الخاص وهو ما أشارت إليه دراسة Trevion، ٢٠٠٢، (Trevion, 2002: 40).

#### ٦ - التقدم التكنولوجي:

التطورات التقنية لها أثر إيجابي في جذب FDI، ومدى أهميتها للبلد المضيف، وفائدتها للقطاع المحلي والأجنبي معاً. وتشير العديد من الدراسات التجريبية إلى العلاقة الطردية بين التطورات التكنولوجية التي يعبر عنها بمتغير (الزمن)، وتدفع (FDI) وهذا ما أشارت إليه دراسات تجريبية عديدة ومنهـا دراسة العكيدى، ٢٠٠٢ (العكيدى، ٢٠٠٢: ١٢٧-١٣٢).

بعد أن تم توصيف النموذج القياسي وتحديد متغيراته، تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وقد تم الاعتماد على توزيع الانتشار للبيانات لمعرفة شكل الدالة الخطية أم غير خطية، وحتى يستعان بأدوات الاقتصاد القياسي لتحديد أي الدوال اللاخطية أكثر تعبيراً عن نمط العلاقة، وفيها تم تطبيق نموذج بعدة صيغ هي، الخطية، والصيغة اللوغارتمية، والصيغة شبه اللوغارتمية، عند مستوى معنوية (٥٪) من أجل اختبار أفضل الصيغ (Goodness of Fit) خصصت المرحلة الثالثة من مراحل إعداد النموذج للاختبار والتي تم فيها اختبار دقة معلمات النموذج المقدر من خلال الاختبارات الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية، وتمثلت الاختبارات الاقتصادية بالكشف والتعرف على مدى توافق إشارات المعلمات المقدرة وحجومها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية (كاظم، ١٩٨٨: ٨٦).

أما الاختبارات الإحصائية فشملت اختبار (t) المستخدم للكشف عن مدى المعنوية الإحصائية للتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير المعتمد. واختبار (F) المستخدم للكشف عن المعنوية الإحصائية للدالة ككل، كما تم استخدام اختبار ( $R^2$ ) لمعرفة مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أي أنه يوضح النسبة المئوية للانحرافات الكلية في المتغير المعتمد نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، ونظراً لكون ( $R^2$ ) معامل التحديد يبالغ في تفسير درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد لكونه يرتفع في معظم الحالات عند إضافة متغيرات جديدة إلى النموذج لعدم وضعه في الحسبان، لذا فقد تم الاستعانة بمعامل التصحيح المعدل ( $R^2$ -Adjusted)، لأنه يرتفع أو

ينخفض بإضافة متغيرات جديدة إلى النموذج ويعطي قدرة تفسيرية أكثر دقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد. ويأخذ بنظر الاعتبار عدد المشاهدات، وعدد المتغيرات في النموذج وبذلك فهو يلغي التحيز في معامل التحديد (R. SR & D. L., 1976: 58-60).  
أما الاختبارات القياسية فقد شملت:

#### ١ - اختبار (Durbin Watson (D. W):

يستخدم هذا الاختبار لكشف ظاهرة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية المتعاقبة، على أساس حساب البواقي الناجمة عن استخدام الانحدار الخطي للمربعات الصغرى الاعتيادية.

#### ٢ - اختبار كلاين (\*) (Klein-Test):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة من عدمه.

---

(\*) لمزيد من الاطلاع عن حالة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة أنظر:

Maddala, G. S. (1977), Econometrics, McGraw-Hill, International Book Company Singapore, PP. 183-190.

## المبحث الثاني

### تحليل نتائج التقدير لأثر الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي

#### المباشر لدول العينة

لتقدير أثر الخصخصة في جذبه تم اختيار عدد من الدول لتكون عينة الدراسة التي قسمت إلى مجموعتين كما سبق ذكره، وقد اعتمدت عدد من المتغيرات التي تم تحديدها على وفق دراسات اقتصادية سابقة جاءت بها منظمة الأنكتاد (Trevion, 2002: 29)، وتمثلت بـ (الناتج المحلي الإجمالي  $x_1$ )، (سعر الصرف  $x_2$ )، (معدل التضخم  $x_3$ )، (الميزان التجاري  $x_4$ )، (الخصخصة  $x_5$ )، (الزمن  $x_6$ )، بوصفها متغيرات مستقلة. فيما اعتمدت (قيم الاستثمار الأجنبي المباشر  $Y$ ) كمتغير معتمد بعد تحويل كافة المتغيرات المذكورة سابقا من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة.

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية غطت المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل واحتسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Ordinary Least Square Method)، كون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (BLUE)، وبهدف حساب مقدار التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد لكل دولة بدلالة المتغيرات المستقلة تم قياس أثر كل متغير مستقل على المتغير المعتمد من خلال المدة المذكورة آنفا، ومن أجل الوصول إلى أفضل النتائج تم تطبيق أنموذج قياسي بثلاث صيغ هي (الخطية، اللوغارتمية المزدوجة، وشبه اللوغارتمية)، واعتمدنا على اختيار أفضل الصيغ التي اجتازت الاختبارات الإحصائية ( $R^2$ ,  $t$ ,  $F$ ) والاختبارات القياسية (Klein, D-W) وبمستوى معنوية (٥٪). وقد اعتمد هذا الجزء في منهجيته على حالة الربط بين الأسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتفسير أثر الخصخصة في جذب (FDI) في دول العينة، وباستخدام الأسلوب الإحصائي، ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل وقد اتضح بأن النتائج المقدرة كانت وفقا للدول المصنفة في مجموعاتها المشار إليها وكالاتي.

**أولاً: تحليل نتائج التقدير خصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة.**

١- مجموعة الدول الصناعية الكبرى وتم اختيار:

أ. بريطانيا عن المجموعة الأوروبية.

ب. اليابان عن المجموعة الآسيوية.

## قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية.

أ. التقارير والمنشورات الرسمية.

١. الاسكوا (١٩٩٦)، الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
٢. الاسكوا (١٩٩٩)، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
٣. الأمم المتحدة (٢٠٠١)، تقرير الاستثمار العالمي، نيويورك، جنيف.
٤. مؤتمر الأمم المتحدة (٢٠٠٣) للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية.

ب. الرسائل والأطاريح.

١. برهان عثمان (١٩٩٤)، سياسات التكيف الاقتصادي في الوطن العربي دورها في تصحيح اختلالات الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢. خالد حمادي (٢٠٠٦)، الخصخصة ومعدل التضخم وأثرها في معدل النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. دينا احمد حميد عمر (٢٠٠٥)، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤. رباح جميل الخطيب (٢٠٠٥)، العولمة والخصخصة وأثرها على الأداء الصناعي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٥. رجاء عزيز بندر العكيدي (٢٠٠٠)، تقييم محددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. فتحي محمد سليمان (٢٠٠٤)، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول عربية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٧. قيس ناظم غزال (٢٠٠٣)، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٨. ليندا عقراوي (١٩٩٤)، التخصصية مالها وما عليها، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٩. مازن حسن الباشا (٢٠٠١)، أثر التمويل الخارجي عن التغيرات الهيكلية في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. محمد نايف محمود (٢٠٠٣)، أثر التجارة الإلكترونية وبعض التغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١١. منى لطيف بيطار (٢٠٠٤)، الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
١٢. هناء عبد الغفار محمود السامرائي (١٩٩٩)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثارها على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

### ج. البحوث والدوريات.

١. إبراهيم موسى الورد، وحسن عجلان (٢٠٠١)، أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال على اقتصادات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد ٣، بغداد.
٢. أسامة مجيد العاني (٢٠٠٥)، الخصخصة وإطارها الفلسفي، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٢٥.
٣. أي. أس سافاس (١٩٩٤)، الخصخصة المفتاح للحكومة أفضل، مجلة العمل، العدد ٦٧.
٤. الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢)، وزارة المالية، التخصيص مدخل الإصلاحات المشروعة العامة، السعودية.
٥. الندوة الفكرية للبحوث والمناقشات (١٩٩٠)، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٦. أنمار أمين حاجي، محمد نايف محمود (٢٠٠٥)، أثر التجارة الإلكترونية في تدفقات رأس المال الأجنبي، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٢.
٧. باسم عبد الهادي حسن (٢٠٠٤)، الخصخصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤.
٨. بول بيروخ (٢٠٠١)، المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي، ترجمة حسن بيومي، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٠٤، الكويت.
٩. تشن وايشي ايكزاولا (١٩٩٢)، العلاقات الصناعية في اليابان، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، منتدى الفكر العربي، العرب واليابان، تحرير السيد يسين، مطبعة الراي.
١٠. حسان خضر (٢٠٠٣)، خصخصة البنى التحتية، مجلة جسر التنمية، العدد الثامن.

١١. حسن برفيز (١٩٨٧)، التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية، ندوة مشتركة لصندوق النقد العربي والصندوق الدولي، أبو ظبي.
١٢. درهوفن وشيراسكي (٢٠٠٢)، دروس في الخصخصة، قضايا العمل في البلدان النامية والمتحولة، مكتب العمل الدولي، جنيف.
١٣. دوبيلي بول (١٩٩٦)، الخصخصة في البلدان العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ١٨.
١٤. دولي ميائيل، رماتيسون دونالد (١٩٨٧)، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية.
١٥. رياض دهل وحسن الحاج (١٩٩٨)، طرق الخصخصة تحارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث، العدد ١٣٤.
١٦. سرمد كوكب الجميل (٢٠٠٣)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٣.
١٧. سعد محمود الكواز (٢٠٠٥)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٨.
١٨. سعيد النجار (١٩٩٨)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الشؤون الاقتصادية.
١٩. ستيف ها - هانكس (١٩٩٥)، الشرق والغرب تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة.
٢٠. سلامة كلية (٢٠٠٤)، البشير بالخصخصة، مجلة البديل، سوريا، العدد ٣.
٢١. صباح مجيد النجار واحمد علي صالح (٢٠٠٤)، الخصخصة والهندرة وجهان لعملة واحدة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١.
٢٢. صندوق النقد العربي (١٩٩٦)، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي، أبو ظبي.
٢٣. صلاح كريم عبد الحسن، هناء قاسم السامرائي (١٩٩٨) حلقة نقاشية حول الاستثمارات الأجنبية المسوغات والأقطار، بيت الحكمة، بغداد.
٢٤. صمويل بول (١٩٨٥)، التمويل والقطاع الخاص، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٢٢.
٢٥. صالح ملائكة (١٩٩٩)، استقطاب رأس المال الأجنبي، الاتجاهات والحلول والمشاكل، مجلة الأسواق، العدد ٥٠، الرياض.
٢٦. رياض دهل وحسن الحاج (١٩٩٨)، طرق الخصخصة تجارب بعض البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث، العدد ١٣٤.

٢٧. عبد الفتاح العوض (٢٠٠٣)، هل نحتاج إلى باب آخر للاستثمار، جمعية تشريع.
٢٨. عبد الله عبد الحميد المالكي (١٩٨٨)، حديث الاقتصاد، الشركة الأردنية للتصميم والطباعة، عمان.
٢٩. عمر محمد صقر (٢٠٠١)، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، الدار الجامعية، بيروت.
٣٠. عيسى محمد الغزالي (٢٠٠٤)، كيف تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جسر التنمية، العدد ٣.
٣١. محمد بوجلال (٢٠٠٦)، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي (التجربة الماليزية)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد ١.
٣٢. محمود عبد الفضيل (٢٠٠٠)، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.
٣٣. مسعود احمد وآخرون (٢٠٠١)، إعادة تركيز شرطية صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤.
٣٤. مصطفى حسن المتوكل (٢٠٠١)، الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، مجلة المعلومات، المركز الوطني للمعلومات، العدد ٢.
٣٥. مهدي سليمان العطية (١٩٨٦)، تطور دور الشركات متعددة الجنسية في التجارة الدولية، مجلة الاقتصاد العربي، السنة العاشرة، صادرة عن اتحاد الاقتصاديين العربي، بغداد.
٣٦. ميرغني حمود (١٩٩٦)، توجهات وآفاق الخصخصة بدولة قطر في تدفقات رأس المال الأجنبي، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٢٧.
٣٧. ناظم الشمري (١٩٩١)، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات متعددة الجنسية، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، العدد ٢.
٣٨. ناظم محمد الشمري، وفاء المهداوي (١٩٩٤)، تقويم التخصيص في البلدان النامية، من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيص، العدد ٢.
٣٩. هناء إبراهيم الخفاجي (١٩٩٤)، التخصيص في القطاع الصناعي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
٤٠. هيكل عجمي (٢٠٠١)، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٨، جامعة بغداد.
٤١. وحيد جبر خلف (٢٠٠٥)، إعادة تفصل دور الدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٥٥.

#### د. الكتب.

١. بيتر ماكفرسون، بشائر تحويل الملكية العامة للخاصة، دار الشروق، القاهرة.
  ٢. جيل برتان (١٩٨٩)، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، ط٢، بيروت.
  ٣. حكمت شريف (١٩٧٨)، استثمارات الأرصد العربية، دار المشاريع للنشر، الكويت.
  ٤. سمير محمد عبد العزيز (١٩٩٧)، التجارة العالمية وجات ٩٤، مكتبة الشعاع للنشر، ط٢، مصر.
  ٥. سرمد كوكب الجميل (٢٠٠٢)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات، دار الجامعة للطباعة والنشر، الموصل.
  ٦. سرمد كوكب الجميل (٢٠٠١)، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال، دار الحامد للنشر، الأردن.
  ٧. عبد الحسين وادي العطية (٢٠٠١)، الاقتصادات النامية أزمت وحلول، دار الشروق للنشر، الأردن.
  ٨. عبده محمد فاضل الربيعي (٢٠٠٤)، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
  ٩. عادل عبد الغني محبوب (١٩٨٢)، الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر، الموصل.
  ١٠. عماد محمد العاني (٢٠٠٢)، اندماج الأسواق العالمية أسبابه وانعكاساته، بيت الحكمة، بغداد.
  ١١. عبد السلام أبو قحف (٢٠٠١)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، بيروت.
  ١٢. عوني محمد فخري (٢٠٠٠)، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، مطبعة إيلاف، بغداد.
  ١٣. عبد الغفور حسن المعماري (١٩٩٣)، تجارب التخطيط، العراق.
  ١٤. مدحت حسنين (١٩٩٣)، التخصصية، دار سعاد الصباح، الكويت.
  ١٥. محمد مصطفى غنيم (١٩٩٠)، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دار الشروق، القاهرة.
  ١٦. نبيل مرزوق (١٩٩٩)، الخصخصة أبعادها الاقتصادية، دار الفكر، سوريا.
- ثانيا: المصادر باللغة الإنكليزية.

#### A: Official Publication.



1. ESCWA (2000), The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries, UN, New York, U.S.A.
2. IMF (1997), World Economic out look, the Information Technology Revolution, Washington.
3. International Financial Statistical (1979, 2003), Handbook, New York, Geneva.
4. Singapor (1993), Economic Development Boards Annual Report.
5. UN (1998), World Investment Report.
6. Unctad (1997), World Investment Report: Transnational Corporation, Market Structure and Competition Policy, Un, New York, Geneva.
7. Unctad (1998), World Investment Report Trends and Determinate New York, Geneva.
8. Unctad (1999), World Investment Report, United Nations, New York, Geneva.
9. United Nations (1998), Handbook of Foreign Investment by Small, Medium Sized Enterprises, New York, Geneva.

## **B: Articles.**

1. Aziz, J. and Wescott, R (1997) "Policy Complementarities and the Washington Consensus", IMF Working Paper Washington, D. C.: International Monetary Fund.
2. Ali, T. Sadik and Ali, A. Balbol (2001), "Mobilization International Capital for Arab Economic Development" with Special Reference to the Role and Determinants of FDI, Arab Economic, Journal, No.2, Vol. 10, Cairo.

3. Ana Mria (1999), "Capital Flow and Capital Control", Institute Brazilin Business and Public Management, George Washington University.
4. Aoki and K. Takayasu (1997) "Development Experience and Issue of Malaysia", Paper Presented at: East Asian Development Experience: Economic System Approach, London No. 17.
5. Ahmed Midiyad (1995), The Social Balance Sheel of Privatization in Arab Countries the third vordic conference of Middle Eastern Studies: [www.HF.uibndino/institutter/smi/paj/jiyad.htm](http://www.HF.uibndino/institutter/smi/paj/jiyad.htm).
6. A. S. Courakis (1990), Private Behaviour and Government Policy Interdependent Economics Colorado, Press Oxford.
7. Alicia Garcia Herrero and Aniel Simon (2003), Determinants and Impact of Financial Sector FDI to Emerging Economic at home country's perspective, this paper was: Presented Background Material For Working Group of Financial FDI of the Bls Global Financial System.
8. Alan M. Rugman & Richard M. Hodgue (1995), International Business, A Strategic Management Approach, McGraw Hill Inc.
9. Andrew Cornford and Jim Brandon (1999), The WTO Agreement on Financial Services Problems of Financial Globalization in Practice, International Monetary and Financial Issue for the 1990. Vol. X united nation, New York, Geneva.
10. Bhagwat, J. (1991), Political Economy and International Economics, Cambridge Massachusetts: Mlteress, London.
11. Bennedsen, M. (2000), "Political ownership", Journal of public Economics, London. 76.
12. Bilsen, V. and J. Konings (1998), "Job Creation Job Destruction and Growth of Newly Established, Privatized and State Owned Enter

- Prices in Transition Economies": Survey Evidence from Bulgaria, Hungary, Journal of Comparative Economic, 26.
13. Basant, K. Kopur (1983), "A Short term Analytical Model of Singapoure Economy", Journal of Development Economic, Vol. 12.
  14. Caves, R. (1996), Managing Fiscal Policy in Latin America, IDB working paper No. 3260 Washington, D. C. inter America Development Bank.
  15. Coskun can Aktan (1995), An Introduction to the theory of privatization, Dokuz Eylul University, Turkey, the Journal of Social, political and Economic Studies, Volume 20 Number 2.
  16. Carolyn Jenkins and Lyun (2002), Foreign Direct Investment in Souther Africa this Research has been funded by UK Department for International Development and is A part of A progreme of research on Globalization and poverty [www.economics.ox.ac.uk](http://www.economics.ox.ac.uk), Carolyn Jenkins and Lyune Thomas, 2002.
  17. Djankovs and P. Murrell (2002), "Enter Price Restructuring" in transition: A quantitative survey, Journal of Economic Literature, 40.
  18. Dunning John H. (1994), Re-evaluating the benefit of FDI, Journal of transnational corporation, UNCTAD, UN, Vol. 3, No. 1.
  19. Darnbush, R. (1997), "Brazils Complete stabilization and Reform", Bookings Papers on Economic Activity, 1.
  20. Edward M. Graham (1998), Foreign Direct Investment in World Economy, World Economic and Financial Survey, staff for the world economic out look IMF, London .
  21. E. D. Domdr (1950), "The effect of foreign investment on the balance of payments", American Economic Review, London.
  22. Fischer, S. (1996), "The Role of Maero economic factors in economic growth, Journal of Monetary Economics, London 32, 3.

23. Fukagawa (1997), "Cheabul Led High Growth system in South Korea" paper presented at east Asian Development, economic system approach and its applicability, edited by toruyanagihara, 7. D E, No. 17.
24. Jack, M. Mintz and Thomas Tslopoulos (1997), Taxation of Foreign Capitation Mediterranean region, Transnational corporation, Vol. 6, No. 2
25. John H. D.. Dunning (1999), forty years on: American Investment in British Manufacturing Industry Revisited, Transnational corporations, Vol. 8., No. 2.
26. Jsau't Lizondo (1991), "Determinats and systematic consequences of international capital flows occasional paper. No. 77 study by Research Department of IMF, Washington, D. C.
27. Jomok, S, (2001), Growth after Asian Crisis, Unctad and center for international Development, Harvard University, London.
28. Kamankalotay and gober Huny (2000), Privatization and FDI in Central and Eastern Europe, Transitional corporations, Vol. 1, No. 1.
29. Karlo Brom: Issues of post privatization corporate Govern once, published by the organization for economic cooperation and development (OECD). [www.oecd.org/sge/ccnm/program/htm](http://www.oecd.org/sge/ccnm/program/htm)
30. Krugman, P. (1992), "Is Free Trade Pass", Journal of Economic Perspectives, London 1, 2.
31. Linchun (1993), "China today: money dissolves the commune", New Left Review, London.
32. Linda, S. Glodberg (2003), Financial FDI and Host countries, New York.
33. Loaza, N. and Servent, L. (2002), "World Market integration through the lens of foreign direct investment, forth coming review of economic studies.

34. Len, J. Trevion, John D. Daniels and Harvey Arbelaez (2002), "Market reform and FDI in Latin America an empirical investigation, unctad, Vol. 1, A. 1.
35. Lim, G. and Moor, R. (1989), Privatization in Developing countries: Ideal and Reality, International, Journal of Public Administration, Vol. 12, No. 1.
36. Meggison, W. and Netter (2001), "From state to market: Survey of Empirical studies on Privatization", Journal of Economic Literature, 39.
37. Moon Joong Tcha (2000), "A Note on Australia's inward and outward direct foreign investment", [www.blackwellsenergy.com/link/doi](http://www.blackwellsenergy.com/link/doi).
38. Masauki U. Hara and vohasims F. Razafimaherfa (2003), "The Determine of FDI into Japan", [www.kabe-u.ac.jp/discussion](http://www.kabe-u.ac.jp/discussion)
39. Mina Bandelh (2002), Greartion of Foreign Direct Investment markets in central and eastern Europe, Department of Sociology Princeton University. N hanbelj princeton, edu.
40. Newton Holding and Vladimir Stomisik (2000), "Foreign Direct Investment theoretical Approach", [www.newtoncz/redsyz/analyz/acr.dnly](http://www.newtoncz/redsyz/analyz/acr.dnly)
41. Mira Wilkin (1999), Two Literatures, T Wostory line, Agene role paradigm of FPI and FDI, Transnational corporation, Vol. 8, No. 1.
42. Nguen Steven Nhubinh amd Jonalham Nswer Haugton (2002), Trade Liberalization and FDI Investment, [www.blackwell-senergy.com/link/doi](http://www.blackwell-senergy.com/link/doi).
43. R. Molz (1989), Privatization of Government Enter Price: the calling to management international review, Vol. 29, No. 4.
44. Sargent, T (1982), "The End of Four Big Inflations", in Inflations: Causes and effect, Chicago University Press.

45. Shilovtsov (1989), "Economic Modern Privatization in South Korea", for eastern affairs, No. 5.
46. Stephen CR Munday (1995), Current Developments in Economics, ST martins Press, INC., USA.
47. Stephen Claphan (1992), Privatization in the U.K. institutional Investor, London.
48. Shin G, Yanakamura and Tsyosh G Oyaman (1998), "The Determinates FDI from Japan and United states east Asian Countries and the link age between FDI and Trade.  
[www.boj.org.jp/en/ronbum/98/data/cwp98eu](http://www.boj.org.jp/en/ronbum/98/data/cwp98eu).
49. Vincent Palmade and Andrea Anayitas (2004), Private Sector Development VICE presidency the World Bank Group  
[upalmad@ifc.org](mailto:upalmad@ifc.org).
50. Vogelsong, Tondon, John and Jalal (1994), World Bank.  
[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
51. Xiaolum, S. Sun (2002), "Foreign Direct Investment and Economic Development", [www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document/un](http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/document/un)
52. Yong Seok Ahu (1999), International Economic Journal, Vol. 12, No.1. [www.spe.cau.edu/studentsalumi/studpub](http://www.spe.cau.edu/studentsalumi/studpub)

## **C: Books.**

1. A. Kouts yiannis (1977), "Theory of econometrics", second edition, the Macmillan Press Ltd, London.
2. Bruce Mitechell (2002), Response and Environmental management, 2<sup>nd</sup> ed., Singapore.
3. Brunsolnik (1995), International Investment Directly Wesley Publishing Company, New York.

4. Chang Alphac (1984), Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third Edition, McGraw-Hill, Company New York USA, Singapore.
5. Colin, I. Bradford Jr. and William H. Branson (1987), eds., Trade and Structural: Change in Pacifts Asia, A national Bureau of Economic Research Conference Report, Chicago, IL, University of Chicago, Chapter-1.
6. Franklin, R. Root (1982), International Trade and Investment, University of Pennsylvania, H6, Soutwest Publishing Co, fourth Edition.
7. Jack. D, Gglen & Mazar, A. (1993), Sumlinski, London.
8. John Solman and Market Sutcliffe (1998), Economics for Business, Prentice hall rope, London.
9. Kojima, Kiyoshi (1982), Direct Foreign Investment Billing & Son, Ltd Guild Fred, London.
10. Michael Sampson, "An Introduction to Mathematical Economic", Second Edition, Part 1, 2, 2006, Canada.

#### **D: Site on Internet.**

1. [www.mackinace.org/speechs/privatiz.htm](http://www.mackinace.org/speechs/privatiz.htm)
2. [www.oced.org/search97cgi/sminimagepath](http://www.oced.org/search97cgi/sminimagepath).
3. [www.eia.doe.gov/emeu/pgem/chlb.htm](http://www.eia.doe.gov/emeu/pgem/chlb.htm)
4. [www.alrydh.up.com](http://www.alrydh.up.com)
5. [www.worldbank.org/cgi](http://www.worldbank.org/cgi)
6. [www.GlobalDevelopmentNetwork.org/htm](http://www.GlobalDevelopmentNetwork.org/htm)
7. [www.economic.ox.ac.u](http://www.economic.ox.ac.u)
8. [www.Griffin&pustay](http://www.Griffin&pustay)
9. [www.wto.org/ecommerce/0066/pdf.15](http://www.wto.org/ecommerce/0066/pdf.15)
10. [www.islamonline.net/iol-aralnc/dowalia/namma44.moragoat.asp](http://www.islamonline.net/iol-aralnc/dowalia/namma44.moragoat.asp)
11. [www.Privatization.com/pwatch.htm](http://www.Privatization.com/pwatch.htm).

## الملحق الإحصائي

الصيغ القياسية التي لم تظهر معنويتها في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في

دول العينة.

أولاً: بريطانيا.

١- الصيغة الخطية.

$$Y = -1077.812 + 33x_1 + 623x_2 + 35x_3 - 261x_4 + 188x_5 + 296x_6$$

٢- الصيغة شبه اللوغارتمية.

$$\text{Log } Y = 530 - 0.1x_1 + 0.55x_2 + 418x_3 - 451x_4 + 47x_5 + 771x_6$$

ثانياً: اليابان.

١- الصيغة الخطية.

$$Y = 21.43 + 0.98x_1 - 0.5x_2 + 0.35x_3 + 531x_4 + 134x_5 + 524x_6$$

٢- الصيغة شبه الخطية

$$\text{Log } Y = 1.575 + 0.51x_1 - 120x_2 - 0.42x_3 + 66x_4 + 134x_5 + 380x_6$$

ثالثاً: هنغاريا.

١- الصيغة شبه الخطية.

$$\text{Log } Y = 197 - 599x_1 - 175x_2 + 211x_3 - 246x_4 + 350x_5 + 1.02x_6$$

٢- الصيغة الخطية.

$$Y = -5.74 - 570x_1 + 176x_2 + 387x_3 - 193x_4 + 785x_5 + 292x_6$$

رابعاً: ماليزيا.

١- الصيغة الخطية.

$$Y = 123.9 + 351x_1 - 353x_2 - 315x_3 - 961x_4 - 059x_5 + 738x_6$$

٢- الصيغة شبه الخطية

$$\text{Log } Y = 2.15 + 243x_1 - 312x_2 - 407x_3 - 872x_4 - 60x_5 + 703x_6$$

خامساً: بولندا.

١- الصيغة شبه اللوغارتمية

$$\text{Log } Y = 1.149 + 10x_1 + 435x_2 - 40x_3 - 264x_4 - 45x_5 + 454x_6$$

٢- الصيغة الخطية

$$Y = -61.35 + 108x_1 + 85x_2 - 24x_3 - 799x_4 - 45x_5 + 43x_6$$

سادساً: بلغاريا.

١- الصيغة الخطية

$$Y = -104.24 + 248x_1 + 183x_2 + 147x_3 + 145x_4 + 626x_5 - 230x_6$$

٢- الصيغة شبه اللوغارتمية

$$\text{Log } Y = 303 - 40x_1 + 512x_2 - 147x_3 + 161x_4 + 34945x_5 + 161x_6$$



سابعاً: سنغافورة.

١- الصيغة الخطية.

$$Y = -7.94 - 0.29x_1 + 0.47x_2 + 103x_3 + 166x_4 + 168x_5 + 768x_6$$

٢- الصيغة شبه الخطية

$$\text{Log } Y = 1.544 - 0.77x_1 + 0.11x_2 - 0.16x_3 - 0.90 - 0.43 + 1.13x_6$$

ثامناً: كوريا الجنوبية.

١- الصيغة الخطية

$$Y = 31.5 + 0.14x_1 - 361x_2 + 0.16x_3 - 0.65x_4 + 218x_5 + 1.12x_6$$

٢- الصيغة شبه الخطية

$$\text{Log } Y = 1.63 - 0.01x_1 - 448x_2 - 0.04x_3 - 0.90x_4 - 0.58x_5 + 1.41x_6$$

#### أ. بريطانيا:

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا في جذب FDI في بريطانيا تم تنفيذ عدة صيغ قياسية للتقدير، وكانت الصيغة الخطية هي أفضل الصيغ من خلال الأنموذج الآتي:

$$Y = -1089 + 650x_2 - 216x_4 + 205x_5 + 304x_6$$
$$t^* = (-6.598) (6.503) (-1.708) (2.580) (2.866)$$
$$R^2 = 92\% \quad F = 76.249 \quad D-W = 2.166$$

بلغت قيمة معامل سعر الصرف ( $x_2$ ) (٦٥٠) وحدة وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير المستقل تحدث زيادة في تدفقات (FDI) بقدر (٦٥٠) وحدة، وإن الإشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير لأن قيمة العملة البريطانية قد ارتفعت من خلال مدة الدراسة من (٤.١٠) لكل دولار عام ١٩٨٠ إلى (١.٧٥) لكل دولار عام ٢٠٠٣ والنظرية الاقتصادية تقرر أنه كلما انخفضت قيمة العملة كان هناك تدفق لرأس المال إلى الخارج، وكلما ارتفعت قيمة العملة كان هناك تدفق لرأس المال إلى الداخل وهذا اتفق ودراسة Nhubinh & Haugton، ٢٠٠٢ التي تناولت أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في (١٦) دولة نامية خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ ومنها يتضح أن سعر الصرف يؤثر بعلاقة إيجابية على تدفق FDI (Nhubinh & Haugton, 2002: 13) وهو الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين.

كما بلغت قيمة معامل الميزان التجاري ( $x_4$ ) (٢١٦) وحدة وهذه القيمة تعني بأن الانخفاض الحاصل في قيمة هذا المتغير تعود إلى زيادة في تدفق (FDI) بقدر (٢١٦) وحدة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية فضلا عن دراسة Frey & Shinder، ١٩٨٥ التي أوضحت بأن العجز الكبير في الميزان التجاري يعد أحد الدوافع الرئيسة في جذب FDI، على اعتبار أن العجز طويل الأمد يسهم في زيادة الضرائب وذلك يؤدي إلى تقليل الدخل القابل Disposable income وذلك يخفض طلب الأفراد على اقتناء السلع والخدمات، الأمر الذي يقود إلى تخفيض الادخارات، ويصاحب ذلك انخفاض في حجم الاستثمارات المحلية وذلك يدفع الدولة المعنية إلى زيادة جذب FDI (Ahn, Adj & Willett, 1999: 9)، وهو الأمر الذي يبرر العلاقة العكسية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد. وبلغت قيمة معامل الخصخصة (٢٠٥) وحدة وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير يسهم في جذب FDI وبقدر (٢٠٥) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة Trevion، ٢٠٠٢ التي أوضحت بأن الخصخصة تسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية في البلد المعني الأمر الذي يؤدي إلى جذب مزيد من المدخرات، وتوسيع قنوات

## الاستنتاجات والمقترحات

### الاستنتاجات:

- ١- إن أهم النتائج المستخلصة من البحث كانت على النحو الآتي:  
١- إن لمعدلات التضخم المنخفضة أهمية كبرى في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعكس في حالة الارتفاع.
- ٢- إن الميزان التجاري لمعظم دول العينة يعاني من عجز، باستثناء اليابان فهو في حالة فائض، وكلما زاد العجز في الميزان التجاري أدى ذلك إلى لجوء البلد المضيف إلى البحث عن المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- ٣- أثبت التحليل الكمي ولجميع دول العينة أن العلاقة طردية بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء بولندا حيث اتضح أن إشارة وحجم المعلمة سالبة وهذا لا يعني أن بولندا لم تجذب استثمارات أجنبية مباشرة، ولكن نتيجة لاستخدام برامج عمليات الخصخصة بشكل ستراتيجية شاملة وبنظام الصدمة الكهربائية، التي تعاني من سرعة التحول مما انعكس سلبيا على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- ٤- من التحليل أثبتت النتائج بأن علاقة التقدم التكنولوجي والتطورات التقنية إيجابية في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية التي تفيد الدولة المضيفة.
- ٥- إن للدولة دور كبير وملحوظ في المجموعة الآسيوية وبأطر محددة، في مجال تخصيص الموارد حيث لم تحكمه آلية السوق وحدها فهذه لا تكفي لتحقيق المستوى الكامل ولا التوزيع المتكافئ، وتدخلات الدولة دائما لتصحيح النتائج التلقائية لآلية السوق.
- ٦- نجاح تنفيذ برامج الخصخصة يؤدي إلى زيادة الثقة بسلامة الإصلاح الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة تسارع معدلات النمو في الاقتصاد القومي.
- ٧- باعتماد ( $R^2$ ) أثبت أن الخصخصة له أثر إيجابي في جذب (FDI).
- ٨- نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو مجموعة الدول الصناعية وشبه الصناعية.

## المقترحات:

- ١- استخدام سياسة اقتصادية كلية مناسبة إما مرتكزة على سعر الصرف أو مرتكزة على معدل التضخم، أو سياسة نقدية إجمالية.
- ٢- إن تنفيذ عمليات الخصخصة بشكل تدريجي وهو الأفضل، كما حدث في تجارب العالم للعديد من الدول كي لا يؤثر سلباً على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.
- ٣- ضرورة وجود التزام سياسي لتنفيذ برنامج الخصخصة حيث يضمن ذلك إشراك كافة أجهزة الدولة في تنفيذ البرنامج بأقل قدر من المعوقات، وهو دافع لهم لجذب الاستثمارات الأجنبية وطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب.
- ٤- إن ظروف معظم الدول في المجموعتين، وخاصة دول التحول الاشتراكي بحاجة إلى زيادة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهداف أهمها زيادة فرص العمل، وزيادة معدلات التنمية بوجه عام، التوجب على الحكومات أن تساعد هذا الاتجاه بإعداد المشروعات التي تنوي عرضها للاستثمار بواسطة القطاع الخاص.
- ٥- يجب التركيز على نظام Bot في برنامج الخصخصة بما يخفف العبء عن الحكومة والموازنة العامة.
- ٦- يجب أن تكون بيئة تنافسية حقيقية وتقييم المؤسسات التي سيتم خصخصتها بقيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتوسيع قاعدة الملكية لضمان عدم الانتقال من رأسمالية الدولة إلى احتكار مجموعة من الأفراد.
- ٧- إعطاء مساهمة أكبر للعاملين في الشركات التي سيتم خصخصتها.
- ٨- مقترحنا للباحثين بإجراء دراسة في أثر التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

القطاع الخاص، وذلك يعكس أثره في زيادة الإنتاجية وتلاشي حالة التوزيع السيئ للدخل القومي، والحد من ظاهرة البطالة، فضلاً عن تسوية العجز في ميزان المدفوعات الدولية التي شرعت في خصخصة اقتصادها (Trevion & others, 2002: 29-39).

وبلغت قيمة معامل متغير التقدم التكنولوجي ( $x_6$ ) (٣٠٤) وحدة، وهذه القيمة تعني أن الزيادة الحاصلة في هذا المتغير تسهم في جذب FDI بقدر (٣٠٤) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن التقدم التكنولوجي الذي يحصل في بريطانيا سنوياً يسهم في جذب FDI، وهذا الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين (العكدي، ٢٠٠٠: ١٢٧-١٣٧).

وللوقوف على درجة الموثوقية بقيمة معاملات المتغيرات المستقلة تم إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية وقد اتضح أن قيمة (t) المحسوبة لكل متغير مقدر في النموذج أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يدل على وجود علاقة سببية معنوية إحصائياً بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية في تأثيرها وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، في حين لم تظهر المتغيرات الآتية معنوية إحصائية (الناتج المحلي الإجمالي) (ومعدل التضخم) لعدم مقدرة هذين المتغيرين على اجتياز الاختبارات الإحصائية. وقد اتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (٧٦.٢٤٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند ذات المستوى السابق للمعنوية، مما يدل على معنوية العلاقة المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وبلغت قيمة دربن واطسون المحسوبة ( $d^*$ ) (٢.١٦٦)، في حين أوضح الاختبار المذكور آنفاً عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية، كما لم تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج على وفق اختبار كلاين. وتشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر والمتمثلة ( $R^2$ ) بأن (٩٢٪) من التغيرات الحاصلة في قيم (Y) الاستثمار الأجنبي المباشر) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (سعر الصرف) أو (الميزان التجاري) و(الخصخصة) و(الزمن) و(٨٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج المقدر أو قد تكون نوعية.

### **Abstract**

Privatization means a transformation from the public sector into the private sector by means of the sale of the losing institutions in the public sector to companies or individuals from the private sector.

General transformation policy is known from socialist economies centrally drawn up various economies to the new liberal economic system.

Countries have adopted form programs for its economies to enable them preparing the economy and the society for this transformation and privatization is the last stage in the process of transformation into free market system. foreign Direct investment is considered one of the effective factors in the growth and development of states and an index of economy's ability to accommodate with the global developments, transformation towards market mechanism, the dominion of the multi-national companies upon the movement of commodities and services and markets' openness which contributes in increasing financial flows volume towards countries.

FDI contributes in transforming technology and assists in compensating (lie deficit in local savings; therefore it is considered a financing source for them and can connect countries with a global production net. Thus care has been focused on suitable policies to attract foreign direct investments which are considered an incentive for growth, economic development and the range of glows' effect no various economic variable and accordingly was the research concern.

The research also, aims at estimating and analyzing the impact of privatization along with other factors which have different effects according to economic situations of each state of the sample under study.

Factors are represented by (Total local product, exchange rate, inflation, balance of trade, privatization and time) in attracting direct foreign

**Some Variable Economics in Foreign Direct  
Investment Effect Certainly to Privatization  
(Compare Study) to Sample Select  
(1980-2003)**

**A Thesis Submitted  
by  
Shyimaa Mohammad Najeeb Jameel**

**To  
The Council of the College of Administration and Economic  
University of Mosul  
In Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree Philosophy  
of Economic**

**Supervised By  
Prof. Assistant Doctor  
Anmar Ameen Haji**